اللغة وأنظمتها

بين القدماء والمحدثين

د. نادية رمضان النجار

مدرس العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة حلوان

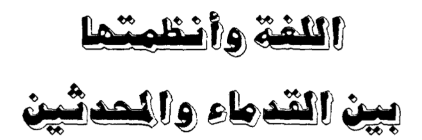
مراجعة وتقديم

د. عبده الراجحي

أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤م



د. نادية رمضان النجار

مدرس العلوم اللغوية

كلية الآداب – جامعة حلوان

مراجعة وتقديم

د. عبده الراجحي

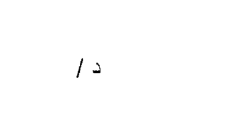
أستاذ العلوم اللغوية

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤م



بسم الله الرحمن الرحيم


د /

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحمد الله تعالى، ونستعينه، ونستهديه، ونصلي ونسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

فقد عرف الإنسان (النظر) في اللغة منذ القديم، ولا نعرف على وجه التعيين متى بدأ هذا النظر، غير أن العلماء قد ارتضوا أن يكتفوا بما وصل إليهم من بحث لغوي عند اليونان والهنود، ثم ما طرأ على هذا البحث من تطور في الغرب الأوروبي حتى الآن.

ومن الواضح أن الربط بين اليونان والهند في القديم ليس ربطًا دون قصد؛ ذلك أن الهندية واليونانية تنتميان إلى أسرة لغوية واحدة فيما انتهى إليه العلماء في القرن التاسع عشر.

ولا جدال في أن الدرس اللغوي شهد طفرة كبيرة جدًا في العقد الثاني من القرن العشرين حين سلك نفسه في مجال (العلم) Science، ومنذ ذلك الحين تطور هذا الدرس بحيث أصبح (علم اللغة) نموذجًا للعلوم الاجتماعية جميعها بما طور من (منهج)، وبما قدم من (إجراءات) وبما أسس من (مصطلح). وارتباط (علم اللغة) بـ(العلم) أفضى من بعد إلى فتح مجالات جديدة لم يكن للناس بها عهد كـ(علم اللغة الاجتماعي) و(علم اللغة النفسي) و(علم اللغة التطبيقي)، ثم ما طرأ من بعد في محاولة الانطلاق من (وصف) (القطعة) اللغوية، كالصوت أو الكلمة أو الجملة، والانطلاق تجاه (النص) الكامل.

والباحث المتابع يعلم أن العرب كان لهم إسهام قوي جدًا في تأهيل الدرس اللغوي في العالم؛ فعلى مدى اثني عشر قرنًا تتابع العلماء يدرسون الصرف اللغوي، ويدرسون الكلمة في الصرف والكلمة في النحو، ويسبقون العالم بألف عام في صناعة

المعجم، مع إشارات رائدة إلى كثير مما صار علومًا في العصر الحديث.

إن تاريخ الدرس اللغوي قد لقي عناية خاصة عند علماء اللغة الغربيين مع تركيزهم الواضح على الجهود الأوروبية والأمريكية، و لم يلق الدرس اللغوي العربي العناية الواجبة إلا في كتابات المستشرقين.

وقد عزمت الدكتورة/ نادية رمضان النجار أن تحمل هذه المسئولية، فتوفرت على عدد كبير من المراجع في القديم والحديث في محاولة لتقديم تأريخ موضوعي للدرس اللغوي في العالم مع إلقاء الضوء على الجهود العظيمة التي قدمها علماء العربية في درس اللغة.

وقد جعلت الكتاب الذي بين أيدينا في خمسة فصول مقسمة طبقًا لأشهر أساليب التحليل اللغوي إلى: اللغة وعلم اللغة والدرس الصوتي والدرس الصرفي والدرس النحوي والدرس الدلالي، بالإضافة إلى ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الباحثة مع فهرست الكتاب.

والحق أن هذا العمل يشهد بما بذل فيه من جهد حتى يصبح الأمر يسيرًا أمام القارئ لمعرفة التاريخ العام للدرس اللغوي، ولفهم التطورات المعاصرة بمدارسها ومناهجها ومصطلحاتها، وقد أحسنت الدكتورة/ نادية حين جعلت كل فصل يدور بين القدماء والمحدثين مما أبرز الريادة العربية في المجالات الكبرى لدرس اللغة. وأنا على يقين أن هذا العمل يحمل نفعًا محققًا للقارئ العربي الذي يرغب في معرفة هذه العلوم.

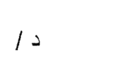
أ. د. عبده الراجحي

أستاذ العلوم اللغوية بكيلة

الآداب

جامعة الإسكندرية

الفصل الأول
اللغة وعلم اللغة
بين القدماء والمحدثين


د /

أولاً: اللغة:

لاشك أن موضوع اللغة من الموضوعات التي شغلت الإنسان قديمًا وحديثًا؛ وذلك لارتباطها بحياته منذ بداية الخليقة.

فكثيرًا ما يتساءل الإنسان ما اللغة؟ وما طبيعتها؟ وما وظيفتها؟ وما مكوناتها؟ ... إلى غير ذلك من التساؤلات التي تنبيء عن اهتمام الإنسان بها؛ ومن ثَمَّ اهتم القدماء والمحدثون من العرب والغرب باللغة؛ فجاءت تعريفات مختلفة لهؤلاء العلماء توضح الخصائص المشتركة للغة؛ لكونها وسيلة إنسانية تقترن بالإنسان حيثما يوجد.

(١) تعريفات القدماء:

أ) ابن جني: (ت ٣٩٢هـ)

كان أول تعريف يصلنا عنها من القرن الرابع الهجري؛ على لسان العالم الفذ (أبي الفتح عثمان بن جني) حيث عرّفها بقوله: «أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[١]. وبتأمُّل تعريف ابن جني نلاحظ اعتماده على عناصر محددة في تعيين اللغة؛ تتمثل فيما يلي:

- اللغة أصوات:

يعني بها الرموز المنطوقة دون المكتوبة، وهذا يفسر لنا أنّ الأوائل عرفوا اللغة سماعًا قبل رؤيتها رموزًا مصورة، ومن هنا يتبين لنا اهتمامهم بالرواية والسماع والمشافهة في جمع اللغة وكذلك اهتمامهم بعلم القراءات والتجويد والحرص على مخارج الأصوات إلى غير ذلك، وإدراك ابن جني لصوتية اللغة يتفق مع ما جاء به المحدثون من

---

[١] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، ١/ ٣٣.

تحديدهم اللغة على أنها رموز صوتية أو علامات رمزية ذات دلالة معينة[1].

▲ **اللغة يعبر بها:**

ويقصد كونها وسيلة تعبير، يُعبر بها كل جماعة من الناس عن أغراضهم واحتياجاتهم، وهذه وظيفة اللغة كما وضحها فريق من المحدثين؛ حيث ذكر أحدهم أن اللغة وسيلة إنسانية غير غريزية لتوصيل العواطف والأفكار والرغبات بنظام من الرموز الاصطلاحية[2]. وهناك فريق آخر يرى أن وظيفة اللغة هي التواصل بين الفرد وأبناء بيئته؛ لكون الإنسان اجتماعيًا بطبعه، واللغات لا تنشأ إلا في أحضان المجتمع[3]. وهناك آخرون يجمعون كل ما سبق في وظيفة اللغة بالإضافة إلى غيرها، كدورها في الصلاة والدعاء والألغاز والتسلية ... إلى غير ذلك[4].

وهذا الملحظ يبين لنا وعي القدماء بوظيفة اللغة وارتباطها بالمجتمعات على الرغم من اختلاف أصواتها من مجتمع إلى مجتمعٍ آخر.

▲ **أغراض:**

وهذا اللفظ عند ابن جني جامع لكل وظائف اللغة كما ذكرها المحدثون؛ فكان موفقًا في اختياره؛ حيث جاء جامعًا مانعًا لتعريف اللغة ووظيفتها؛ ومن ثَمَّ كان تعريف ابن جني مستنبطًا من داخل اللغة وليس من خارجها[5].

ويستنتج من التعريف السابق بعض خصائص اللغة ويمكن حصرها فيما يلي: (أصوات، وسيلة تعبير تختلف من قوم إلى قوم، تعبر عن أغراض).

---

(1) ينظر تفصيل ذلك في تعريف اللغة عند المحدثين من هذا الفصل.

(2) ينظر تعريف اللغة عند إدوارد سابيــر من هذا الفصل.

(3) فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ط القاهرة، د.ت، ص٣٢.

(4) د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص٧٦.

(5) ينظر تفصيل ذلك د. محمد حبلص، من أسس علم اللغة، ط دار الثقافة العربية، ١٩٩٦م، ص٦٣ - ٧١ بتصرف.

ب) ابن سنان الخفاجي: (ت ٤٦٦هـ)

قال معرفاً إياها بقوله: «عبارة عما يتواضع القوم عليه من الكلام»[١] وقد أضاف هذا التعريف مَلْمَحًا جديدًا يختص بذكر نشأة اللغة (وهل هي إلهام أو اصطلاح؟) فقد انقسم القدماء إلى فريقين، فمنهم من قال: إنها إلهام من الله[٢]، محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة ٣١). ومنهم من قال: إنها اصطلاح، ويعني أنّ المتكلمين قد اتفقوا واصطلحوا على تسمية كل شيء باسم ما[٣]، ونحن لا نُقر هذا الموضوع لكونه مستبعدًا من مجال البحث اللغوي؛ لعدم توفر الأدلة والقرائن التي ترجح أي الرأيين أصوب؛ ومن ثَمَّ عُدّ هذا الموضوع غير علمي، إلا أن ابن سنان قد رجح كون اللغة اصطلاحية؛ بالإضافة إلى ما لفت إليه من كونها (كلامية) أي تتحقق بالفعل اللساني كما أنها تتأتى بفعل الأقوام لها فهي اجتماعية؛ وهذان الملمحان الأخيران مما جاء به السابقون عليه.

ج) تعريف ألكيا الهراس: (ت ٥٠٤هـ)

قال معرفاً اللغة: «وهذا الكلام إنما هو حرف وصوت، فإن تركه سُدىً غفلاً امتد وطال وإن قطعه تقطع، فقطعوه وجزّءوه على حركات أعضاء الإنسان التي يخرج منها الصوت وهو من أقصى الرئة إلى منتهى الفم، فوجدوه تسعة وعشرين حرفاً، ولا يحصل له المقصود بإفرادها، فركبوا منها الكلام ثنائيًا وثلاثيًا ورباعيًا وخماسيًا، هذا هو الأصل في التركيب، وما زاد على ذلك يستثقل، فلم يضعوا كلمة أصلية زائدة على

---

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، ط٢، الخانجي، ١٩٩٤م، ص٤٣.

(٢) ابن فارس الصحابي، في فقه اللغة، تحقيق د. مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٣م، ص٣١

(٣) الخصائص، ابن جني، ١/ ٤١، ٤٢

خمسة أحرف إلا بطريق الإلحاق والزيادة لحاجة، وكان الأصل أن يكون بإزاء كل معنى عبارة تدل عليه، غير أنه لا يمكن ذلك؛ لأن هذه الكلمات متناهية، وكيف لا تكون متناهية ومواردها متناهية؟ فدعت الحاجة إلى وضع الأسماء المشتركة؛ فجعلوا عبارة واحدة لمسميات عدة»[1].

وقد اشتمل هذا التعريف على عدة خصائص في اللغة هي:

- اللغة كلمات مكونة من أصوات منطوقة وحروف مكتوبة، تظهر هذه الأصوات منطلقة مع عمود الهواء الخارج من الرئتين إلى الفم، مقسمًا هذه الأصوات طِبْقًا لمخرجها؛ فمنها الحلقي واللهوي والحنجري والأسناني والشفوي ... إلخ، وحصروا هذه الحروف فوجدوها تسعة وعشرين حرفًا ليس غير.
- ولما كانت اللغة كلمات ثم جمل ثم كونوا من هذه الأصوات كلمات ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية وما زاد على ذلك استثقلوه ولا يتأتى إلا بطريق الزيادة أو الإلحاق، وكان الأصل في اللغة أنّ كل لفظ وُضِع بإزاء معنى ما، إلا أنه لما كانت الكلمات محدودة لأن مصدرها (الأصوات) محدودة؛ تجاوزوا فوضعوا الألفاظ المشتركة كأن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى، وذلك لمقتضى حاجة التعبير[2].

وعلى ذلك فقد أضاف هذا التعريف إلى اللغة الملامح التالية:

١- اللغة تتكون من كلمات.
٢- الكلمات تتكون من وحدات صوتية منفصلة.
٣- الكلمات متناهية لأن الحروف متناهية.

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى بك وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار الحرم للتراث، د.ت، ١/ ٣٥ - ٣٦.

(٢) ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م، ص٦٢.

٤ - اللغة قائمة على مستويين:

مستوى الكلمات ومستوى الأصوات اللغوية.

د) تعريف ابن خلدون: (ت ٨٠٨هـ)

عرفها ابن خلدون بقوله: «اللغة في المتعارف عبارة المتكلم عن المقصود وتلك العبارة فعل لساني (ناشئة عن القصد لإفادة الكلام) فلابد أن تصير ملكة متقدرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم»[١].

ويقول في موضع آخر معرفاً وظيفة اللغة بأن «اللغات إنما هي ترجمان عما في الضمائر من تلك المعاني يؤديها بعض إلى بعض بالمشافهة في المناظرة والتعليم وممارسة البحث في العلوم؛ لتحصيل ملكتها بطول المران على ذلك»[٢]. وقد حددها في موضع آخر بقوله: «اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة»[٣].

ويفهم من التعريفات السابقة إدراك ابن خلدون لوظيفة اللغة وكونها وسيلة تعبير للمتكلم عما يريد أن يعبر عنه، كما التفت إلى كونها ملكة مكتسبة يتلقفها المتكلم من بيئته المحيطة به فيتعلمها كما يتعلم المهنة والحرفة فيجيدها ويتقنها، وهذا الملمح قد ذكره المحدثون أيضًا عندما تفرقوا إلى فريقين: فريق يرى أنها مكتسبة، وآخر يرى أنها غريزية. وإن كان ابن خلدون يرجح أنها مكتسبة بطريق الدُربة والمران والممارسة فتصير صفة راسخة ثابتة في صاحبها. كما أشار إلى كونها فعل لساني قصدي يختلف من أمة إلى أخرى على حسب لسانها، كما لفت إلى كونها مشافهة؛ وهذا مما جاء عند ابن جني، وعلى هذا يكون تعريف (ابن خلدون) قد أضاف ملمحًا جديدًا لما ذكره (ابن جني)

---

[١] ابن خلدون، المقدمة، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، ط٣ دار النهضة المصرية، ١٩٧٩م، ٣/ ١٢٦٤.

[٢] السابق، ٣/ ١٢٦٠.

[٣] السابق، ٣/ ١٢٧٨.

ينحصر في كونها مكتسبة وليست غريزية.

خصائص اللغة عند القدماء:

من خلال التعريفات السابقة لعلماء العربية يمكن حصر خصائص اللغة على النحو التالي:

١- اللغة أصوات: (ابن جني) و (ألكيا الهراس)

٢- اللغة تتكون من كلمات: (ألكيا الهراس)

٣- الكلمات تتكون من وحدات صوتية منفصلة: (ألكيا الهراس)

٤- الكلمات متناهية لأن الأصوات متناهية: (ألكيا الهراس)

٥- اللغة قائمة على مستويين: مستوى الكلمات ومستوى الأصوات: (ألكيا الهراس)

٦- اللغة مواضعة: (ابن سنان)

٧- تختلف اللغات من مجتمع إلى آخر: (ابن جني) و (ابن خلدون)

٨- اللغة وسيلة تعبير: (ابن جني) و (ابن خلدون)

٩- اللغة فعل قصدي: (ابن خلدون)

١٠-اللغة ملكة إنسانية: (ابن خلدون)

١١-اللغة ميزة إنسانية مكتسبة: (ابن خلدون)

١٢-الكلمات مشتركة لعدة معانٍ اقتضاء لحاجة المتعلمين: (ألكيا الهراس)

١٣-وسيلة اتصال بين المتكلم وأفراد بيئته: (ابن خلدون)

(٢) تعريف اللغة عند المحدثين:

(١) فيرديناند دي سوسير F. De Saussure: (ت ١٩١٣م)

عرفها بقوله: «هي نتاج اجتماعي لملكة اللسان، ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما، ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة»[١].

ويقول (دي سوسير) في موضع آخر معرفًا اللغة بأنها: «اللغة نظام من العلامات يرتبط بعضها ببعض على نحو تكون فيه القيم الخاصة بكل علامة بشروط على جهة التبادل بقيم العلامات الأخرى؛ فاللغة في الواقع مؤسسة على التعارضات»[٢].

ويُفهم من التعريفين السابقين لدى (دي سوسير) أن للغة خصائص تتمثل في:

- اللغة مجموعة من العلاقات لا يمكن دراستها إلا من حيث كونها تعمل كمجموعة، ولا يهمنا دراسة هذه العناصر مفردة أو مستقلة؛ لعدم دلالتها على معنى ما، وعندها تكمن أهمية هذه العلاقات فيما تجمع بينها، وقد قسمها علاقات رأسية وأخرى أفقية.
- احتواء اللغة على علامات، وكل علامة لها (مدلول) هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن (بالدال) و(الدال) هو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية، والرابط بينهما أمر كيفي؛ لعدم وجود رابطة طبيعية بينهما[٣]، ويفسر (دي سوسير) هذه العلاقة بأنها عشوائية، أي أن المتحدث يختار علامة كـ(dog) مثلاً على أحد الحيوانات المحددة، وهذه ليست أكثر ملائمة لتحقيق هذا الغرض بالذات عن أية متتالية أو

---

[١] دي سوسير، علم اللغة، ترجمة مالك المطلب، بيت الموصل للطباعة والنشر، ١٩٨٨م، ص٢٧.

[٢] ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد مصلوح ووفاء كامل، ط٢، المركز الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص٢١٨.

[٣] ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص٦٦.

سلسلة متعاقبة أخرى من الأصوات[1].

- اللغة عند (دي سوسير) ظاهرة اجتماعية: فهي نتاج جمعي لملكة اللسان، وهي كذلك مجموعة من العادات والأعراف التي تتبناها هيئة اجتماعية (جماعة معينة) تسمح باستخدام تلك الملكة، واللغة علامات مختزنة يتلقاها كل فرد من الأفراد الآخرين، الذين يستخدمون اللغة نفسها في المجتمع المعين، وعلى هذا فهي موجودة بالقوة (أي كامنة) فيما يسمى بالعقل الجمعي.

(٢) إدوارد سابير Edward Sapir:

يعرف اللغة بأنها: «ظاهرة إنسانية وغير غريزية لتوصيل العواطف والأفكار والرغبات بواسطة نظام من الرموز الصوتية الاصطلاحية»[2].

ويشمل هذا التعريف الخصائص التالية:

- اللغة وسيلة إنسانية غير غريزية: ويعني بها وظيفة اللغة التي تختص بكونها ظاهرة ينفرد بها بني البشر، ولفظة (غير غريزية) تشير إلى رأي سابير في كون اللغة مكتسبة غير فطرية.
- تقوم اللغة بتوصيل العواطف والأفكار والرغبات: ويعني ذلك أنها تقوم بنقل المشاعر بما فيها من حب وكره واستحسان واستقباح كما تقوم بنقل الأفكار؛ لكون اللغة وسيلة لنقل الفكر كما تقوم بنقل الرغبات والاحتياجات الإنسانية وكل هذا قد عبر عنه العالم الفذ (ابن جني) بقوله: «يعبر بها كل قوم عن

---

[1] جونثان كللر، فرديناند دي سوسير، تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة محمود حمدي عبد الغني ومراجعة محمود فهمي حجازي؛ ط المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص٣٢.

[2] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص٢،

أغراضهم»[1].

▲ اللغة نظام من الرموز الاصطلاحية: أي التي يختارها المتكلم، فكما أنّ الحمرة رمز للخجل والصفرة رمز للوجل، فاللفظ رمز يشير إلى معنى ما، بقطع النظر عن اختلاف آراء اللغويين في عرفية العلاقة أو عدمها بين اللفظ والمعنى[2].

ونستخلص مما سبق: اتصاف اللغة بأنها (مكتسبة، وسيلة تعبير، نظام من الرموز، فعل قصدي).

(٣) بلومفيلد Bloomfield :

عرف اللغة بأنها: «الكلام (الأصوات) الخاص الذي يتلفظ به الإنسان من خلال سيطرة مثير معين يختلف باختلاف المجموعات البشرية؛ فالبشر يتكلمون لغات متعددة... كل طفل يترعرع في مجموعة بشرية معينة يكتسب هذه العادات الكلامية والاستجابية في سني حياته الأولى»[3].

ويتضمن تعريف بلومفيلد للغة النقاط التالية:

▲ اللغة عادة كلامية يكيفها المثير.

▲ اللغة ميزة إنسانية مكتسبة.

▲ تختلف اللغات من مجتمع إلى آخر.

▲ اللغة أصوات.

---

(١) ينظر تفصيل ذلك تعريف اللغة عند ابن جني من هذا الفصل.

(٢) د. محمد حيلص، من أسس علم اللغة، ص٧٥.

(٣) ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص٦٧.

(٤) أندريه مارتنيه A. Martinet:

عرف اللغة بقوله: «إن اللغة أداة تواصل، تحلل وفقًا لخبرة الإنسان، بصورة مختلفة في كل تجمع إنساني، عبر وحدات تشتمل على محتوى دلالي وعلى عبارة صوتية، (المونومات). وهذه العبارة الصوتية تُلفَظ - بدورها - في وحدات مميزة ومتتابعة (الفونومات) وعددها محدود في كل لغة»[١].

ويشير تعريف مارتنيه إلى الخصائص التالية:

- اللغة وسيلة تواصل وهي الوظيفة الأساسية، حيث اعتمد مارتنيه على أثر اللغة في الربط بين المتكلم وبيئته المحيطة به على اختلافها.
- على الرغم من اختلاف اللغات من مجتمع إلى آخر، إلا أنّ وظيفتها واحدة في التواصل بين أبناء كل مجتمع بعضهم ببعض.
- تتكون اللغة من وحدات صوتية محدودة تعرف بـ(المونومات) ومحتوى دلالي لتلك الوحدات الصوتية، وتتابع الوحدات الصوتية المحدودة في سلاسل متوالية تُعرَف بـ(الفونيمات)[٢].

وبذلك يتضمن تعريف مارتنيه للغة المسائل التالية:

- اللغة وسيلة تواصل.
- اللغة تحتوي على مستويين: مستوى التراكيب ومستوى الأصوات.
- الكلمات تتكون من وحدات صوتية منفصلة.
- الأصوات اللغوية عددها محدود.
- تختلف اللغات من مجتمع لآخر.

---

[١] ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص٦٨، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٢٢.

[٢] ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص٦٨، ٦٩.

(٥) سيمون بوتر Simmons:

عرف اللغة بأنها: «نظام عرفي من الرموز الصوتية تستخدمه جماعة لغوية معينة بهدف الاتصال»[(١)].

وقد أضاف تعريف بوتر ملحظًا جديدًا إلى اللغة يتمثل في كونها (عرفية) أي إن العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست طبيعية وإنما هي عرفية، تعتمد على اتفاق أو اصطلاح المتكلمين على إطلاق لفظ معين على مسمى معين؛ لأن التلازم يقتضي أن يكون اللفظ الواحد في الإشارة للشيء الواحد، ولو صح ذلك لاقتضى أن يتكلم البشر لغة واحدة، والواقع يؤكد أن الشيء في الواقع واحد على حين يختلف الاسم من لغة إلى أخرى[(٢)]. هذا فضلاً عما جاء في التعريف من خصائص سبق الإشارة إليها من نحو اتصاف اللغة بأنها: (نظام من الرموز الصوتية تختلف من مجتمع إلى آخر، وسيلة تعبير وتواصل بين أفراد المجتمع).

(٦) نعوم تشومسكي Naom Chomsky:

عرف اللغة بأنها: «ملكة فطرية عند المتكلمين بلغة ما؛ لتكوين وفهم جمل نحوية»[(٣)].

ويشير هذا التعريف إلى أنّ اللغة ملكة فطرية زُوِّد بها كل إنسان عند ولادته، يمكنه من خلالها التواصل مع غيره من المتكلمين.

كما أشار إلى مصطلحين أساسيين في نظرية تشومسكي هما: (القدرة والأداء).

---

(١) د. محمد يوسف حبلص، من أسس علم اللغة، ص٧٢.

(٢) السابق، ص٧٦.

(٣) تشومسكي، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة د. حلمي خليل، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٢٤.

أما القدرة فهي تلك المعرفة التي يولد الطفل مزودًا بها وأهم مقومات تلك القدرة عنده هي معرفة الفرد بالقواعد النحوية التي تربط المفردات بعضها ببعض في جملة بالإضافة إلى معرفة مجموعة من القواعد أطلق عليها القواعد التحويلية وهذه المعرفة عند تشومسكي هي التي تُمكّن الفرد من توليد وإنتاج الجمل النحوية في لغة معينة.

كما يرى أن هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما لفهم اللغة الإنسانية وطبيعتها وهما:

أ- جانب الأداء اللغوي الفعلي، ويتمثل فيما ينطق به الإنسان فعلاً أو ما يطلق عليه مصطلح (البنية السطحية Surface Structure).

ب- القدرة اللغوية وهي تتمثل فيما أطلق عليه مصطلح (البنية العميقة أو البنية التحتية Deep Structure).

ولذلك يرى أن الأداء كما يتمثل في البنية السطحية إنما يعكس صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا ما يجرى في عمق التركيب من عمليات لغوية وغير لغوية[1].

ونخلص من هذا التعريف إلى إضافة هذه الخصائص لتعريف اللغة وتتمثل في:

- اللغة مجموعة لا متناهية من الجمل.
- اللغة أصوات دلالية.
- اللغة ملكة إنسانية.
- اللغة تنظيم ضمني من القواعد.
- اللغة ميزة إنسانية مكتسبة.

---

[1] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٢٢، ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص٧٠.

خصائص اللغة عند المحدثين:

من خلال التعريفات السابقة لعلماء الغرب يمكن حصر خصائص اللغة على النحو التالي:

١- اللغة أصوات: (بلومفيلد) و (مارتنيه)

٢- الكلمات تتكون من وحدات صوتية منفصلة: (مارتنيه)

٣- الوحدات الصوتية متغايرة فيما بينها: (دي سوسير)

٤- اللغة كلمات وضعت لمعنى: (دي سوسير)

٥- الأصوات اللغوية عددها محدود: (مارتنيه)

٦- اللغة مجموعة لا متناهية من الجمل: (تشومسكي)

٧- اللغة قائمة على مستويين: مستوى التركيب ومستوى الأصوات: (مارتنيه)

٨- اللغة اصطلاح: (دي سوسير) و (سابير)

٩- اللغة تنظيم من الإشارات والرموز: (دي سوسير)

١٠- اللغة تنظيم من القواعد: (تشومسكي)

١١- تختلف اللغات من مجتمع إلى آخر: (بلومفيلد) و (مارتنيه)

١٢- اللغة وسيلة التعبير والتواصل: (سابير) و (مارتنيه)

١٣- اللغة فعل قصدي: (سابير)

١٤- اللغة ملكة إنسانية: (تشومسكي)

١٥- اللغة ميزة إنسانية مكتسبة: (بلومفيلد) و (تشومسكي)

١٦- اللغة عادة كلامية يُكيِّفها المثير: (بلومفيلد)

١٧- اللغة نظام عرفي: (سيمون بوتر)

ثانياً: علم اللغة بين القدماء والمحدثين:

(1) عند القدماء:

(أ) ابن الأنباري: (ت ٤٥٢هـ)

عرفت البيئة العربية مصطلح (اللغة) منذ زمن بعيد وإن كانت لم تصطلح على تسمية علم اللغة بالمفهوم الذي عرفه به المحدثون، ومنها تعريف ابن الأنباري للغة بأنها: العلم الذي يختص بجميع الألفاظ اللغوية ودراستها وينسب إليها فيقال: (لغويّ) وهو العالم الذي يعرف قدرًا كبيرًا من ألفاظ وعلى الأخص الألفاظ القريبة منها، أو هو المتخصص في إخراج المعاجم اللغوية[1].

وفي موضع آخر نجد ابن الأنباري ينص على أهمية العلم باللغة في فهم النص القرآني والإحاطة بمعانيه والوقوف على دقائقه؛ فينبه إلى أن العلم باللغة من الدين فيقول: «ولا شك أن علم اللغة من الدين؛ لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة». أخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب (الوقف والابتداء) بسنده عن عمر بن الخطاب - ﷺ - قال: «لا يَقرِيء القرآن إلا عالم باللغة».

وأخرج أيضًا في الكتاب نفسه من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: «إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب». وقال الفارابي في خطبة ديوان الأدب: «القرآن كلام الله وتنزيله، فصّل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، فما يأتون ويذرون، ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في

[1] ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٩م، ص٣٨.

علم هذه اللغة»[1].

ويفهم من تعريفات ابن الأنباري أن علم اللغة يعني عنده جميع الألفاظ الغريبة والوقوف عليها، والإحاطة بعلوم العربية لفهم النص القرآني والسنة النبوية. كما يفيد أيضًا علم تأليف المعجمات والمطولات التي حُشِدت بكل ألفاظ العربية.

(ب) عبد اللطيف البغدادي: (ت ٦٥٥هـ)

نقل السيوطي عن الرحالة عبد اللطيف البغدادي من علماء القرن السابع تفريقه بين (اللغوي والنحوي)، فقال: «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما نقله اللغوي ويقيس عليه، ومثاله المحدِّث والفقيه، فشأن المحدِّث نقل الحديث برمته، ثم عن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأمثال والأشباه»[2].

وهذا التمييز أيضًا يؤكد أن عمل اللغوي كان مقصورًا على جمع الألفاظ اللغوية كما يروي المُحدِّثون نصوص الحديث.

(ج) ابن خلدون: (ت ٨٠٨هـ)

ذكر ابن خلدون مصطلح علم اللغة من باب تصنيف فصول كتابه علم النحو وعلم العربية وعلم اللغة ... إلخ، إلا أنه قصد به تأليف المعاجم العربية التي استهدف بها جمع مفردات اللغة حفظًا لها من الدخيل والمعرَّب، بقوله: «هذا العلم هو بيان الموضوعات اللغوية، وذلك أنه لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند

---

(١) السيوطي، المزهر، ٢/ ٣٠٢.

(٢) السابق، ١/ ٣٠.

أهل النحو بالإعراب واستُنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد بملابسة العجم ومخالطتهم، حتى أتى الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم ميلاً عن هُجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ من الجهل بالقرآن والحديث؛ فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين»[1]؛ ومن ثَمَّ عرض للمعجمات العربية وأولها معجم (العين) للخليل بن أحمد، و (الجمهرة) لابن دريد، و (الصحاح) للجوهري ... إلخ.

كما قصد به كتب المفردات كالفصيح لثعلب والألفاظ لابن السكيت وكذلك عني به الرأي في نشأة اللغة أتوقيف هي أم مواضعة وانتهى إلى أن اللغة هي: إثبات أن اللفظ كذا للمعنى كذا، والفرق في غاية الظهور[2].

(د) طاش كبرى زادة: (ت ٩٦٨هـ)

ذكر طاش كبرى زادة تعريفًا لعلم اللغة ينحصر في جواهر الألفاظ ومدلولاتها على معانيها الجزئية، فيقول: «هو علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي، وعما حصل من تراكيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي وعن معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصي»[3].

وعلى ذلك فإن علم اللغة – عند القدماء – كما يمكن أن نفهم من هذا التعريف – يشمل البحث في الألفاظ المفردة ودلالتها، وفي الحروف التي تتركب منها الكلمة

---

(1) المقدمة، ٣/ ١٢٦٨.

(2) السابق، ٣/ ١٢٧١، ١٢٧٢ بتصرف.

(3) أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ١/ ١٠٠.

بالإضافة إلى بعض الجوانب الصرفية المتصلة بذلك، كما يهدف هذا العلم عنده إلى معرفة الخطأ والصواب من الألفاظ اللغوية، فهو علم معياري يُحترز به للوقوف على ما يُفهم من كلام العرب[1]. فيقول مبينًا موضوعه: (جواهر المفردات وهيئاتها من حيث الوضع وللدلالة على المعاني الجزئية) موضحًا غايته بقوله: «الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية. والوقوف على ما يفهم من كلام العرب».

ويجدر بنا أن نشير إلى أن علماء العربية المحدثين قد استعملوا مصطلح (اللغة، علم اللغة، ومتن اللغة) بمعنى واحد، ولا يفرقون بين دلالته قديمًا، وما أصبح يشير إليه حديثًا، إلا أن من اللافت للنظر أنهم عبَّروا عن مصطلح (علم اللغة) حديثًا بمصطلح (فقه اللغة) ثم عدلوا عن هذا؛ للدلالة على دراسة اللغة دراسة علمية أو في ذاتها ومن أجل ذاتها، على حين انحصر مدلول مصطلح (فقه اللغة) على الدراسات التراثية الخاصة بفقه العربية، أو المرتبطة بتحقيق النصوص وتفسيرها ... إلخ[2].

---

[1] أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ١/ ١٠١.

[2] د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط دار المعارف، ١٩٧١م، القسم الثاني، ص٣٩.
محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ط دار الفكر العربي، ١٩٩٨م، ص١٧٩.

خصائص علم اللغة عند القدماء:

ويمكن من خلال التعريفات السابقة أن نستنتج خصائص مصطلح علم اللغة عند القدماء فهو يعني به واحد من هذه الموضوعات:

١- البحث في جميع مفردات اللغة وتدوينها ولا سيما الغريب منها (ابن خلدون).

٢- تدوين المعجمات والموسوعات اللغوية التي استهدفت جمع المفردات وحفظها من الدخيل والمعرب (ابن خلدون).

٣- البحث في نشأة اللغة وأصلها (ابن خلدون).

٤- البحث في علوم العربية والإحاطة بها لفهم النص القرآني والسنة (ابن الأنباري) و (الفارابي).

٥- البحث في دلالة الألفاظ واشتقاقها (طاش كبرى زادة).

٦- البحث في مدلولات جواهر الألفاظ المقررة ودلالتها في الحروف التي تتركب منها الكلمة (طاش كبرى زادة).

٧- مهمة عالم اللغة نقل ما نطقت به العرب وجمعه وروايته دون أن يتعدى ذلك وإذا أمعن النظر فيه مستنبطًا منه الأصول والقواعد كان عالمًا بالنحو (عبد اللطيف البغدادي).

٨- عُنِي به المؤلفات التي تبحث في الخطأ والصواب أو ضبط اللغة (ابن خلدون).

٩- قُصِد به دراسة بعض الجوانب الصوتية والصرفية في العربية (طاش كبرى زادة).

(٢) علم اللغة عند المحدثين:

(أ) دافيد كريستال:

لا شك أن علم اللغة من العلوم التي نالت عنايةً واهتمامًا كبيرًا في القرن العشرين، فيعرِّفه دافيد كريستال بقوله: « علم اللغة هو العلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية»[١].

ونفهم من التعريف السابق أنه يشتمل على مصطلحين: أولهما (اللغة) وثانيهما (الدراسة العلمية). واللغة هنا لا تعني لغة معينة (إنجليزية كانت أو عربية) وإنما يعني بها كون اللغة ظاهرة إنسانية عامة يشترك فيها جميع المتكلمين.

أما العلمية فيعني بها المنهج القائم على التجريد والتعميم، الذي من خلاله يمكن استنباط القوانين والقواعد العامة التي تنطبق على جميع اللغات البشرية، ويتسم المنهج العلمي بخصائص منها:

١- المنهج العلمي يكون متماسكًا في أجزائه كلها، ويكون بعيدًا عن التكرار.

٢- المنهج العلمي يدرس اللغة من جميع مستوياتها دراسة دقيقة كما هي مستعملة.

٣- على الباحث اللغوي أن يكون موضوعيًا غير متحيزٍ لفكرة معينة، وأن يبحث جميع الأدلة حتى لو كانت متعارضة مع رأيه[٢].

٤- علم اللغة الحديث يبحث اللغة بوصفها ظاهرة صوتية، والكتابة تابعة لها، ولا

---

[١] دافيد كريستال، التعريف بعلم اللغة، ترجمة د. حلمي خليل، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٣٣.

[٢] جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ترجمة د. مصطفى التوني، ط دار النهضة العربية، ١٩٨٧م، ص٥٣.

يمكن بحث الكتابة بمعزل عن الواقع اللغوي المنطوق[1].

ويستطرد المؤلف فيبين وظيفة علم اللغة في كونه يهتم أولاً بالدراسة غير التاريخية للغة ، أي دراسة مرحلة معينة من اللغة في وقت بعينه بغض النظر عن تاريخها السابق أو اللاحق[2]، وهذا ما عرف بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، وهو يعني باللغة كما هي موجودة بالفعل وليس كما يجب أن تكون، فهو لا يعنى أيضًا بتطور اللغة في عصر من العصور السابقة أو اللاحقة. كما لا يعنى بالصحة اللغوية أو معيار الصواب والخطأ، وإنما يشغله قضايا مثل: ما وظائف اللغة في المجتمع؟ وكيف تقوم بها؟ وكيف ندرس أية لغة دراسة تحليلية؟ وهل كل اللغات لها تركيب واحد؟ وما العلاقة بين اللغة والفكر؟ ولكي نبحث مثل هذه القضايا ونحددها لابد لنا من أن ننظر نظرة غير تاريخية أي ننظر إليها كموضوع للبحث (Object) للبحث؛ لابد من دراسته بطريقة تجريبية وبالمصطلحات الخاصة به مثلما ندرس تمامًا الظواهر الطبيعية أو الكيماوية.

١- يختلف دور (عالم اللغة) عن (الناقد)، فعالم اللغة عندما ينظر إلى استعمالات اللغة لا يهتم إلا بوصف حقائق الكلام Facts الكلام؛ لكي يرى الطريقة التي استعمل بها الصوت (Sound) والنحو (Grammar) والمفردات (Vocabulary) ومدى التناسب بينها؛ ولكي يشرح - إن أمكن ذلك - لِمَ اختيرت طريقة معينة في التعبير دون أخرى؟ وهكذا. أي أنه لا يحاول أن يُقيِّم اللغة ببعض المصطلحات الجمالية أو الأخلاقية أو أية قيم نقدية أخرى[3].

٢- وعلى عالم اللغة أن يتخذ مصطلحات المنهج الحديث وينحّي منهج الدراسات التقليدية، لما يشوبها أحيانًا من غموض بالرغم من احتوائها على جوانب مضيئة،

---

(١) محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ط دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٨٥، ٨٧ بتصرف.

(٢) التعريف بعلم اللغة، ص٣٤، اللغة وعلم اللغة، ص٦٥.

(٣) التعريف بعلم اللغة، ص٣٦.

ومن ذلك أن يدرك باحث اللغة أن لكل من تراكيب اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة وسط (Media) يختلف أشد الاختلاف عن صيغ المفردات وأنماط من التراكيب النحوية مختلفة أيضًا؛ ومن ثَمَّ يكون لكل مستوى من هذين المستويين قواعده التي لا تنطبق إلا عليه[1].

٣- علم اللغة يقوم بدراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها؛ لكي يستطيع أن يقدم وصفًا كاملاً ومحددًا لها.

٤- ويدرس هذه اللغات كوسيلة لغاية أبعد وهي الحصول على المعلومات عن طبيعة اللغة بشكل عام[2].

٥- ما وظيفة اللغة الرئيسة؟ الجانب الواضح منها هو أن اللغة أكثر طرق الاتصال الإنساني استعمالاً وأعظمها تطورًا وما تتضمنه هذه العبارة على جانب كبير من الأهمية؛ إذ يعني كونها وسيلة اتصال تقوم أساسًا بنقل المعلومات بطريقة ما، أي إنها رسالة بين مرسِل ومستقبِل، والرسالة إما تنقل صوتيًا Vocally من خلال الهواء وإما كتابة Graphically بواسطة علامات على سطح ما؛ هو الورق في الغالب، اللغة إذن صورة من صور الاتصال[3].

(ب) جــون ليونز:

لم يختلف جــون ليونز في تعريفه لعلم اللغة عما جاء عند أكثر المحدثين؛ غير أنه أطلق مصطلح العلوم اللغوية على كل من علم اللغة Linguistics، وعلم الأصوات

---

(١) السابق، ص٣٩.

(٢) التعريف بعلم اللغة، ص٧١.

(٣) السابق، ص٨٢.

Phonetics، إلا أن مصطلح علم اللغة هو الأكثر شيوعًا[1]، فهو يعرفه بقوله: «هو العلم الذي يختص بمجال اللغة أو أنه الدراسة العلمية اللغوية».

(ج) أندريه مارتنيه A. Martinet:

عرض في كتابه مبادىء ألسنية عامة لمصطلح (الألسنية) وهو يرادف عنده ما اشتهر عند معاصريه بمصطلح علم اللغة، ويعرفه بقوله: «الألسنية هي الدراسة العلمية للكلام عند الإنسان ويقال عن الدراسة بأنها علمية عندما ترتكز على ملاحظة الوقائع وتمتنع عن اقتراح أي اختيار من بينها باسم بعض المبادىء الجمالية أو الأخلاقية»[2].
ويُفهم من التعريف السابق أن علم اللغة لا يدرس اللغات غير البشرية كلغة النحل ولغة الزهور وإشارات المرور وكل علامة غير منطوقة.

(د) عند المعجميين:

تعرض صاحب (معجم المصطلحات) لمصطلح علم اللغة Linguistics فبين أن هناك كثيرًا من المصطلحات المتداولة بين المشتغلين باللغة تترادف مع مصطلح علم اللغة ومنها (ألسنية، علم اللغات، علم اللغويات، لسانة، لسانيات، لسانية، لسنيات). وتعدد المصطلحات هنا يرجع إلى تعدد البيئات المشتغلة بالدرس اللغوي من أفراد الباحثين والمجامع اللغوية وكذا الهيئات التي تقوم على خدمة اللغة، لكن دون تنسيق بين هذه البيئات أو اتفاق فيما بينها، ومن هنا تتعدد المصطلحات فيقع اللبس والغموض والتداخل

---

(1) اللغة وعلم اللغة، ١/٤٩.

(2) أندريه مارتنيه، مبادىء ألسنية عامة، ترجمة، ريمون رزق الله، ط دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٠.

أحيانًا[1].

كما يرجع هذا التعدد أيضًا لتعدد الترجمات وعدم التواصل بينـــها في مختلـــف الأقطار العربية. وكذلك اختلاف دلالة المصطلح الواحد بين القديم والحديث يؤدي إلى اللبس كمصطلح (علم اللغة) الذي قُصِد به عند القدماء جمع المفـــردات وتدوينـــها في معجمات، بينما قُصِد به حديثًا دراسة اللغة في جميع مستوياتها[2].

وقد حل مصطلح (علم اللغة) محل مصطلحات قديمة مبهمة مثل:

(Sciences of Language & Linguistics - Sciences)[3].

ينقسم علم اللغة إلى قسمين أساسيين هما:

١) علم اللغة النظري (Theoretical Linguistics):

ويدرس اللغة دراسة علمية بهدف استنباط قواعد وأصـــول يمكـــن تطبيقهـــا في المجالات العملية.

٢) علم اللغة التطبيقي (Applied Linguistics):

ويعنى به: تطبيق منهج النظريات اللغوية ونتائجها، في حل بعض المشكلات ذات الصلة باللغة وذلك في ميادين غير لغوية[4].

وحقل هذا العلم حقل شديد الاتساع، يضم تعليم اللغات الأجنبية وتعليم اللغات الوطنية وأمراض الكلام والترجمة وفن صناعة المعجم والأسلوبية وتعليم القـــراءة وغـــير ذلك[5]. ويستعين علم اللغة بالعلوم الأخرى مثل: (علم المنطق والفلسفة وعلم الإنسان

---

[1] د. محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ط دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص٨٢.

[2] السابق، ص٨٤.

[3] رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، ط دار العلم للملايين، ١٩٩٠م، ٢/ ٢٨٨.

[4] السابق، ص٢٨٨.

[5] د. حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ط دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م، ص٧٤.

وعلم الإحصاء وعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء ... إلخ)[1].

خصائص علم اللغة عند المحدثين:

ويمكن من خلال التعريفات السابقة لعلم اللغة عند المحدثين أن نستنتج خصائصه المتمثلة في أنه:

١- يدرس اللغة دراسة علمية مثلما يدرس العلوم الطبيعية والكيماوية (دافيد كريستال).

٢- وصفي يدرس لغة معينة في فترة زمنية معينة (دافيد كريستال).

٣- يرفض الدراسة المعيارية؛ لكونه يتسم بالعلمية؛ ومن ثَمَّ لا يعني بالصواب والخطأ وإنما يصف اللغة كما هي موجودة بالفعل (دافيد كريستال)

٤- يترادف مع علم الأصوات فيندرجان تحت مصطلح يشملهما هو العلوم اللغوية (جون ليونز).

٥- هو العلم الذي يختص بمجال اللغات أو هو ما يدرس اللغة الإنسانية بغض النظر عن نسبتها أو اختصاصها بشعب دون شعب (جون ليونز) و (دافيد كريستال).

٦- يختص بدراسة اللغة الإنسانية المنطوقة أولاً ثم المكتوبة ثانياً (أندريه مارتنيه).

٧- تتعدد المصطلحات الدالة على مصطلح علم اللغة؛ لتعدد البيئات المشتغلة بالدرس اللغوي، وتعدد الترجمات دون تواصل بينها، واختلاف مدلول المصطلح الواحد بين القديم والحديث (البعلبكي) و (محمد داود).

٨- يشتمل علم اللغة على قسمين أساسيين هما: علم اللغة النظري وعلم اللغة التطبيقي وبينهما بعض التداخل (البعلبكي).

---

[1] البعلبكي، ص٢٨٨

٩- يتصل علم اللغة بالعلوم الإنسانية الأخرى ويستعين بمناهجها المختلفة (البعلبكي).

١٠- لعلم اللغة طبيعة يختص بها في كونه يدرس اللغة من حيث كونها أداة يستعملها كل الناطقين فهي ظاهرة لغوية عامة يشترك فيها جميع الناطقين (دافيد كريستال).

١١- ليس من حق عالم اللغة نقد لغة ما أو وضع معايير جمالية للحكم عليها وإنما يصف مستوياتها (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية) وربما يحكم على التراكيب لما اختيرت هكذا (دافيد كريستال).

١٢- تتعدد قواعد دراسته طبقًا للمستوى الذي يدرس منها، ففيها اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ولكل منها قواعده وأصوله التي لا تنطبق إلا عليه ولابد من دراسة المستويين معًا (دافيد كريستال).

الفصل الثاني
الدرس الصوتي
بين القدماء والمحدثين

أولاً: الدرس الصوتي عند القدماء:

لاشك أن الاهتمام بالأصوات ليس جديدًا، وإنما هو قديم قدم النطق الإنساني، وقد اهتم به القدماء من الهنود واليونانيين، إلا أن اهتمام الهنود كان أوسع وأدق؛ وذلك لعنايتهم بنطق "الـڤيدا"، ووضع المعايير المستنبطة لذلك من وصف الأصوات ومخارجها وبيان طبيعتها وخصائصها. ولم يضارع الهنود في ذلك إلا العرب، فقد أولوا عناية فائقة بالنص القرآني وكيفية قراءته، وضبط مخارجه؛ وهذا ما عرف عندهم بعلم التجويد؛ ولذلك ليس بغريب أن يشيد بعض الباحثين الغربيين بجهود العرب في علم الأصوات، على الرغم من قلة الإمكانات وعدم وجود الآلات الحديثة التي توفرت لدى المحدثين، فيقول براجشتراسر الألماني: «لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهم أهل الهند والعرب»[1]، وكذلك يقول فيرث: «إن علم الأصوات قد نما وشب في خدمة لغتين مقدستين هما السنسكريتية والعربية»[2]. إلا أننا لا ندعي أن القدماء قد توصلوا إلى ما توصل إليه المحدثون من نتائج متقدمة في دراسة علم الأصوات؛ وذلك لأنهم لم يدرسوا الأصوات في ذاتها ومن أجل ذاتها، وإنما درسوها من أجل غاية أخرى هي تحسين وإتقان تلاوة القرآن الكريم.وسوف نشير إلى جهود القدماء فيما يلي:

١- قام القدماء بتطوير الأبجدية السامية التي أخذت عنها الأبجدية العربية، إذ كانت الأبجدية السامية مكونةً من اثنين وعشرين حرفًا مجموعة في قولهم: (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت)؛ وذلك لأنهم قد لاحظوا أن في العربية أصواتًا غير موجودة في الأبجدية السامية وهي: (التاء والخاء والذال والضاد والظاء والغين)؛ ومن ثَمَّ وضعوا لها رموزها المعروفة الآن وهي مجموعة في قولهم: (ثخذ ضظغ)، وكان ذلك دون الاستعانة بأدوات

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط الكويت، ١٩٧٧م، ص٥.

(٢) د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص١١٤.

البحث الصوتي الحديث، وبالرغم من ذلك فقد توصلوا إلى نتائج بارعة بالنسبة لعلماء اللغة المحدثين[1].

٢- فقد وضع العرب أبجدية صوتية للغة العربية رُتِّبت أصواتها بحسب المخارج ابتداءً من أقصاها في الحلق حتى الشفتين. وقد وضع الخليل بن أحمد أول أبجدية من هذا النوع عرفتها اللغة العربية تشتمل على تسعة وعشرين رمزًا، وسار فيها على النحو التالي:

«ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ث ذ - ر ل ن - ف ب م - و ا ى همزة»[2].

ثم جاء سيبويه (ت ١٨٠هـ) من بعده مخالفًا ترتيب الأبجدية الصوتية عند الخليل، فأيقن أن الهمزة والهاء أبعد مخرجًا من "ع"، مقدمًا بعض الأصوات، ومؤخرًا بعضها، فجاء الترتيب على النحو التالي: «همزة ا هـ ع ح غ خ ك ق ض ج ش ى ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و»[3].

أما ابن جني (٣٩٢هـ) فقد اهتم بالأصوات اهتمامًا كبيرًا في مؤلَّفه "سر صناعة الإعراب" فهو يعد من أوائل الذين قعَّدوا هذا العلم، ووضعوا له الضوابط والمعايير، فقد جاء بترتيب للأبجدية الصوتية لا يختلف كثيرًا عما جاء عند سيبويه فيما عدا وضعه القاف قبل الكاف، وتأخيره الضاد إلى ما بعد الياء[4].

٣- وبالرغم من عدم توفر الأجهزة الحديثة لدى القدماء إلا أنهم قد توصلوا إلى العناصر الثلاثة المؤثرة في عملية النطق، فقد ذكر "ابن سينا" في رسالته "أسباب حدوث الحروف" وفي كتابه "الشفاء باب السمع" أن العملية الصوتية تتضمن ثلاثة عناصر هي:

أ. وجود جسم في حالة تذبذب ويشترط له وجود قرع أو قلع. أما القرع كأن

---

[1] د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القدماء والمحدثين، ط مكتبة الشباب، د. ت، ص ٢٠٠.

[2] الخليل بن أحمد: معجم العين، تحقيق عبد الله درويش، ط بغداد، ١٩٦٧م، ١/ ٥٣.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٧، ٤/٤٣١.

[4] سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط دار القلم دمشق، ١٩٩٣م، ١/٤٥.

يطرق صخرة أو خشبة بجسم آخر فيحدث صوتًا. أما القلع كأن ينشق أحد شقي خشبة عن الشق الآخر طولاً.

ب. وجود وسط آخر ناقل للذبذبات، ويقصد به تموجات الهواء أو الماء التي ينتقل خلالها الصوت من المصدر الحادث إلى المصدر المستقبل.

ج. وجود مُستقبِل لتلك الذبذبات، فعند تموج الهواء ووصوله إلى الصماخ يحرك الهواء الراكد داخله، فيهز الأعصاب السمعية المنتشرة داخله فيحدث السمع، ويبين أثر الطرق الشديد على الأذن من وقوع الأذن؛ كما بيَّن اختلاف تردد الصوت بين العلو والانخفاض[1].

٤- وقد التفت القدماء أيضًا إلى جهاز النطق، ولاسيما (ابن جني) الذي شبهه بالناي وبوتر العود؛ ليقدم صورة عن العملية الطبيعية لإنتاج الكلام، فيذكر في سياق حديثه عن اختلاف الأجراس لاختلاف الحروف والمقاطع، مبينًا أن الصوت يمر خلال آلة الناي مستطيلاً دون تقطيع، مثلما ننطق نحن صوت الألف، أملس ساذجًا، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة وبادل بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطّع الصوت في الحلق والفم، باعتماده على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة[2]. فيشبه ابن جني جهاز النطق بالناي، مبينًا اتجاه تيار الهواء المندفع من فم الزامر عبر الناي إلى منتهاه، مشبهًا الخروق بالمواضع المختلفة التي يتغير كل صوت تبعًا للمخرج الذي تخرج منه. وكذلك تحدث (ابن سينا) عن جهاز النطق، شارحًا كل عضو من خلال اختصاصه بعلم الطب والتشريح؛ فجاء حديثه مفصلاً عن هذه الأعضاء؛ مبينًا أن آلة النطق في الحنجرة، يقول: «الحنجرة والجسم الشبيه بلسان المزمار، وهي الآلة الأولى الحقيقية،

---

[1] د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص١٠٣ - ١٠٤.

[2] سر صناعة الإعراب، ١/ ٩.

وسائر الآلات بواعث ومعينات»[1]، فأدرك أن الحنجرة هي الآلة الأساسية في عملية النطق؛ وهذا ما اتفق عليه عند المحدثين أيضًا. أما ما يؤخذ عليه فهو عدم إدراكه للوترين الصوتيين اللذين يحدثان الصوت؛ فعبارته: «الجسم الشبيه بلسان المزمار» لا تدل على الوترين أو الفرجة الواقعة بينهما - على أغلب الظن - وإنما قد يكون المراد منها لسان المزمار فعلاً ويطلق على الغضروف المفرد أعلى غضاريف الحنجرة والذي يعرف عند المحدثين باسم Epiglottis[2].

وبالجملة عرف القدماء كل عضو وسموه باسمه، فعرفوا الرئتين والحنجرة والحلق واللسان والشفتين، وقسموا الحلق إلى أقصى ووسط وأدنى، واللسان إلى أصل وأقصى ووسط وظهر وحافة وطرف، وتحدثوا عن مخارج الأصوات بطريقة تفصيلية، وصنفوا الأصوات بحسب المكان الذي يتم فيه التحكم في الهواء الخارج من الرئتين. وقد حصرها بعضهم في ثمانية مخارج، والبعض الآخر[3] في ستة عشر مخرجًا أو سبعة عشر، ولاسيما علماء التجويد والقراءات.

٥- كما نبه القدماء إلى تصنيف الأصوات ما بين صحاح وعلل، فأشار إلى ذلك الخليل عن طريق تذوقه للحروف بالملاحظة الذاتية[4]، فكان يُدخل الحرف الساكن على أول الصوت المراد نطقه فيميز بين ما يقف أثناء النطق ويسمى بـ"الوقفات"، وما يسترسل دون توقف ويسمى بـ"المصوتات"، وهذا ما عرف عند المحدثين بـ"المجهور والمهموس" من الأصوات.

ويستطرد "الخليل" موضحًا ذلك في موضع آخر من كتابه فيقول: «في العربية تسعة وعشرون حرفًا، منها خمسة وعشرون حرفًا صحاحًا لها أحياز ومخارج، وأربعة هوائية

---

[1] د. أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص١١٢.

[2] السابق، نفس الصفحة.

[3] سر صناعة الإعراب، ١/ ٥٠- ٥٢، د. أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص١١٥.

[4] العين، ١/٥٢- ٥٣.

وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة. فأما الهمزة فسميت حرفا هوائيًا لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدرج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنتسب إليه إلا الجوف»[1].

٦- كذلك قدم (سيبويه) دراسة محكمة للأصوات طبقًا للمخرج ولحركة الوترين الصوتيين، التي قُسمت من خلالها الأصوات عنده إلى مجهورة ومهموسة، ثم بحسب طريقة النطق قسمها إلى أصوات شديدة، ورخوة، وما بين الشديدة والرخوة يقول: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا للهمزة والألف والهاء والعين والحاء...، والحروف العربية ستة عشر مخرجًا فَلِلْحَلْق منها ثلاثة: أقصاها مخرجًا الهمزة والهاء والألف، فأما المجهورة فالهمزة والألف والضاد واللام، وأما المهموسة فالهاء والحاء والخاء...، ومن الحروف الشديد وهو الذي منع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة والقاف والكاف، ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء وأما العين فبين الرخوة والشديدة..، ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت وهو الراء، ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجهما ليتسع لهواء أشد من اتساع غيرهما...، ومنها الهاوي وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت ومنها المطبقة والمنفتحة. فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة كل ما سِوى ذلك من الحروف»[2].

وبتأمل النص السابق يتضح لنا مدى التقارب بين مصطلحات سيبويه، وما جاء عند المحدثين.

أ. فقد ذكر أحرف العربية، مبينًا عددها، موضحًا مخارجها، التي حصرها في ستة عشر مخرجًا، مستعملاً مصطلحات فيها كثيرٌ من التداخل، كما بين المجهور والمهموس من جهة، والشديد والرخو من جهة أخرى؛ فالجهر والهمس عند

---

[1] السابق، ١/٦٤- ٦٥.

[2] سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣، ٤٣٦ بتصرف.

سيبويه لا يقومان أساسًا على اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة أو عدم اهتزازها، وإنما يقومان على جرى النفس أو عدم جريه، وتلك الصفة من السمات الخاصة بشدة الصوت أو رخاوته[1].

ب. كما أورد مصطلحات (الشدة والرخاوة)، وهما يقابلان ما عرف عند المحدثين بالانفجاري، والاحتكاكي، وإن كان تعريف سيبويه لهما فيه تداخل مع مصطلحي الجهر والهمس؛ فالشديد عنده هو ما يُمنع الصوت أن يجرى فيه كالهمزة والهاء، أما المجهور عنده فهو ما يُمنع النفس من أن يجرى. وكذلك الرخو عنده هو الصوت الذي يجرى معه أثناء التنفس، وهو نفسه الهمس إذ عرّفه بأنه الحرف الذي ينطلق مع النفس[2]. ومن هنا ندرك مدى الخلط بين المصطلحات، إلا أن هذا لا ينقص القدماء قدرهم على ما قدموا لنا من أصول ومبادئ هذا الفن التي لا تختلف كثيرًا عما جاء عند المحدثين، بالرغم من قلة ما لديهم من آلات حديثة، واعتمادهم على الملاحظة الفردية دون الافتراض والتأويل.

أما "ابن جني" فهو أول من أطلق على هذا الفن علم الأصوات، وجاء بكل المصطلحات الصوتية في مقدمة كتابه "سر صناعة الإعراب"، فبين منهجه فيه فيقول: «وأذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومعتلها، ومُطبَقها ومُنفتحها، وساكنها ومتحركها ...... إلى غير ذلك من أجناسها»[3]؛ ومن هنا نلاحظ التقارب الواضح بين مصطلحات "ابن جني" والمحدثين، وكيف أنه أصّل هذا الفن، ووضع قواعده منذ أكثر من عشرة قرون.

---

[1] د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، الخانكي، ١٩٨٥م، ص ٣٩-٤٠.

[2] سيبويه، الكتاب، ٢/ ٤٠٥.

[3] سر صناعة الإعراب، المقدمة، ١/ ٤.

٧- أما إذا تأملنا جهود ابن جني في القول بالحركات وجدناه لا يختلف عما جاء عند المحدثين في تعريفها، فهو يذكر أن الهواء إذا انطلق واتسع مجراه، ولم يعوقه عائق طال وامتد، ولا يحدث ذلك إلا في حروف المد "الألف، الواو، الياء" يقول: «فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتدًا حتى ينفذ فينقضي حسيرًا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها، إذ لم يجد منقطعًا فيما فوقها والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو»[١].

- والحق أن ابن جني لم يكن أول من وقف على تعريف الحركات ووصفها، فقد سبقه "الخليل" عندما صنف الأصوات، مقسمًا إياها بين الصحاح والعلل، فذكر أن الصحاح خمسة وعشرون حرفًا، على حين تكون الحركات "العلل" أربعًا هي: "الهمزة، الواو، الألف، والياء"، فوصفها بأنها هوائية أي لا يعترضها عارض، فهي تنساب مع مجرى الهواء دون توقف حتى ينتهي الصوت[٢].

- ولم يقتصر ابن جني على ذكر حروف المد واللين، وهي ما تعرف عند المحدثين بالصوائت الطويلة، وإنما صنف أيضًا الحركات القصيرة التي هي أبعاض حروف المد، ويعني بها "الضمة، الكسرة، والفتحة"، فالضمة جزء من الواو فإذا مطلت وطالت صارت واوًا، وكذلك الكسرة والفتحة يقول: «باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف؛ وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير؛ ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها»[٣]؛ وعلى هذا تكون الحركات الطويلة عند ابن جني من نفس جنس الحركات القصيرة، ولا يفرق بينهما إلا الطول في النفس أو في كمية الصوت، وهو ما

---

[١] السابق، ١/ ٧- ٨.

[٢] العين، ١/ ٦٤- ٦٥.

[٣] ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣١٥.

يعرف عند المحدثين بمصطلح "duration"[1].

- ولم يغفل ابن جني عن الإشارة إلى أن الحركات العربية ليست ثلاثًا فحسب، وإنما هناك حركات أخرى فرعية؛ كالتي بين الفتحة والكسرة، والتي بين الفتحة والضمة، والتي بين الكسرة والضمة، ويسمى ذلك بكمية الحركات وينبه ممثلاً على الحركة الواقعة بين الفتحة والكسرة بصوتى "عين عالم، وكاف كاتب"، والواقعة بين الفتحة والضمة مثل "لام الصلاة، والزكاة والحياة" والواقعة بين الكسرة والضمة مثل "قاف قيل، وسين سير"، فهذه الكسرة المشمة ضمة ومثلها الضمة المشمة كسرة، كضمة عين مذعور فهذه ضمة مشربة كسرة وهما لذلك كالصوت الواحد[2]، وقد وصل بذلك (ابن جني) إلى عشر حركات سواء أكانت قصيرة أو طويلة أم بين بين، وهي الواقعة بين الحركات القصيرة والتي تعرف بالإمالة والتفخيم، فبالرغم من اعتماده على الملاحظة الشخصية واختبار الصوت باللسان والأذن، إلا أنه ضارع المحدثين فيما وصلوا إليه في هذا المجال.

- وقد أدرك ابن جني أيضًا أن حروف المد واللين قد تمطل وتطول في نطقها؛ فتصير حروفًا ممطولة ويصفها بأنها حركات بالغة الطول؛ ومن ذلك (كتاب، سعيد وعجوز)، فعند مطلها ومدها تتعرض لمزيد من الطول وتمكن المدة في مواضع معينة ذكر منها ثلاثة:

أ. عند وقوع الهمزة بعد حروف المد نحو (كساء، خطيئة، ومقروءة).

ب. عند وقوع حرف مشدد بعد أحد حروف المد، وذلك نحو قولهم: (شابَّة، دابَّة، وهذا جيب بكر) بسلب حركة الباء وإدغامها في الباء بعدها، ثم يستدرك مؤكدًا أن لهذه الحركات الطويلة درجات أوفاها الفتحة الطويلة البالغة، ثم يتبعها الياء

---

[1] د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٣٨.

[2] ابن جني، الخصائص، ٣/١٢٠- ١٢١ بتصرف.

البالغة في طولها، ثم أدناها الواو البالغة[1].

ج. عند التذكرة، كأن تقول: أخواك ضربا، فتمد الألف من (ضربا) وأنت تتـــذكر المفعول به، وتطول الواو كذلك في نحو: إخوتك ضربوا وأنت تتذكر المفعول به أو الظرف تقصد: ضربوا زيدًا أو ضربوا يوم الجمعة ومثل ذلك مطـــل اليـــاء في قولك: اضربي والمراد: اضربي زيدًا[2]؛ ويعلل (ابن جني) الوقف هنا بالتذكرة لأن المتكلم إذا قال: ضرب، وضربوا، واضربي دون تطويل، أوْهَم السامع أن الكـــلام قد تم والمراد غير ذلك.

٨- ومن الجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أهمية حركات العربية في التفريق بين المعاني، فهـــي ليست زخرفة شكلية ولا حلية يزدان بها الكلام فحسب؛ بل هي عنصر رئيس يؤثر في الدلالة؛ وبذلك تكون الحركة هنا فونيمًا وليس فون؛ وذلك لدوره في تغير الدلالـــة، وسنذكر أمثلة لذلك على سبيل الذكر وليس الحصر:

أ. تفريق الحركة بين معنيين:

في "فُعَلة"، و"فُعْلة" مثل: "رجل هُزَأة ولُعَنة" أي يهزأ من الناس ويلعنهم. أمـــا إذا قيل: "هُزْأة ولُعْنة" فإن المراد أن الناس تهزأ منه وتلعنه[3].

ب. التفريق بين المصدر والمفعول مثل:

الهَدْم مصدر هدمتُ، الهَدَم ما انهدم من جوانب البئر فسقط منها، وكذلك الذَّبح مصدر ذبحتُ، والذِّبح: المذبوح من قولـــــه تعـــالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾

---

[1] ابن جني، الخصائص، ٣/ ١٢٦ بتصرف، د. أحمد هندي داود، مبحث الفرق بالحركة بين المعاني المختلفـــة في اللغة العربية، مجلة علوم اللغة، د ٢٣، ٢٠٠٣م، ص٢٧٤.

[2] ابن جني، الخصائص، ٣/ ١٢٨.

د. أحمد هندي داود، مبحث الفرق بالحركة بين المعاني المختلفة في اللغة العربية، ص٢٧٦.

[3] الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، القاهرة، ١٢٨٤هـــ، ص٥٨٠.

(الصافات ١٠٧)[١].

ج. التفريق بين المصدر وما يقع به الحدث:

مثال: الطُّهور: أي التطهر، الطَّهور: ما يتطهر به، والوُضوء: الحدث نفسه، والوَضوء: ما يتوضأ به[٢].

د. التفريق بين هيئات الأشياء وأشكالها:

مثال: الكِفّة وهي تطلق على كل شيء مستدير مثل عود الدف وكِفّة الميزان. أما كُفّة فتطلق على ما هو مستطيل مثل كُفّة اللثة[٣].

هـ. التفريق بين معنيين مختلفين لا يخضعان لقاعدة:

مثل: فلان قَرْن فلان: إذا كان مثله في السن، وقِرْنه إذا كان مثله في الشروة، والجِرْم: أي البدن، والجُرْم: أي الذنب[٤].

و. التفريق بالحركة بين أكثر من معنيين مثل:

"الغَسْلُ" مصدر غسلت، و"الغِسْلُ" الخطمى وكل ما غُسل به الرأس و"الغُسْلُ" بالضم الماء الذي يغتسل به، وكذلك "الجَدُّ" بفتح الجيم الحظ و"الجُدُّ" عظمة الله، و"الجِدّ" الاجتهاد والمبالغة[٥].

٩- ومن الجدير بالذكر اللفت إلى أن القدماء قد أدركوا اختلاف وظيفة الصوت تبعًا لما يجاوره من الأصوات الأخرى، ومن هؤلاء "ابن جني" فهو يشير إلى اختلاف وظيفة الصوت تبعًا لما يجاوره من الحروف، مبينًا أن الحرف الساكن يختلف في نطقه بين الوقوف عليه أو وصله بغيره، فإذا وقف عليه لحقه صويت ما من بعده، أما إذا اتصلت

---

[١] ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الجيل بيروت، ١٩٦٣م، ص٢٤٠، ٢٤١.

[٢] المزهر، ١/ ١٢٧.

[٣] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٤٦.

[٤] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٤٣.

[٥] السابق، ص٢٤١، ٢٤٨.

بما بعدها ضعف ذلك الصويت وخف ما كان له جرس عند الوقوف عليه، ومثّل على الصوت المفرد الساكن بقوله: (إجْ، إصْ، إثْ، إخْ)، على حين يتغير صوت ذلك الحرف إذا وصل بغيره نحو "يحرد، يصبر، يثرد، يفتح، يخرج"[1]، ومن ذلك يتبين لنا إدراك ابن جني للفرق بين الصوت المجرد، والصوت الوظيفي الذي تتغير وظيفته تبعًا لتغير موقعه.

وكذلك انتبه القدماء إلى ائتلاف الحروف وتنافرها، وذكروا أن الحروف كلما تقاربت مخارجها كان ذلك أثقل على اللسان، كما ذكروا الحروف التي يكثر ورودها مجتمعة، ولا تأتلف كقولهم: «لا تأتلف القاف والكاف في كلمة واحدة إلا بحواجز وكذلك حالهما مع الجيم"، وكذلك قولهم: (الحاء والعين لا تجتمع)، وأصعب الحروف حروف الحلق. كما وقفوا على أكثر الحروف استعمالاً في العربية وهي "الواو، والياء، والهاء، وأقلها، الظاء ثم الذال، ثم الثاء، ثم الشين، ثم القاف، ثم الخاء، ثم النون، ثم السلام، ثم الراء، ثم الباء، ثم الميم[2].

ظواهر صوتية عند القدماء

أولاً: القلب والإبدال

أما القلب Anastrophe وهو تغير مكاني لحرف مكان آخر في حروف الكلمة الواحدة مثل: جبذ، وجذب، حفر، وفحر، ربض، ورضب- أما الإبدال فهو استبدال أحد

---

[1] ابن جني، الخصائص، ١/ ٥٧- ٥٨، د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٤٢.

[2] السيوطي، المزهر، ٢/ ١٩٥.

حروف الكلمة بحرف آخر وفق قواعد تسمح بذلك[1]، مثل: (صـقر، سـقر، وزقـر)، (مفقوء، ومفقوع)[2]، وقد حاول القدماء تعيين أسباب لظاهرة القلب متماثلة فيما يلي:

١- الانسجام الصرفي ولتسهيل النطق، كما في (طمس) التي قُلبت إلى (طسم) حتى لا يُفصل بين الطاء والسين (وهما متقاربا المخرج) بالميم.

٢- اختلاف اللهجات، مثل الطِّبيخ لغة في البِطيخ.

٣- من أخطاء العوام مثل (أنارب في أرانب)، (ومعالق في ملاعق) (ومرسح في مسرح)[3].

ثانيًا: الإدغام Assimilation

١- عرفه القدماء بأنه: «تقريب صوت من صوت» وهو على ضربين:

أولهما: الإدغام الكبير: وفيه يلتقي المِثْلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، وهو إما ساكن الأول متحرك الثاني مثل: قطّع وإما متحرك الأول مثل شدَّ من شدد[4].

وثانيها: أن يلتقي المتقاربان على أحكام الإدغام، فيقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فيدغم فيه مثل (اصَّبر) من (اصطبر).

أما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف من غير إدغام يكون هناك وله

---

[1] ابن الحاجب، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت د، ت، ق ٢/ ١٩٧.

[2] د. حبلص، علم اللسان العربي، ط عالم الكتب، ١٩٩٦، ص٢٠٢، ٢٠٣.

د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ط عالم الكتب، ١٩٩١، ص٣٧٨.

[3] عبد الرحمن أيوب، التطور اللغوي، ط القاهرة، ١٩٦٤م، ص٢٧، ٢٨.

د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٤٠.

[4] ابن جني، الخصائص ٢/١٤١.

أنواع كثيرة منها الإمالة[1]، وقلب تاء الافتعال بما يقارب الحرف الذي قبله بأن تكون صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء فتقلب لها تاؤه طاء. وذلك نحو اصطبر، واضطرب، واطّرد، واظطلم. فهذا تقريب من غير إدغام.

وقد فات القدماء أن يشيروا إلى أن ظاهرة الإدغام تجمع بين الدرسين (الصوتي والصرفي)؛ وذلك لكون التغير الذي يطرأ على الحرفين المتماثلين أو المتقاربين ينتج عنه تغير الصيغة؛ مما يمثل جانبًا في الظاهرة الصرفية. ويضاف إلى ذلك أن أبحاثهم الصوتية ولاسيما موضوع الإدغام جاءت في آخر مؤلفاتهم؛ مما يوحي بأنها شيء إضافي أو تزييلاً لمؤلفاتهم.

وعرفه المحدثون بأنه:

⟸ إدغام صوتين متماثلين إدغامًا كاملاً في كلمة واحدة، أو في كلمتين؛ وذلك بشرط أن يكون الصوت الأول مشكلاً بالسكون والثاني محركًا؛ وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد. أو هو إدماج الصوتين المتتاليين ونطقهما دفعه واحدة، بقصد التيسير والتخفيف، أو كما قال بعضهم: «الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل، بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة»[2].

٢- شروط الإدغام:

ولكي يتحقق الإدغام الكامل لابد من اتخاذ الخطوات الآتية:

أ. تحقيق المماثلة بين الصوتين المراد إدغامهما إن لم يكونا متماثلين فعلاً.

ب. تسكين الصوت الأول إن لم يكن كذلك.

ج. سبق الصوتين المدغمين، وإتباعهما بحركة، سواء كانت قصيرة أو طويلة فإذا تم هذا؛ يمكن إدغام الصوتين أو تداخلهما، والنطق بهما دفعة واحدة وعلى هذا فإن الإدغام

---

(1) مثل إمالة فتحة عالم إلى الكسرة، ينظر السابق، ص١٤١.

(2) الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ط٤، المطابع الأميرية، ١٣٢٩هـ، ص١٢٥.

يمكن أن يفهم على أنه إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين"[1].

٣- أنواع الإدغام:

أ. إدغام المتماثلين إما في كلمة واحدة نحو (مرَّ)، وإما في كلمتين نحو "كتب بكر".

ب. إدغام المتقاربين بأن يكونا من مخرج واحد، أو من مخرجين متلاصقين أو التقارب في وصف الصوتين مثل الدال مع التاء، السين مع الزاى، الصاد مع الطاء. وهو إما تقدمي كما في "ادتكر" التي جهرت التاء فيها تحت تأثير الذال "اذدكر" ثم قلبت الدال ذالاً لتحقيق الإدغام "اذَّكر". وإما تراجعي نحو "يتصدق" فأبدلت التاء إلى صاد ثم أدغمت الصادين فصارت "يصَّدق". وكذلك "اضطره" فصير "اطَّره"[2]، وقد اجتمع النوعان في "اذتكر" التي اجتمع فيها الذال، وهي صوت مجهور، والتاء وهي صوت مهموس. فبعض العرب يجهر التاء فتصبح دالاً "تقدمي" ثم يدغم الذال في الدال مثل "ادَّكر" (رجعى) ولكن بعضهم أخذ يدغم الدال فيقول: "اذَّكر" (تقدمي).

٤- مواضع الإدغام:

وله مواضع مشهورة في العربية تشمل: (أل)، (النون أو التنوين) وسنعرض لهما بشيء من التفصيل:

١- أما إدغام (أل) التعريف فمن الملاحظ أن لامها تتحول إلى صوت مماثل لما بعدها حين يتقارب المخرجان؛ ومن ثَمَّ فهي تدغم في الأصوات القريبة أو المماثلة لها في المخرج وهي: (ت- ث- د - ذ - ر - ز - س - ش - ص - ض - ط - ظ - ل - ن)،

[1] سيبويه، الكتاب، ٢/ ٥٨، د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٨٧.

[2] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٨٨، الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص١٢٦، د. عبد الصبور شاهين، علم الأصوات، ط القاهرة، ١٩٩١م، ص١٤٧.

وهذه اللام تعرف بـــ(اللام الشمسية) في حين لا تدغم مع هذه الأصوات لبعدها عنها في المخرج وهي (ب - م - ف - ك - خ - غ - ق - ع - ح - هـــ - همـــزة - ويضاف إليها الجيم) وقد جمعت في قولهم: (أبغ حجك وخف عقيمة) وتُعرف هـــذه اللام بـــ(اللام القمرية) [1].

٢- أما النون الساكنة المتطرفة (ومثلُها التنوين) فلهما أحكام متنوعة[2]:

١- إظهار حلقي، وذلك مع حروف الحلق (الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء).

٢- إقلاب مع الباء مثل انبعث وتنطق امبعث.

٣- إدغام، مع الأصوات "يرملون"، وهو إما إدغام بغنة مع حروف "ينمـــو"، وإمـــا إدغام بدون غنة مع (ر ، ل).

٤- إخفاء، وذلك مع باقي أحرف الهجاء وعددها خمسة عشر حرفًا، وقد جمعت في الحرف الأول من كل كلمة فيما يلي:

صف ذا ثنا كم جـاد شخص قد سمـا دم طيـب زد في تقـى ضع ظالمًا[3]

٥- أحكام الإدغام:

وهو إما واجب ويكون مع (أل الشمسية)، والنون الساكنة والتنوين مـــع أحـــرف (يرملون). وما عدا ذلك يكون ممتنعًا أو جائزًا. فأما الممتنع فيكون مع حـــرفين أحـــدهما

---

[1] الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف، ص١٣٠، د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٨٩.

[2] وتختلف النون الساكنة في كونها حرف من حروف الهجاء، تثبت نطقًا وخطاً وصلاً ووقفًا، متوسْطة ومتطرفة، توجد في الأسماء والأفعال والحروف. أما التنوين فهو زائد على بنية الكلمة، يثبت نطقًا لا خطـًا، وفصـــلاً دون الوصل، يقع متطرفًا يختص بالأسماء فقط.

ينظر كامل المسيري، الجامع في تجويد قراءة القرآن الكريم، ط دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٣٤.

[3] د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٠هـــ، ص٢٠١، كامل المســـيري، الجـــامع في تجويد القرآن، ص٣٥، الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف، ص١٣٠.

متحركًا والثاني ساكنًا، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة مثل: (مَررْت)، أم في كلمتين مثل: (يسألُ المدرس)[1]، ويقع ذلك في المواضع الآتية:

أ- إذا كان الساكن حرف مد يقع في نهاية الكلمة الأولى، مثل: (يأتي، ياسر، يسمو، وائل).

ب- إذا تحرك الحرفان، وكانا في كلمتين، ووقع قبلهما ساكنًا غير لين؛ امتنع الإدغام مثل (شهرُ رَمضان)؛ وذلك لكون الرائين متحركين بالضم والفتح، وهما في كلمتين وقد وقع قبلهم حرف الهاء ساكنًا غير لين[2].

ج- ألا يقع الحرف الأول في صدر الكلمة مثل (الدَدَن : اللعب)، فقد امتنع إدغام الدال الأولى في اللام لوقوعها في صدر الكلمة.

د- ألا يكون الحرف مدغمًا فيه حرف سابق عليه مثل (قَرَّرَ)؛ وذلك لإدغام الراء الأولى في الثانية؛ لكون الأولى ساكنة والثانية متحركة؛ ومن ثَمَّ لا يجوز إدغام الراء الثالثة في السابقتين لتحقق الإدغام فيهما[3].

هـ- ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل (جَلْبَبَ)؛ لأنه ملحق بوزن (دَحْرجَ) وكذلك (اقعنسس) فهو ملحق بوزن (احرنجم)؛ وذلك لأن الإدغام هنا يُفقدُ الكلمة الوزن الملحق بها[4].

و- ألا يكون الحرفان في اسم على وزن (فَعَلْ) بفتح الفاء والعين، مثل (مَدَدْ، ملَلْ). وكذلك وزن (فِعَلْ) بكسر الفاء وفتح العين، مثل "لِمَمْ، عِلَلْ". ووزن (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين، مثل (دُرَرْ، جُدَدْ)[5]. وما عدا هذه المواضع يكون فيه الإدغام جائز.

---

[1] د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٩٦.

[2] السابق، ص١٩٧- ١٩٨.

[3] د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٩٨.

[4] د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٩٨- ١٩٩.

[5] السابق، ص١٩٩.

وقد تبين لنا من - خلال استعراض ظاهرة (الإدغام) بين القدماء والمحدثين - أن القدماء قد خلطوا في تناولهم إياها بين الدرسين الصوتي والصرفي، كما لجئوا إلى الفروض العقلية، والتأويلات التعسفية بحثًا عن أصول الكلمات، هذا بالإضافة إلى حشدهم الأمثلة المختلفة وتناولها بمنهج واحد؛ فخلطوا بين مظاهر القلب أو الإبدال للمتقاربين من جهة، والتطور التاريخي الذي يطرأ على بعض الأصوات فينقلها من حال إلى حال محدثًا فيها أثره من جهة أخرى.

ثالثًا: النبر والتنغيم

١- عرَّف القدماء النبر في المعاجم بأنه ارتفاع الصوت حيث قيل: (نبر الرجل نبرة) أي تكلم بكلمة فيها علو[١]. غير أن العرب لم يتصوروا للنبر نظامًا تخضع له مواضعه،و لم يدركوه كظاهرة ذات تأثير في نسق اللغة المنطوقة، وهذا هو ما برز عند المحدثين. ولما كان تصور القدماء دائمًا للنبر على أنه الضغط على الحرف وجدنا أنهم يتتبعون وجوده على الحروف، ويرصدون آثاره في هيئاتها، فإذا الألف مهموزة، والواو والياء كذلك، وإذا بالهمزة تصبح لقبًا من ألقاب الحروف الهجائية، وقد كانت من قبل مجرد معنى لغوي مرادف للضغط، أما النبر، أي: مجرد تعبير عن حالة من حالات نطق الحروف[٢].

٢- ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى عبقري العربية (ابن جني)، الذي التفت إلى أثر النبر والتنغيم والحركات الجسمية في دلالة الكلام، وهو ما يعرف (بسياق الحال)، وإن كان لم ينص على هذا المصطلح الذي عرف عند المحدثين فها هو يقول: «وقد حذفت الضمه ودلت الحال عليها». وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (سير عليه ليل)، وهم

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، ط دار المعارف مصر، ١٩٩٣م، مادة نبر.

[٢] د. عبد الصبور شاهين، علم الأصوات، ص١٩٧ - ١٩٨.

يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت منه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك؟ وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تقول في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله)، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسان سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق فقلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك: (إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلاً أو نحو ذلك)[1].

وكذلك عبر ابن جني عن النبر في باب بعنوان "مطل الحركات"، والمراد إشباعها، فإشباع الضمة الواو، والكسرة الياء، والفتحة الألف، ومثّل على ذلك (بمصاريف ومطافيل)[2]. ومفهومه عنده بذل مجهود أكبر في نطق جزء من أجزاء الحدث الكلامي، إذا ما قورن بنطق الأجزاء الأخرى، وبذلك يعطى هذا الجزء بروزًا أكثر في السمع، وهو متفق مع تصور المحدثين.

٣- كما انتبه ابن جني إلى أثر التنغيم في تغير الدلالة وذلك بنقل الأسلوب إلى الضد، كأن يكون استفهامًا فيدخل عليه التعجب، فيصيره إخبارًا إذ يقول في (باب نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها): «ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرًا، وذلك قولك: (مررت برجل أي رجل) فأنت الآن مخبرًا بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهمًا ويستطرد قائلاً: «ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجابًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ (المائدة ١١٦) أي ما

---

[1] ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٧٠- ٣٧١.

[2] السابق، ٣/١٢١، ١٢٣.

قلت لهم، وقوله تعالى: ﴿أَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (يونس ٥٩) أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف ١٧٢) أي أنا كذلك. وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا والنفي إيجابًا»[1]. وما هذا إلا أثرُ للتنغيم كأن يقول الإنسان متعجبًا: أيرسب هذا!! فهو ليس مستفهمًا وإنما متعجبًا.

٤- والحق أننا لا ندعى أن العرب القدامى قد وقفوا على "النبر والتنغيم" كملمح تمييزي، يمثل جزءًا من تركيب صرفي أو نحوي أو دلالي؛ وذلك لعدم دورهما في تغير الدلالة؛ وذلك لأن العربية وصلت إلينا مكتوبة ففقدت كثيرًا من الطرق الأدائية الصوتية؛ ومن ثَمَّ لم يُنظِّروا أو "يقننوا" نظريات أو مصطلحات لكلتا الظاهرتين؛ إلا أننا لا نعدم أثرهما في الشواهد الشعرية والنثرية المتناثرة في كتب الأدب،ومن ذلك قولهم: «نحن العربَ أكرم الناس أخلاقًا»؛ فقد توفرت عدة قرائن ترجح كون (العربَ) منصوبًا على الاختصاص، منها إنها منصوبة، ومتلوه بكلمة (أكرم) التي تصح أن تكون خبرًا للمبتدأ (نحن)، مع عدم صلاحية (العربَ) لأن تكون خبرًا، بالإضافة إلى ملمح هام هو التلوين الموسيقى إذ يوجد فيهما نغمتان مختلفتان: الأولى تصاحب الجزء الأول من الجملة وتعرف بـ(النغمة الصاعدة) Rising Tone، والثانية تصاحب الجزء الثاني من الجملة وتعرف بـ(النغمة الهابطة) Falling Tone، ويصاحب الأولى منهما وقفة خفيفة بعد الضمير (نحن) مع نبر قوي على كلمة Strong Stress على كلمة العرب، والثانية تقترن بنغمة تدل على انتهاء الكلام وتمامه، ويمكن التنبيه عقب الجزء الأول من الجملة ونقطة (.) في نهايتها هكذا. نحن العرب، أكرم الناس أخلاقًا[2].

[1] ابن جني، الخصائص، ص٣/ ٢٦٩.

[2] د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ط مكتبة الشباب، د.ت، ص١٥٣ - ١٥٤ بتصرف.

رابعًا: الوقــف

١- عرَّفه القدماء بقولهم هو: «عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حــدث كلامي، بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر»[1].

وقد أولى القراء ظاهرة الوقف عناية فائقة؛ لما لها من أثر كبير في دلالة النص القــرآني، وما يترتب على ذلك من أحكام نحوية وتركيبية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ (الفاتحة ١) فمن القراء من يقف على (**الْحَمْدُ لِلَّـهِ**) ثم يصفها بــ(رب العالمين)، وهذا برفع (ربُ)، أما جرها فيلزم وصلها بــ(الله). وكذلك إذا قلنا: (طريق المطار الجديد)، فإذا وقفنا على "طريق" كان "الجديد" صفة للمطار، أما إذا وقفنا على "المطار" كان "الجديد" صفة للطريق[2].

٢- أهمية الوقف:

أ. لما كان القارئ لا يستطيع أن يقرأ السورة في نفس واحد، كان لابد لــه مــن الوقوف في بعض المواضع؛ لأخذ النَّفس أولاً، ولتأكيد معنى معين ثانيًا؛ ومن ثَــمَّ حرص الأولون على تعلمه والتثبت منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾ (الرحمن ٢٦) فيذكر القراء أنه لا يجوز الوقف عليه حتى يصــل بقولــه: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ (الرحمن ٢٧)[3].

ب. يؤدى الوقف إلى اختلاف الدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾ (البقرة ٢) فمن القراء من يقف علــى (**لاَ رَيْبَ فِيهِ**)؛ فيكــون (**هُدىً**

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ على محمد الضباع، ط القاهرة المطابع التجارية الكــبرى، د.ت، ١/ ٢٢٤.

[2] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ٣١٤.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/٢٢٤، ٢٢٥.

لِّلْمُتَّقِينَ) صفة للقرآن، وبذلك يكون القرآن كله هدى لما أقره الله من كونه نورًا وهدى. ومنهم من يقف على (لاَ رَيْبَ) فيكون (فِيهِ هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ) فيكون (هدى) مرفوعًا على النعت أو منصوبًا على الحال. ويؤكد الرازي على بلاغة الوقف الأول دون الثاني[1].

ج. يُفرق الوقف أيضًا بدلالته الصوتية بين استعمال ابن اللغة للغته القومية، واستعمال الأجنبي للغة غير لغته؛ وذلك لعدم إدراكه الفروق الصوتية بين اللغتين.

د. غالبًا ما يحتاج الوقف إلى قرينة تصحبه كـ"النبر أو التنغيم" لإفادة دلالة معينة، ومن ذلك قول القائل: (لا عفاك الله) فإذا وقف على (لا) مع نغمة صاعدة، ثم استكمل ما بعدها كان دعاءً للمريض. أما إذا وصل (لا) بما بعدها مع نطقها بنغمة مستوية كان دعاءً على المريض بالشفاء[2]. ومن ذلك قول جميل بثينة:

لا لا أبوحُ بحبي بثنة إنها   أخذت عليَّ مواثقًا وعهودًا[3]

فمن شُرّاح الديوان من يرى أن تكرار (لا) للتوكيد، فإذا كان الأمر كذلك، كان المعنى تأكيد الشاعر على البوح بحبه، وهذا يناقضه عجز البيت. أما إذا وقفنا على (لا) الأولى كان الأمر جواب من الشاعر على من يسأله: (هل تبوح بحب بثينة)؟ فيقول: لا لا أبوح بحب بثينة، ويؤكد ذلك كونها أخذت عليه مواثقًا وعهودًا؛ ومن ثَمَّ فموضع الوقف يحدد النغمة أيضًا فنطقنا بـ (لا) الأولى تكون نغمة صاعدة تدل على النفي، ونطقنا بـ (لا) الثانية يكون نغمة هابطة تدل على

---

[1] الفخر الرازي، التفسير الكبير، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م، ٢/٢١، ٢٢.
ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط. الشعب، د.ت، ٦١/١.
[2] د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ، ص٢٢٠.
[3] ديوان جميل بثينة، تحقيق د. حسين نصار، ط القاهرة، د.ت.، ص٧٩.

التقرير والإخبار[1].

٣- للوقف أنواع من حيث الدلالة، فهو ينقسم إلى:

(تام، كاف، حسن، قبيح)

أ. أما التام فيكون كثيرًا في رؤوس الآي وانقضاء القصص، نحو الوقف على (بسم الله الرحمن الرحيم)، والابتداء بـ (**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**)، ونحو الوقف على (**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) والابتداء بـ (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**). وقد يكون الوقف تامًا في موضع، وغير تام في موضع آخر، طبقًا للتفسير والإعراب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا**﴾ (آل عمران ٧) فمن القراء من يقف على (**إِلاَّ اللَّهُ**) فيكون (**الرَّاسِخُونَ**) استئنافًا مرفوعًا وهي قراءة "ابن عباس وابن مسعود وأبي حنيفة".

أما من قرأ... (لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون)، فقد عطف الراسخون على لفظ الجلالة فيكونوا بذلك عالمين بالغيب، وهو رأى "ابن الحاجب" وغيره[2].

ب. أما الوقف الكافي: فيكثر في الفواصل وغيرها، نحو ﴿**وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ (البقرة ٣) وكذلك ﴿**عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ**﴾ (البقرة ٥) فهو كلام مفهوم، والذي بعده كلام مُستغنٍ عما قبله لفظًا وإن اتصل معنى، ويتفاضل في درجات الاكتفاء؛ ففي قوله تعالى: ﴿**فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ**﴾ كافٍ، ﴿**فَزَادَهُمْ اللَّهُ مَرَضًا**﴾ أكفى منه ﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ (البقرة ١٠) أكفى منها وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير أو إعراب، ويكون غير كافٍ على آخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ**﴾ (البقرة ١٠٢)، (كافٍ) إذ جُعلت ما بعدها نافية، أما

---

[1] د. كريم حسام الدين، ص٢٢٠

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٢٦/١.

إذا جُعلت موصولة كان حسنًا فلا يبدأ بها[1].

ج. أما الوقف الحسن فيكون في كل موضع يفهم فيه المعنى، مثل الوقوف على (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وعلى (رَبِّ الْعَالَمِينَ)... إلخ. أما إذا وقفنا على (الرحمن الرحيم)، و(مَالِكِ يَوْمِ الدِّين) كان غير حسن لكونه تابعًا لما قبله. وقد يكون الوقف حسنًا في موضع، كافيًا في آخر، تامًا في ثالث، ومن ذلك قوله تعالى: (هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ)، فهو حسن إذا جُعل (الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بالغَيبِ) صفةً (للمتقين)، وهو كاف إذا جُعل الذين يؤمنون بالغيب رفعًا بمعنى "هم الذين يؤمنون". ونصبًا على تقدير "أعني الذين يؤمنون"، وهو تام إذا جُعل (الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بالغَيبِ) مبتدأ وخبره ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة ٥)[2].

د. أما الوقف القبيح فيقع في المواضع التي لا تتمم معنى أو تؤدى إلى فساده، ومن ثَمَّ الوقف على (بسم) و(الحمد) و(رب) (مالك يوم) لكونه لا يفهم منه معنى ولا يتم به كلام، ومنه مواضع أقبح من بعض، كالوقف على ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ﴾ (النساء ١١) فإن المعنى يَفسُد بهذا الوقف، حيث تكون الابنة مشتركة في النصف مع أبويها، والصواب أن النصف للابنة دون الأبوين، والأبوان مستأنف مع ما يجب مع الولد، والأقبح منه الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي﴾ (البقرة ٢٦)، ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون ٤) وأمثالها؛ فهذا غير جائز لفساد المعنى، إلا إذا انقطع النفس فجاز اضطرارًا[3]، وكذلك من الوقف المستبشع ما رواه (القسطلانى) من أن رجلين جاءا إلى الرسول - ﷺ - فاستشهد أحدهما؛

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، السابق، ١/ ٢٢٨.

[2] السابق، ١/ ٢٢٨.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٢٨.

فقال: من يُطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصيهما - ووقف- فقال له الرسول - ﷺ -: بئس خطيب القوم أنت، قم، وقال له: اذهب. وقد كره الرسول - ﷺ - الوقف المستبشع الذي يعني الجمع بين حالي: من أطاع الله ورسوله ومن عصى، وكان حقه أن يقف على "رشد" ثم يقول: ومن يعصيهما فقد غوى[1].

٤- أقسام الوقف من حيث المدى الزمني:

أ. السكت: وهو قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، أو بمعنى آخر هو السكت قبل مدة الوقف، ويكون للفصل بين سورتين أو لأخذ النفس.

ب. الوقف: وهو عبارة عن قطع الصوت على كلمة زمنًا يتنفس فيه بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقف عليه أو مثله ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي وسط كلمة، وإما فيما اتصل رسمًا، ولابد من التنفس معه[2].

ج. القطع: وهو قطع القراءة (رأسًا)، فهو كالانتهاء، والقارئ به كالمُعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة، كالذي يقطع على حزب أو ورد أو عُشر، أو في ركعة ثم يركع أو نحو ذلك، ما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال بها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستأنف بعده للقراءة، ولا يكون إلا على رأس آية: لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. والآخر وقف جائز وهو ما يجوز فيه الوقف والوصل نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة ١، ٢) فجاز الوقف على (الْعَالَمِينَ)، وجاز وصلها (بالرحمن الرحيم).

---

[1] القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق الشيخ عامر السيد والدكتور عبد الصبور شاهين، ط المجلس الأعلى، ١٩٧٢م، ١/ ٢٥٥.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٤٠، ٢٤١.

خصائص الدرس الصوتي عند القدماء:

١- درس القدماء الصوت كمدخل لغيره من أبواب الإدغام والقلب والإبدال، فهو وسيلة لغاية، وليس غاية في ذاته؛ ومن ثَمَّ جاء الحديث عن الأصوات متناثرًا في مداخل كتب النحو، وثنايا المعجمات، أو في مطلع الدراسات الصرفية (سيبويه، ابن دريد).

٢- درس المعجميون، ولاسيما الخليل بن أحمد ترتيب الأصوات ترتيبًا مخرجيًا، مفصلاً القول في تصنيف المخارج وطبيعتها وهيئتها. كما تحدثوا عن ما يأتلف من الحروف ومالا يأتلف، وجاء ذلك في مقدمة "جمهرة اللغة" لابن دريد. كما تحدثوا عن أثقل الحروف وأصعبها وهي حروف الحلق، وذكروا أن كلما تباعدت المخارج كان أسهل في النطق. كما وقفوا على أكثر الحروف استعمالاً وكذلك أقلها.

٣- اعتنى القراء بالأصوات عناية فائقة وذلك لأهميتها في تجويد تلاوة القرآن، وما يتطلب ذلك من معرفة مخارج الحروف وطريقة نطقها ووصفها، وما يحتاج إليه القارئ من أحكام التفخيم والترقيق والإشمام... إلخ، كذلك التفت علماء القراء إلى المهموس والمجهور من الأصوات، وكذلك الإطباق والاستعلاء والاستفال... إلخ (البقلاني، ابن الجزري).

٤- انتبه بعض القدماء كـ(الجاحظ) إلى العيوب النطقية والأمراض الكلامية مثل (اللفف) وهو دخول الكلام بعضه في بعض، (اللثغة)... إلخ.

٥- انتبه القدماء إلى الجهاز النطقي وأعضاءه، وحددوا كل عضو باسمه مثل الرئة والحنجرة والحلق واللسان والشفتين. وقسموا الحلق إلى أقصى ووسط وأدنى، واللسان إلى أصل وأقصى ووسط وظهر وحافة وطرف. وتحدثوا عن مخارج الأصوات بطريقة تفصيلية، ووصلوا بها إلى سبعة عشر مخرجًا، ولاسيما علماء التجويد. وذكروا أقسام الصوت من حركة ذبذبة أعضاء النطق، وذبذبة الصوت في

الهواء وتموجاته، وذبذبة الأذن عند استقبال تلك التموجات، وهذا ما يتفق مع المحدثين، كذلك التفتوا إلى مصدر انطلاق تيار الهواء من الرئتين والعوائق التي تعترضه فيكون عندها مخرج الصوت، وعرفوا الأصوات الشديدة والرخوة والمتوسطة وهو ما يقابل الانفجارى والاحتكاكى وما بينهما عند المحدثين. (ابن جني، ابن سينا).

٦- قسم القدماء الأصوات إلى سواكن وعلل أو صوامت ومصوتات، والمصوتات هي الحركات القصيرة ومَطْلِها وإشباعها فتصير حركات طويلة، وتمطيط تلك الأصوات إذا جاء بعدها حرف مشدد أو وقع بعدها همزة. (ابن جني) كما فرقوا بين الواو الصامتة والصائتة وكذلك الياء وسموها بالطويلة والقصيرة. (ابن سينا)

ومن ثَمَّ فالأصوات عندهم صوامت، أشباه مصوتات ومصوتات. (الخليل).

٧- لم ينتبه القدماء إلى الوترين الصوتيين وإن كانوا قد وقفوا على العضوين الأساسيين في عملية الكلام وهما الحنجرة واللسان، وكل ما التفتوا إليه هو لسان المزمار الموجود أعلى الحنجرة معتقدين أن له أثرًا في حدوث الصوت (ابن سينا).

٨- لوحظ خلط القدماء في المصطلحات الصوتية مثل المصوتات والعلل وأشباه العلل. وكذلك في الإطباق عند (سيبويه) والاستعلاء عند (الخليل). وكذلك (المقطع والمحبس) وكلاهما يعنى المخرج.

٩- لا يعد النبر ملمحًا مميزًا في العربية، ومن ثَمَّ لم يهتم به القدماء، وإن كانوا قد لاحظوا بعض مواضعه. ومثل ذلك لم يدركوا (المقاطع) و لم يقفوا على درسها. على حين اهتموا بظواهر صوتية أخرى (كالقلب،والإبدال، والإعلال، والإدغام) بالإضافة إلى الوقف.

١٠- افترض القدماء وجود حركة قبل أصوات العلة الطويلة من جنسها، فزعموا وجود فتحة قبل الألف في (قال) وكسرة قبل الياء في (يُرضى) وهذا خطأ، لأنه ليس هناك فتحة ولا كسرة، لأن الألف نفسها هي الحركة والياء نفسها هي الحركة، ولكن

كلاً منهما حركة طويلة.

١١- جاء وصف بعض الأصوات من حيث ذبذبة الوترين الصوتيين مختلفة عما عرفت به عند المحدثين، كأن يذكر أن (الجيم) مجهور، و(القاف) قد تنطق همزة، وتفسير ذلك أنه قد حدث تطور لبعض الأصوات عبر العصور فاختلف النطــق بــين القــدماء والمحدثين وكذلك صوت الهمزة وصفوه بالجهر، وهذا لا يتناسب مع النطق الحديث، هذا بالإضافة إلى ما اعترى صوت (الضاد) من التغيير.

١٢- اعتمد القدماء في درسهم للأصوات على ما يسمى الآن بــ(الملاحظة الشخصــية)، فوضعوا القواعد الخاصة بها عن طريق التجربة الذاتية؛ وذلك مــن خــلال تــذوق الأصوات، وأثبات كل الاستنتاجات الصوتية من خلال الملاحظة الشخصية، وهذا النهج ما زال معترفًا به في المناهج الحديثة، إلاّ أنه يؤخذ عليهم (القدماء) اقتصــاره على الجانب الصوتي دون باقي الجوانب اللغوية الأخرى، علمًا بأن أسلوب الملاحظة الشخصية يعد طريقة من طرق الدرس؛ ومن ثَمَّ فهو يجوز تطبيقه على جميع جوانبه. (الخليل، ابن جني).

ثانياً: الدرس الصوتي عند المحدثين Phonetics

(١) ويعني به دراسة الأصوات اللغوية المجردة أو معرفة خصائصها ومخارجها؛ للوقوف على طبيعتها، ويتفرع هذا الدرس إلى:

أ- جانب إصدار الأصوات أو الجانب النطقي Articulatory Aspect:

ويتمثل هذا الجانب في عملية النطق من جانب المتكلم وما تنتظمه هذه العملية من حركات أعضاء النطق.

ب- الجانب الفيزيائي Acoustic Phonetic:

ويعني بالموجات الصوتية المنتشرة في الهواء، وقوة الذبذبات وسرعتها ومدى انتشارها، وخصائصها الطبيعية.

ج- الجانب السمعي Auditory Aspect:

ويتمثل ذلك في تلك الذبذبات القابلة للموجات الصوتية والتي تؤثر في طبلة أذن السامع وتعمل عملها في ميكانيكية أذنه الداخلية وفي أعصاب سمعه حتى يدرك الأصوات[1].

وهذا الجانب الأخير (السمعي) يعد من أحدث فروع علم اللغة، فهو يشتمل على جانبين، جانب عضوي أو فسيولوجي Physiological وجانب نفسي Psychological أما الأول فوظيفته النظر في الذبذبات الصوتية التي تستقبلها أذن السامع وفي ميكانيكية الجهاز السمعي ووظائفه عند استقبال هذه الذبذبات وهي مرحلة تقع في مجال علم وظائف أعضاء السمع Physiology of hearing.

أما الجانب الثاني فيركز على البحث في تأثير هذه الذبذبات ووقعها على أعضاء السمع (الداخلية منها بوجه خاص)، وفي عملية إدراك السامع للأصوات وكيفية هذا

---

[1] د. كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١٢.

الإدراك وهذه مرحلة نفسية خالصة وميدانها الحقيقي هو علم النفس وكلا الجانبين مستبعد من الدراسة اللغوية؛ لحاجتهما إلى أجهزة دقيقة تُمكن من ملاحظتهما، ولعدم تحكم المتكلم في عملية السمع؛ فلا يستطيع إيقافها متى يشاء مثلما يحدث في عملية التكلم؛ هذا بالإضافة إلى أن كل ما يتصل بالسمع يجري بعيدًا عن العين؛ فلا يخضع للملاحظة أو الاستقراء؛ ومن ثَمَّ فلا تهتم البحوث الصوتية التعليمية بهما، على حين تُبذل عناية فائقة بالجانب الأول (علم الأصوات النطقي)[1] Phonetics.

(٢) ويشمل علم الأصوات نوعين هما (علم الأصوات المجرد) Phonetics؛ و (علم الأصوات الوظيفي)[2] Phonology.

أما أولهما: فهو العلم الذي يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية من غير إشارة إلى تطورها الخارجي، وإنما يكتفي بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها واستقبالها، ووحدة هذا العلم تعرف (بالصوت المفرد)[3] Phone.

وثانيهما: تصنيف الأصوات على أساس من إحساس المتكلمين باللغة واعتبارهم عددًا من الأصوات صوتًا واحدًا أو أصواتًا متعددة.

فإذا نظرنا إلى (النون) من حيث وظيفتها وقدرتها على تغير المعنى أو عدم تغيره فهي صوت واحد. أما إذا نظرنا إليها في النطق الفعلي، ومن حيث تأثرها بما قبلها أو بعدها من الأصوات فهي صور متعددة، ونُزيد الأمر وضوحًا فنقول إن (النون) صوت يختلف عن القاف في "نام وقام" فلا يحل أحدهما محل الآخر إلا مع تغير المعنى،ومن ثَمَّ عُدَّ كل منهما صوتًا مختلفًا عن الآخر. أما إذا أردنا التفريق بين "إن شاء، إن ثاب" في صوت النون لاحظنا أن كلاً منهما مختلف عن الآخر في نطقه؛ ومن ثَمَّ لا يجوز وضع أحدهما محل الآخر،

---

(١) د. كمال بشر، علم اللغة العام "الأصوات العربية"، مكتبة الشباب، ١٩٩٠م، ص١٢.

(٢) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار، ط ١ عالم الكتب، ١٩٨٧م، ص٤٣.

(٣) السابق، ص٤٨.

فكلتاهما صورتان لصوت واحد عُرف في الدرس اللغوى (بالفونيم) Phoneme[1] وهناك معيار آخر ذكره بعض الباحثين في التفريق بين علم الأصوات التجريدي، وعلم الأصوات الوظيفي ينحصر في كون أولهما يدرس الأصوات دراسة مجردة بصفة عامة، دون الاختصاص بلغة معينة، على حين يركز ثانيهما على دراسة الأصوات وخصائصها ووظائفها في لغة معينة، فهو يدرس وظيفة فونيم ما في تفريقه بين كلمة وكلمة، أو بين كلمة ومجموعة كلمات في[2] لغة محددة، ويعرف الأول بعلم الأصوات الوصفي، والثاني بعلم الأصوات التطوري، والرأي عندنا أن المعيار الأول هو الأوضح؛ وذلك لكون مصطلح (علم) لا يكتسب صفة العلمية إلا إذا كان عامًا شاملاً لا يقتصر على لغة محددة، وإنما يشمل القواعد والقوانين الكلية التي تنطبق على أكثر اللغات.

ومن اللافت للنظر الارتباط الوثيق بين (الفوناتيك) Phonetics و(الفونولوجي) Phonology؛ وذلك لأن أولهما يقدم المادة الأساسية لثانيهما[3] ولا يجوز لثانيهما أن يستقل دون الأول وذلك في عملية التكلم، إلا أننا سنفصل بينهما في مجال الدرس.

(٣) كما تحدثوا عن عملية النطق موضحين العوامل المتحكمة فيه، فالصوت اللغوي هو المادة المنطوقة التي تخرج مع عمود الهواء المنطلق من الصدر في اتجاه الفم، وهذا التيار الهوائي يتأثر بعاملين أولهما: "مجرى الهواء الضيق"، وثانيهما: "الاعتراضات التي تعوق هذا التيار"، وحينئذٍ يوصف كل صوت بصفة العائق الذي اعترضه؛ فيقال صوت حنجري إذا كان العائق في الحنجرة، وصوت شفوي إذا كان العائق في الشفة.. إلخ.

كما أوضحوا أن وظيفة الكلام أو النطق تعد وظيفة ثانوية بالنسبة لتلك الأعضاء فهي ذات دور بيولوجي هام، فالرئتان يدفعان الأكسجين النقي إلى الدم، واللسان يقوم

---

(١) د. كمال بشر، الأصوات العربية، ص١٥٧.

(٢) دافيد كريستال، التعريف بعلم اللغة، ص١٠٠، ١٠٣، ١٠٤.

(٣) جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ١/٨٩.

بتحريك الطعام أثناء المضغ، والأسنان تقوم بالطحن والمضغ... إلخ[1].
وإن كان هذا الكلام لا يرضى بعض علماء الأصوات المعاصرين؛ لأنهم يرون أن هذه الأعضاء قد هُيئت لأداء وظيفة الكلام، مثل ما تقوم به من وظائف بيولوجية؛ ويستدلون على ذلك بأن اللسان أكثر مرونة مما تحتاجه عملية المضغ وتحريك الطعام. كما أن هناك مراكز في المخ تتحكم في إنتاج الصوت الكلامي وكيفية إدراكه وفك شفرته؛ ومن ثَمَّ عدَّوا وظيفة الكلام الأساسية مثل الوظيفة البيولوجية[2].

(٤) وقد فصَّل المحدثون الحديث عن جهاز النطق، موضحين أعضاءه، مبتدئين من الداخل إلى الخارج، واصفين كل صوت بمخرجه، وهذه الأعضاء هي (الحجاب الحاجز، الرئتان، القصبة الهوائية، الحنجرة، الوتران الصوتيان، الحلق، اللهاة، سقف الحنك بقسميه "الصلب واللين"، اللسان بأجزائه: "أقصى اللسان ووسط اللسان وطرف اللسان"، الأسنان بقسميها: "الثنايا العليا، والثنايا السفلى"، التجويف الأنفي، والشفتان).[3] وبينوا أن منها أعضاء متحركة سموها "بالنواطق" وأخرى ثابتة وسموها بـ "الثوابت"، فمن الأولى "الوتران الصوتيان، اللسان، الشفتان"، ومن الثانية "سقف الحنك، الأسنان بقسميها، التجويف الأنفي، والفموي"؛ ومن ثَمَّ صنفوا الأصوات طبقًا لمخرجها فيما يلي:

---

(١) جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ٩٨/١.

(٢) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٤٥.

(٣) السابق، ص٤٧ - ٥٢.

المخـــرج	الأصوات التي تخرج منه
١- الحنجرة	الهمزة والهاء
٢- أصوات حلقية	العين والحاء
٣- أصوات لهوية	القاف
٤- أصوات أقصى الحنك	الخاء والغين والكاف والواو
٥- أصوات وسط الحنك	الياء
٦- أصوات لثوية — حنكية	الجيم الفصيحة والشين
٧- لثوية	الراء والزاي والسين والصاد
٨- أسنانية- لثوية	التاء والدال والضاد والطاء واللام والنون
٩- أسنانية أو ما بين الأسنان	الثاء والذال والظاء
١٠- أسنانية شفوية	الفاء
١١- شفوية	الباء والميم

هذه هي أهم مخارج الأصوات العربية المعاصرة، علمًا بأن عددها قد اختلف فيه بين المحدثين أنفسهم، فالدكتور كمال بشر أوردها أحد عشر مخرجًا، مبتدئًا بالشفتين منتهيًا بـــالحنجرة. على حين بلغ عددها عند د. تمام حسان عشرة مخارج، مخالفًا في بعضها عمـــا ورد عنـــد الدكتور كمال بشر، ومثله الدكتور عبد الصبور شاهين إلا أنه خالف بينهما في مخرج بعض الأصوات ولاسيما الغارية والطبقية وأقصى الحنك[1].

---

[1] ينظر تفصيل ذلك د. كمـــال بشر، في علم اللغة العام "الأصوات العربية"، ص٩٠ - ٩٢، د. تمام حســـان، مناهج البحث في اللغة، ط الدار البيضاء، ١٩٩١م، ص١١٠، ١١٢، د. عبد الصبور شاهين، علـــم الأصـــوات، ص١١٠-١١٣.

(٥) أما تصنيف الأصوات إلى صوامت وصوائت فقد اهتم به المحدثون، موضحين المعايير التي تفصل بينهما، وموضحين أن جميع حروف العربية تعد من الصوامت على حين خصوا الحركات الطويلة والقصيرة بالصوائت.

فذكروا أن الصامت هو الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه اعتراض مجرى الهواء اعتراضًا كليًا أو جزئيًا، ومثلوا على ذلك بصوت الباء والدال؛ وذلك لوجود العائق التام، أما صوت الثاء والفاء فيستدلون بهما على العائق الجزئي[1].

كما ذكروا تصنيفًا للصوامت بناءً على ضوابط هي (مخرج الصوت، صفة الصوت، حركة الوترين الصوتيين). أما مخرج الصوت فقد حددوا له عشرة مخارج هي تنتسب جميعًا إلى العضو المؤثر في مخرج الصوت[2]، وقد عرضنا ذلك بالتفصيل فيما سبق.

وأما صفة الصوت فتتوقف على شكل أو صورة الاعتراض لمجرى الهواء بواسطة النواطق؛ فإذا كان الاعتراض كليًا بحيث يؤدي إلى اجتماع الهواء خلفه ثم يفتح ويسمع انفجار؛ حينئذ يوصف الصوت بأنه (انفجاري) Explosive. أما إذا كان الاعتراض جزئيًا بحيث يسمح لتيار الهواء بالمرور من بين النواطق مع حدوث احتكاك مسموع سمي الصوت (احتكاكيًا) Fricative، وهناك أصوات مركبة؛ أي تقع في منطقة "بينية" أي بين الانفجاري والاحتكاكي، وتوصف بأنها انفجارية احتكاكية، ومن ذلك صوت "الجيم" الفصيحة في العربية[3].

وقد توصف بعض الأصوات بأنها مطبقة ويحدث ذلك نتيجة لارتفاع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك وينقعر وسطه مما يكون فراغًا يفخم الصوت يعرف بالإطباق فالفرق بين

---

[1] د. محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ط، دار المعارف، إسكندرية، ١٩٩٦م، ص١٦٠.
ومقدمة لدراسة علم اللغة، ص٥٦.

[2] جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ١/ ١٠٢، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٥٩.

[3] د. كمال بشر، علم اللغة العام "الأصوات العربية"، ص١٢٥.

الطاء والتاء أن الأول مطبق والثاني غير مطبق أو مرقق[1].

أما حركة الوترين الصوتيين فيرجع إليهما اتصاف الصوت بكونه مجهورًا أو مهموسًا، فالمجهور هو الصوت الذي يحدث أثناء مروره اهتزازًا للوترين الصوتيين، على حين يكون الصوت المهموس هو الذي لا يحدث أثناء خروجه اهتزاز للوترين الصوتيين، فذبذبة الوترين هي العامل في تصنيف الصوت إلى مجهور أو مهموس، فأصوات العربية الصوامت منها ما هو مجهور ومنها ما هو مهموس. أما الصوائت فهي مجهورة ليس غير؛ وتحتاج الأصوات المهموسة إلى قوة عضلية في نطقها أكثر من الأصوات المجهورة، كما تستدعي الأصوات المهموسة اندفاع تيار الهواء بشدة أكثر من الأصوات المجهورة[2]، ولننظر إلى صوتي (إِنْ وإِتْ) فكلاهما مهموس بينما يكون صوتا (إِذْ، وإِظْ) مجهورين.

(٦) تصنيف الحركات:

يذكر علماء الأصوات المحدثون أن الحركات تعرف عندهم باسم (الصوائت) Vowels و(الصوامت) Consonants في الأصوات اللغوية، وهذه الصوائت تختلف من لغة إلى أخرى، فهي في العربية ثلاثة فقط، على حين تصل في الإنجليزية إلى واحد وعشرين صائتًا. وتتطلب الصوائت جهدًا في نطقه ولاسيما وإن كانت مختصة بلغة أخرى غير لغة المتكلم؛ ومن ثَمَّ فكثيرٌ ما يحدث فيها انحراف يوقع السامع في اللبس والغموض، هذا بالإضافة إلى أن الخطأ في نطق الصوائت أوضح منه في الصوامت؛ ومن ثَمَّ يكون نابيًا عن الآذان غير مستساغ للأفهام؛ ولذلك حاول علماء الأصوات وضع معيار تضبط على أساسه الحركات، لا يختص بلغة معينة بل تؤخذ مادته من أكثر اللغات وقد عُرف بالصوائت

[1] جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ١/ ١٠٣، ١٠٤، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٥٦، ٥٧.

[2] جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ٩٨/١، ٩٩، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ٥٧ - ٥٨.

المعيارية[1].

وقد عرّف علماء الأصوات المحدثون الصوائت بأنها: «صوت مجهور لا يسمع عند إنتاجه احتكاك أو انفجار»[2].

واللسان والشفتان هما العضوان الأساسيان اللذان لهما دخل كبير في تغير شكل الممر الهوائي؛ ومن ثَمَّ تلون الصوت الناتج عنه تلوينًا تتمايز به الصوائت بعضها عن بعض.

أما اللسان فينظر إليه من ناحيتين:

الأولى وتكون طبقًا للجزء الذي يرفع من اللسان؛ ومن ثَمَّ تقسم الصوائت إلى:

(أ) صوائت أمامية Front Vowels

(ب) صوائت وسطى Central Vowels

(ج) صوائت خلفية Back Vowels

أما الثانية فتكون حسب درجة رفع اللسان[3]؛ وذلك على النحو التالي:

(أ) صوائت ضيقة Close Vowels

(ب) صوائت نصف ضيقة Half – close vowels

(ج) صوائت نصف مفتوحة Half – open vowels

أما بالنسبة للشفتين فقد نظر إليهما من حيث انفراجهما أو ضمهما أو اتخاذهما وضعًا محايدًا؛ فالانفراج كما في الياء والكسرة، والإضمام كما في الواو والضمة، والانفتاح كما في الألف والفتحة.

وطبقًا للضوابط الثلاثة السابق ذكرها؛ ينتج لنا تسعة صوائت معيارية[4].

---

(1) د.كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص١٣٧، ١٣٨.

(2) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٦٣.

(3) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٦٥.

(4) ينظر تفصيل ذلك علم اللغة العام "الأصوات العربية"، ص١٤٠، ١٤١.

(٧) التشكيل الفونولوجي:

والمراد به دراسة الوظيفة الصوتية للصوت في علاقاته بما يجاوره من الأصوات، ومدى تفاعله وعلاقاته التي لا تنظر للصوت على أنه صوت مجرد، بل هو مجموعة مع غيره من الأصوات.

والفونيم هو أصغر وحدة في التشكيل الفونولوجي، ويعرِّفه المحدثون بأنه أصغر العناصر الفونولوجية في النظم اللغوية[١]. أو بمعنى آخر هو أصغر وحدة لغوية ليس لها معنى في ذاتها، وهذه الوحدة قد تكون صوتًا صامتًا مثل الميم في العربية، فينظر إليها على أنها مجموعة من السمات التالية: الأنفية والجهر والشفوية.

وهذه هي الخواص الثلاث الأساسية الفارقة بين الميم وغيرها من الوحدات، وتسمى حينئذ فونيم الميم[٢]. وقد تكون صوتًا صائتًا كالفتحة مثلاً في "بَطَرَ" فيقال إن الفتحة الأولى غير الثانية والثالثة، ونخلص من ذلك إلى أن أصوات أي لغة من اللغات لا حد لها في واقع الأمر، وأن ما نسميه صوتًا واحدًا قد يتردد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات ولكنه ينطق في كل مرة بصورة خاصة[٣]. إذن وظيفة الفونيم هي التفريق بين معاني الكلمات مثل (سار، وصار)، ففونيم السين يختلف عن فونيم الصاد حيث التفخيم والترقيق؛ ومن ثَمَّ اختلفت الدلالة.

وتتميز الفونيمات Phonemes بخواص أجمع عليها المحدثون هي:

الأولى: إن الفونيمات جزء من نظام اللغة المعينة، وتختلف في عددها وخواصها من لغة إلى أخرى؛ ومن ثَمَّ لا مجال لقياس فونيمات لغة على فونيمات غيرها من اللغات.

الثانية: إن البحث في الفونيمات ينصرف بتمامه إلى اللغة المنطوقة، إذ هي وحداتها الصوتية؛

---

[١] جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ١٢٤/١.

[٢] د. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٠. ص٤٨٩.

[٣] فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٤١.

أما اللغة المكتوبة فوحداتها هي الرموز الخطية[1].

الثالثة: تعدد صور الفونيم الواحد من حيث النطق الصوتي دون تغير في الدلالة، ويعرف ذلك بـ "الألوفون Allophone".

الرابعة: للفونيم وظيفتان: "إيجابية، وسلبية". أما الإيجابية فتتمثل في تفريقه في الدلالة بين كلمة وكلمة مثل "دهر، نهر"، فالدال فونيم استبدل بالنون فتغيرت الدلالة. أما السلبية فتتمثل في حفظ كلمة "نام" مختلفة عن كلمات مثل: "قام"، "صام"، "عام".

الخامسة: لا تقتصر وظيفة الفونيم على استبداله داخل البنية، وإنما يتأثر أيضًا بترتيبه وموقعه في البنية اللغوية ومثال ذلك في الإنجليزية "cat –act" حيث تكونت كلمتان مختلفتان من نفس الفونيمات (t + c + a) ولكن بترتيب مختلف. وكذلك إذا نظرنا إلى "right – light" و"down – town"، ووجدنا أن كل من "r، l" يمثلان فونيمين مختلفين؛ وكذلك الـ "t" ، الـ "d" في المثال الثاني[2].

(٨) تنقسم الفونيمات إلى قسمين:

أولهما: فونيمات رئيسة أو تركيبية ويُعني بها الوحدة الصوتية التي تكون جزءًا أساسيًا من الكلمات المفردة وذلك كالباء والتاء، والثاء، وكذلك حركات الإعراب الطويلة والقصيرة، وسنمثل عليها بظاهرتي المماثلة والمخالفة.

---

[1] د. بشر، علم الأصوات، ص٤٩٥.

[2] مقدمة لدراسة علم اللغة، ٦٩ – ٧١.

المماثلة Assimilation

١- ويعرفها بعضهم بأنها تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئيًا، أو كليًا وتنقسم إلى[1]:

أ- تقدمية: إذا كان التأثير من الحرف السابق على اللاحق مثل: قلب "تاء الافتعال" دالاً بعد الزاي في نحو ازدجر التي أصلها (ازتجر)، جهرت التاء تحت تأثير الزاي المجهورة فتحولت إلى مقابلها المجهور وهو الدال.

ب- رجعية: إذا كان التأثير من اللاحق على السابق مثل: تحويل فاء الافتعال إذا كانت واوًا إلى تاء، مثل اتعد من وعد[2].

٢- وتنقسم المماثلة إلى تجاورية كما في اظتلم وتحول إلى اظطلم ثم اظلم.

وإما تباعدية كتحويل (السين) إلى (صاد) كما في صراط إلى سراط.

كما تنقسم إلى جزئية إذا كان التغيير في الفونيم نطقًا فقط، كما في "انبعث" فتنطق النون ميمًا بتأثير الباء. وإما كلية حين يتطابق الصوتان مثل (اطترد) يتحول صوت التاء إلى طاء بتأثير الطاء الأولى فيدغما.[3] فتصير "اطّرد"

٣- كما تنقسم إلى متطرفة إذا تحول الفونيم من حالته إلى حالة أخرى كما في انبرى فتحول النون إلى ميم بتأثير الباء، في حين لا يحدث ذلك في (قال، مال). أو معتدلة إذا حدث تغير في الملامح المميزة للفونيم دون انتقاله إلى فونيم آخر كما في (طب) عند ترقيق الطاء فتنطق كأنها (تاء)[4].

---

[1] د. عبد الرحمن أيوب، التطور اللغوي، ص٢٧، ٢٨، دراسة الصوت اللغوي، ص٤٠.

[2] دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٨.

د. إبراهيم الدسوقي، الإدغام هي لغة الأمثال العامية، م/ علوم اللغة، المجلد الثاني، العدد ٦، ١٩٩٩م، ص١٦٠.

[3] دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٩، علم الأصوات، ص١٤٦.

[4] دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٩.

المخالفة Dissimilation

هي تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين[1] وترجع أهميتها إلى أنها تظهر الخلافات التي لا غنى عنها، ولإبراز الفونيمات في صورة أكثر استقلالية[2].

* **من أنواع المخالفة:**

١- إبدال الفتحة كسرة عند مجاورتها ألفاً؛ والهدف من ذلك تجنب النطق بمجموعة من الحركات المتحدة الطابع. وهذا يفسر لماذا نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة "بدل الفتحة" ولماذا كسرت نون المثنى على عكس نون الجمع المذكر السالم التي فتحت.

٢- إبدال الكسرة فتحة إذا جاورت ياء مد، كما في كثير من العاميات العربية، التي تبدل صيغة فِعِّيل إلى فَعِّيل مثل (عَوِّيم، أو أَكِّيل، وحَبِّيب، وسَهِّير ... إلخ.

٣- إبدال الضمتين المتتاليتين إلى ضمة وفتحة كما يقال في سُرُر، وفي ذُلُل: ذُلَل لاستثقال اجتماع ضمتين مع التضعيف[3].

ثانيهما: فونيمات ثانوية أو فوق تركيبية وهي ظاهرة أو صفة صوتية ذات مغزى في الكلام - بعكس الرئيسة - فهي لا تكون جزءاً من تركيب الكلمة، وإنما تظهر وتلاحظ فقط حين تضم كلمة إلى أخرى، أو حين تستعمل الكلمة الواحدة بصورة خاصة ومن أمثلتها "المقطع، والنبر، والتنغيم"[4].

---

[1] البحث اللغوي، ص١٣٤.

[2] دراسة الصوت اللغوي، ص٣٨٤.

[3] دراسة الصوت اللغوي، ص٣٨٥.

[4] د. بشر، علم اللغة العام "الأصوات العربية" ص١٦١ - ١٦٢.

المقطع Syllable

١- تعريفه:

هو "نبضة صدرية" أو "وحدة منفردة لتحرك الرئتين، لا تتضمن أكثر من قمة كلامية" أو "نفخة هواء من الصدر". وعرفه علماء الأصوات بأنه: «تقسيم طبيعي، فوق البسيط للحدث اللغوي، بمعنى أنه وحدة صوتية أكبر من الفونيم، وتأتي بعده مباشرة من حيث البعد الزمني في النطق، والبعد المكاني في الكتابة»[١].

وقد اختلف اللغويون وعلماء الأصوات في ماهية المقطع وتعريفه، إلا أنه يمكن أن نحصر أهم نظريتين في هذا الموضوع وهما: "الاتجاه الفوناتيكي، والاتجاه الفونولوجي". أما الاتجاه الفوناتيكي فأهم تعريفاته أن المقطع:

أ) تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماع تقع بين حدين أدنيين من الإسماع.

ب) قطاع من تيار الكلام يحوي صوتًا ذا حجم أعظم محاطًا بقطاعين أضعف من الناحية الصوتية.

ج) أصغر وحدة مركبة في الكلمة.

د) وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة أو قمة إسماع[٢].

أما الاتجاه الفونولوجي فيعرِّف المقطع من حيث هو وحدة تختلف من لغة إلى أخرى، وهنا لابد أن نشير إلى عدد من التتابعات المختلفة من الصوامت والصوائت بالإضافة إلى عدد من الملامح الأخرى مثل: النبر والتنغيم. ولهذا فإن التعريف الفونولوجي للمقطع يرتبط

---

[١] د. عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجية، ط دار الفكر اللبناني، بيروت، د. ت، ص٩٢، ٩٣.

[٢] دراسة الصوت اللغوي، ص٢٣٧، ٢٣٨.

غالبًا بلغة معينة أو مجموعة من اللغات[1]؛ إذن المقطع في أبسط أشكاله وصوره يتكون من صامت وحركة <ص ح >، وهذه الصورة للمقطع موجودة في كثير من اللغات ومنها العربية ولا توجد كلمة في أية لغة تحوى أقل من مقطع واحد، أما أكبر عدد من المقاطع التي تكون كلمة فهي تختلف من لغة إلى أخرى ومع ذلك فكلمات كل لغة تتكون في نهاية الأمر من عدد محدود من المقاطع لا تتجاوزه.

٢- مكونات المقطع:

يتكون من نواة تدعى النواة المقطعية Syllable Nucleus وتكون هذه النواة مكونة عادة من صائت:

أ- مصحوب في بعض اللغات بصامت واحد أو أكثر.

ب- أو غير مصحوب في بعض اللغات بأي صامت

وتتصف مكونات المقطع:

أ- بالاتحاد.

ب- بنوع من التماسك النطقي.

ج- بنوع من التماسك النفسي عند بعض العلماء.

ويسبق هذه النواة ما يمكن أن نسميه "الاستئناف" ويتبعها ما يمكن أن نسميه "الذيل" وتشرف القافية على القمة والذيل معًا؛ مما يعني أن المقطع يتألف من ثلاثة أقسام هي:

١- الاستئناف وهو هنا العين من "عُد".

٢- القمة أو النواة وهو هنا الضمة.

٣- الذيل وهو هنا الدال[2].

---

[1] مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٧٥- ٧٦.

[2] علم وظائف الأصوات اللغوية، ص٩٤.

٣- تصنيف المقاطع:

هناك معياران لتصنيف المقاطع، أولهما من حيث الانفتاح والانغلاق، وثانيهما من حيث الطول والقصر؛ فطبقًا للمعيار الأول تنقسم المقاطع إلى:

أ- المقطع المفتوح أو الحر Open وهو الذي ينتهي بحركة طويلة أو قصيرة مثل <ص ح> <ص ح ح>.

ب- المقطع المغلق أو المقيد Closed، وهو الذي ينتهي بساكن مثل <ص ح ص> <ص ح ص ص>.

أما بالنسبة للمعيار الثاني "طول المقطع وقصره" فينقسم إلى:

أ- قصير وهو الذي يتكون من (ص ح) مثل "بِـ"

ب- متوسط وهو الذي يتكون من (ص ح ص) مثل "قَدْ". أو (ص ح ح) مثل "مَا"، "لا".

ج- طويل وهو الذي يتكون من (ص ح ح ص) مثل "نَـار". أو (ص ح ص ص) مثل "بَحْرْ" في حالة الوقف[1].

وعلى ذلك يصنف المحدثون مقاطع العربية إلى ثلاثة مقاطع رئيسة ومقطعين فرعيين لا يظهران إلا في حالة الوقف.

أما المقاطع الثلاثة الرئيسة فهي:

أ) مقطع قصير ويتكون من (ص ح قصيرة)، مثل "الكاف" وحركتها في كتب "كَـ".

ب) مقطع طويل مفتوح، ويتكون من (ص ح طويلة)، مثل "كَا" من كاتب.

ج) مقطع طويل مقفل، ويتكون من (ص ح قصيرة ص) مثل "كَمْ".

أما الصورتان الفرعيتان فتردان نطقًا في حالة الوقف غالبًا وهما:

د) مقطع مديد مقفل بصامت ويتكون من:

(ص ح طويلة ص) مثل النطق بالفعل "كان".

---

[1] مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٧٨.

هـ) مقطع مديد مقفل بصامتين، ويتكون من:

(ص ح قصيرة ص)، مثل النطق بكلمة "قَدْرْ"[1].

وغالبًا لا تزيد المقاطع في أية لغة من اللغات عن أربعة مقاطع، وقد دلل المحدثون على صحة هذا الاستنتاج من خلال اختبار أجرى على مادة مكونة من عشرة ملايين كلمة بمجموعة من أكثر من لغة، تشتمل على حوالي عشرين مليون مقطع؛ فوجدوا أن الكلمات المكونة من مقطع واحد تمثل حوالي خمسين في المئة، والمكونة من مقطعين تمثل حوالي تسع وعشرين في المئة والمكونة من ثلاثة مقاطع تمثل ثلاث عشرة في المئة، على حين تمثل النسبة الباقية الكلمات المكونة من أربعة مقاطع أو خمسة؛ ومن ثَمَّ فأية لغة لا تزيد كلماتها عن أربعة مقاطع إلا في القليل النادر، ومنها العربية فالكلمات الشائعة الورود تتراوح مقاطعها من واحد إلى أربعة، وما زاد عن ذلك هو الذي صيغ على زنة يتفاعل مثل "يتفاهم" و"يتساءل" وعلى زنة يتفعلل مثل "يترنم" و "يتأرجح" فكلٌ منها يحتوي على خمسة مقاطع تقل إلى أربعة في حالة الوقف[2].

٤- ويمكن حصر أهم خواص مقاطع العربية فيما يلي:

أ- يتكون المقطع من (ص ح)، فلا وجود لمقطع يتكون من صوت واحد أو يكون خالٍ من الحركة.

ب- لا يبدأ المقطع في العربية بصوتين صامتين، كما لا يبدأ بحركة.

ج- لا ينتهي المقطع بصوتين صامتين إلا في سياقات معينة، أي عند الوقف أو إهمال الإعراب[3].

د- لا يتوالى ثلاثة صوامت داخل الكلمة إلا في وسط الكلام وعندئذ يحرك الأوسط منها ليرتد النسيج النطقي إلى الأصل المقبول، وهو ما يسميه الصرفيون "التحريك

---

[1] د. عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ١٠٧، ١٠٨.

[2] مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٧٧، ٧٨.

[3] د. كمال بشر، علم الأصوات، ص٥٠٩.

للتخلص من التقاء الساكنين"[1].

النبـــر Stress

أ- عرفه المحدثون بأنه نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحـــد[2]، أو هـــو ازديـــاد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائهـــا[3]. أو هـــو وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكـــلام ويحـــدد بالضغط ونغمة نطق الكلمة[4].

ب- يرتبط حدوث النبر بعاملين

أولهما: درجة علو الصوت وانخفاضه المقيدة بحركة الحجاب الحاجز، وقوة انـــدفاع الهواء من الرئتين، ومدى اتساع الذبذبات الصوتية؛ فيكون علـــو الصـــوت المحقق للنبر[5].

ثانيهما: مدى توتر التماس بين أعضاء النطق في مخرج الصوت "اللســـان، الحنـــك، الشفتين" وهو ما يعرف بـــ "نبر السياق"، أو ارتكاز الجملة[6] Sentence stress، وهو صالح للوقوع على أي مقطع في وسط الكلمـــة أو آخرهـــا، ومعنى ذلك أن عامل الشدة هو المتحكم في قوة النبر ودرجته بحيث تكـــون

---

(1) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص١٠٨.

(2) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط الأنجلو المصرية، ١٩٩٣م، ص٩٧، ٩٨.

(3) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص١٧٠.

(4) د. تمام حســان، مناهج البحث في اللغة، ص١٩٤.

(5) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٧١.

(6) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٩٨.

د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٣٧، ١٣٨.

كمية الشدة في المقطع المنبور أعلى منها في المقطع غير المنبور[1].

ج- وللنبر درجات كثيرة، إلا أن أكثرها استعمالاً المستويات الآتية:

١- النبر الأولي: ويسمى "الرئيس" Primary stress مثل (ض) من ضرب، (كـا) من كاتب، (رو) من مضروب.

٢- النبر الثانوي Secondary stress:

ويظهر في الكلمات متعددة المقاطع، مثل (رئيسهن)، وصيغة (فاعل)، مثل: (سامع، كاتب، قارئ)؛ فيقع النبر قويًا على المقطع الأول. أما في (مستفعل) فيقع النبر على المقطع (مست) مثل: (مستفهم، مستقبل)، وفي الكلمات على وزن (مفعول) يقع النبر القوي على المقطع المقابل كـ (ءُ)، وذلك مثل (محجوب- مفهوم)[2].

٣- النبر الضعيف Weak stress:

وقد مثّل له المحدثون بقولهم: (كريم الخلق)، فالنبر على المقطع الأول لدلالة الإفراد. أما (كريموا الخلق)، فالنبر على المقطع الثالث للدلالة على الجمع. وكذلك (فَرَحْ) صفة، و(فَرِحَ) فعل، فالأول يقع النبر على أوله، وفي الثاني على المقطع الثاني[3].

د- والنبر غير ثابت في الألفاظ، وهناك بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقاله من مقطع إلى آخر، ذكرها بعض المحدثين[4] ومنها:

١- الاشتقاق، نحو (كَتَبَ) فيقع النبر على (الكاف)، فإذا قلنا: (يكتب) كان النبر على (التاء)، وكذلك يقع النبر على (الكاف) في (انكسر)، على حين ينتقل إلى

---

[1] ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار، ص٩٣، د. تمام حسان، مناهج البحث، ص١٦٣.

[2] د. محمود السعران، علم اللغة، ص٢٠٨، د. تمام حسان، مناهج البحث، ص١٦٣، ١٦٤.

[3] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٦١.

[4] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٠٤.

(السين) في (انكسار).

٢- مع أحرف الجزم، فإذا قلنا (لم يكتب) وقع النبر على (الكاف)، فإذا جُرِدت من (لم) انتقل النبر إلى (التاء).

٣- عند إسناد الفعل إلى الضمائر، فإذا قلنا: (كَتَبَ) كان النبر على (الكاف). أما إذا أسند إلى ضمائر الرفع المتحركة، مثل: (كتبتُ)، (كتبنا)، (كتبن)، انتقل النبر إلى (التاء). وكذلك مع ضمائر النصب والجر، شريطة تغير بنية الكلمة ويلحظ انتقاله لأكثر من مقطع، فـ(سمع) يكون النبر على (السين)، فإذا قلنا: (سمعتن) انتقل النبر إلى (تُن)[1].

٤- أحرف العطف:

قد تؤدي أحرف العطف إلى انتقال النبر داخل الكلمة الواحدة، مثل: (سارعوا)، يوجد النبر على (ألف المد) من المقطع الأول (سا)[2]، فإذا أدخلنا عليها (واو العطف) صارت (وسارعوا)، تغيرت خطة النبر فيه، فاشتمل على نبر ثانوي على (حركة الواو)، ونبر أولى على (حركة الراء) فصارتا كأنهما كلمتان، إحداهما (وسا) والثانية (رعوا)، وكلتاهما تشبه الفعل (رمى)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ (آل عمران ٢٠٠)

٥- اختلاف اللهجات:

قد يؤدي اختلاف اللهجة إلى تغير النبر، فالقاهريون ينبرون في (كَتَبَ) المقطع الأول. أما أهل الصعيد فينبرون المقطع الثاني منها. وكذلك لفظة (مكتبة) ينبر أهل مصر (الكاف)، على حين ينبر بعض العرب المقطع الأول[3].

---

[1] الأصوات اللغوية، ص١٠٥.

[2] د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط١، عالم الكتب القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٦٦- ٢٦٧.

[3] د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص٢٠٣.

هـ- وللنبر وظائف تشترك فيها جميع اللغات النبرية وغير النبرية، ومنها:

١- إعطاء اللغة معاني انفعالية إضافية، ومن ذلك: (لا) فإذا نطقت بنبر عالٍ كانت تفيد التأكيد، وإذا خفف أفادت النفي (وهو ما يُعرف بنبر الجملة)، ومثله قول القائل: (تعال هنا) فقد يكون للأمر أو الاستعطاف تبعًا لدرجة النبر[١]، ويقودنا نبر الانفعال إلى نبر الجملة رغبة منه في تأكيدها، أو التلميح بدلالة معينة، وهي وظيفة تركيبية بالإضافة إلى الوظيفة الصرفية، كأن يفرق بين الاسم والفعل في اللغة الإنجليزية مثل import (اهتم)، فإذا نبر المقطع الأول كانت اسمًا، وإذا وضعنا النبر على المقطع الثاني كانت فعلاً. وكذلك August عَلَمًا على شخص أو شهر كان النبر على المقطع الأول. أما إذا كانت بمعنى (المُهاب أو الجليل) كان النبر على المقطع الثاني وكتبت August[٢].

٢- يؤدي النبر إلى تعيين مقصد المتكلم فإذا قيل: (هل سافر أخوك أمس؟) وضغط على (سافر) كان الشك في الحدث، فإذا ضغط على (أخوك) كان الشك في الفاعل، وإذا ضغط على (أمس) كان الشك في الزمن[٣].

٣- قد يؤدى النبر إلى تقصير الحركات الطويلة، ومن ذلك: (عامود) أصبحت (عَمود) (حقودات) أصبحت (حقدات)، وكذلك (جيران) أصبحت (جِران).
ومن ذلك حذف الضمة والكسرة وإبدالها بالسكون مثل (مُسافر) (مْسافر) و(كِتاب) أصبحت (كْتاب). ولا يظهر ذلك مع الفتحة نحو: (حُمولة) و(حَمولة)، فالأولى تنطق بتسكين (الحاء) فتقول (حْمُولة) على حين لا تتغير الثانية[٤].

٤- يؤدي الخطأ في النبر إلى الغموض واللبس في أصل المادة، ومن ذلك قوله تعالى:

---

[١] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٧٤.
[٢] د. محمود السعران، علم اللغة، ص١٣٤، د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص١٨٨- ١٩٠.
[٣] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٠٣.
[٤] د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ط٢، الكويت، مؤسسة الصباح، د. ت، ص١٠١، ١٠٢.

﴿فقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحديد ١٦) بغير نبر الفاء، فتكون من الفقس وليس من القسوة. وكذلك قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾ (الإنسان ١٨)، فتنطق بالنبر على (اللام الأولى) فتصير كلمتين هما (سل)، (سبيل) أي اسأل الطريق[1].

٥- يؤثر النبر في وظيفة التركيب، كالفرق بين (اذكر الله) للمذكر، و(اذكري الله) للمؤنث، والمعروف أن (الياء) تفقد كميتها الصوتية، فتنطق كأنها (كسرة)؛ فيلتبس على السامع ما إذا كان الخطاب موجهًا لمذكر أو مؤنث، فنلجأ للنبر في التفريق بين الإسنادين، فإذا وقع على (همزة الوصل) كان للمذكر، أما إذا وقع على (الكاف) كان للمؤنث[2].

٦- تظهر أهمية النبر في تقطيع الكلمات إلى مقاطع؛ لإفادة المعنى المراد توصيله؛ ومن ثَمَّ يتحقق النطق السليم للغة. ويلحظ ذلك في المتكلم للغة غير لغته، حيث يضع النبر في غير موضعه، فيؤدي إلى اللبس وإيذاء الأذن؛ لأن المتكلم يتبع عادته النطقية التي تعارف عليها في لغته الأم[3].

٧-يغير النبر بين صيغ الكلمات، ومن ذلك قول الشاعر:

عضنا الدهر <u>بنابه</u>   ليت ما حلّ <u>بنابه</u>

والفرق بين الكلمتين واضح من الناحية النحوية، فالأولى جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه،و الثانية جاران ومجروران، إلا أن الضغط في التركيب الأول جاء على المقطع الأول (بنا). أما في التركيب الثاني فقد ضغط على الفاصل بين المقطعين[4].

---

[1] يُنظر للمؤلفة القرائن بين اللغويين والأصوليين، بحث دكتوراه، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص٦٧.

[2] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٠٨.

[3] د. كريم حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص١٩٧.

[4] د. أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٢٧.

التنغيـــم Intonation

أ) يُعرفه المحدثون بأنه موسيقى الكلام، أو هياكل من الأنساق النغميـــة ذات أشـــكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض، غير الهيكـــل التنغيمي لجملة الإثبات، وهي تختلف من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه الجمل صيغة تنغيمية خاصة؛ ومن ثَمَّ فهو يعني تتابع مجموعة من الأصـــوات التنغيمية للدلالة على معنى معين[1].

ب) وهناك معياران لتحديد درجة التنغيم، أجمع عليهما المحدثون:

أولهما: يعتمد على نغمة الحرف الأخير، وهى إما (هابطة) تصدر من أعلـــى إلى أســـفل وتظهر في (الإثبات والاستفهام والنفي والشرط والدعاء)، وإما (صاعدة) وتتجه من أسفل إلى أعلى وتظهر في (الاستفهام بالهمزة وهل فقط، والعرض)، ويظهر الفـــرق بين النغمتين في الجملتين (هل جاء زيدٌ،) فتنطق (زيد) بنغمة (هابطة)، بينما (مـــتى جاء زيد؟) تكون بنغمة صاعدة؛ لكونه استفهامًا بغير أدواته وإنما (بالظرف). وإما (مسطحة)، وتظهر عند التوقف دون تمام المعنى، كالوقوف على البصـــر، والقمـــر الأولى والثانية في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ (القيامة ٧-١٠)، على حين تنطق (المفر) بنغمـــة (صاعدة)[2].

ثانيهما: يعتمد على المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت، وهي إما (واسعة) وتكون باندفاع قوى في عمود الهواء المتجه من الرئتين إلى الخارج عـــبر أعضـــاء النطـــق،

---

[1] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٢٣، ود. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٦٦.

[2] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٩، وينظر مناهج البحث في اللغة، ص٣٠٢.

فيحدث صوتًا عاليًا، ويُستخدم في الخطابة والتدريس لمجموعات كبيرة من الطلاب. أو (متوسطة) وتكون باندفاع أقل في الهواء، وتستخدم في الكلام العادي، أو تكون (ضيقة) وهي أقل من سابقتيها، وتستخدم في العبارات البائسة والحزينة[1].

ج) وللتنغيم خواص يختص بها وهي:

١- النغمية melodic، ونعني بها حركة النغمة في العبارة التي يكونها ارتفاع جرس الصوت الأساسي أو انخفاضه. فالنغمية مكون نغمي.

٢- الشدة intensity وهي المكون الإيقاعي الحركي.

٣- الطول والسرعة tempo وهو المكون الزمني.

٤- الوقف Pause أي القطع في النطق بأطوال مختلفة.

٥- الحدة tembre أي تلونات الكلام الشعورية والانفعالية[2].

٦- يعتمد على المنطوق دون المكتوب، وإن كان اللغويون قد وضعوا علامات للترقيم تعبر عن تلك النغمات مثل: (النقطة، الفصلة، علامة الاستفهام والتعجب...)، وإن كان التنغيم يتميز عن علامات الترقيم بأمرين:

أولهما: أن النغمات متعددة ومتنوعة وغير محدودة، بخلاف علامات الترقيم المحدودة.

وثانيهما: أن في التنغيم حياة وحركة واستحضارًا للسياق الكلامي والموقف الاجتماعي، خاصة بعد ظهور الأجهزة الحديثة[3].

٧- التنغيم ظاهرة صوتية تشترك فيها معظم اللغات؛ لكونها تؤثر في تغير الدلالة دون

---

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٨.

(2) د. رضوان القضماني، الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، في علوم اللغة، م ٤، ع الأول، ج١٣، ٢٠٠١م: ص٢١٠.

(3) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٦، ٢٢٧.

أن تتغير المفردات.

وهذه الخصائص التنغيمية لابد من وجودها جميعًا في العبارة المنطوقة؛ وذلك لكون أي نطق لا يمكن أن يتم بمعزل عن قوة الصوت أو شدته أو سرعته؛ ومن ثَمَّ فهي تتشارك جميعًا في أداء وظيفتها، وعلى ذلك يصعب الفصل بينها.

د) للتنغيم وظائف صرفية وتركيبية ودلالية سنوضح بعضها فيما يلي:

١. التنغيم يفسر المعنى النحوي، وهو المسئول عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها، ومن ذلك (أولئك الرجال المناضلون)[1]، وقد تكون (أولئك الرجال) إما عنصرًا واحدًا مبتدأ (مبدل منه وبدل) و(المناضلون)خبره، فإذا وقفنا على (أولئك) بمفردها كانت مبتدأ، و(الرجال) خبرًا، و(المناضلون) نعتًا، وما أحدث هذا التغيير في الإعراب والعناصر النحوية إلا التنغيم.

٢. قد تؤدي النغمة في المعنى مؤدى الصيغة في الصرف، فالصيغة الصرفية التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة، يعين على الكشف على معناها اللغوي، كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفي للمثال، فإذا قلت: (هي جميلة جدًا)[2] بنغمة صوتية (صاعدة – هابطة) حتى آخرها فإننا نعني بذلك (جملة خبرية)، ولكن إذا قلنا بنغمة (هابطة- صاعدة)، فإن المعنى يختلف مع أن الصيغة واحدة فتكون استفهامية؛ ومن ثَمَّ يعد التنغيم جزءًا من المعنى الدلالي.

٣. يؤدي التنغيم مؤدى بعض الأدوات عند حذفها، ومن ذلك نغمة الدعاء في قول الداعي (لا شفاك الله)[3] بدون (الواو) اعتمادًا على تنغيم الجملة بالوقف والاستئناف، وهذا ما

---

[1] د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ط الكويت، ١٩٨٣م، ص٢٩٩- ٣٠٠.

[2] د. خليل أحمد عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام، مطبوعات جامعة اليرموك، د. ت، ص٧٥.

[3] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢١ – ٢٢٧.

أجاز لشاعر مثل عمر بن أبي ربيعة أن يحذف الأداة (الهمزة)، دون لبس أو غموض، حين قال:

ثم قالوا: تحبها؟ قلت بهرا   عدد الرمل والحصى والتراب[1]

فقد أغنت النغمة في (تحبها) عن أداة الاستفهام (الهمزة) وعوض عن ذلك بعلامة الاستفهام (؟) و لم يتأثر المعنى، وقد تغنى النغمة أيضًا عن أدوات النداء بتنغيم المنادى[2]. وكذلك في الاختصاص تضافرًا مع العلامة الإعرابية في مثل قولهم: (نحن العرب نكرم الضيف).

٤. التنغيم يفرق أيضًا بين معاني الأدوات والحروف، كالفرق بين (يا) الندبة والنداء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦)، فـ(يا) هنا للندبة لتعذر النداء على (الحسرة)، ولنغمة الحزن التي تكتنف حديث العاصي يوم القيامة. وكذلك قول الشاعر في رثاء عمر بن عبد العزيز:

حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له   وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فإنشاد الشعر بعد موت عمر لدليل على أن (يا) للندبة[3].

٥. وللتنغيم دلالة وظيفية على معاني الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثيرية المختصرة،

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ط النهضة المصرية للكتاب، ١٩٧٨م، ص٣٠، والسيوطي في شرح شواهد المغني، تحقيق محمد محمود الشنقيطي، عناية د. أحمد ظاهر كوجان، ط دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت، ٣٩/١.

(٢) د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، بحث دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١م، ص٣٢.

(٣) د. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ١٩٦٣م، ٢/٤.

و د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص٣٣.

نحو دلالة: (نعم، يا سلام، والله)... إلخ[1]، ولا يفرق بينها إلا التنغيم، الذي يتضافر مع القرائن الحالية لحركة اليد وملامح الوجه مع انقباض أو انبساط وخلافه، فجملة (يا سلام) قد تدل على التهويل أو التحقير أو التأثير أو الشك أو السخرية أو غير ذلك[2] وبذلك يزال أي لبس من الكلام.

وبالإجمال يمكن تصنيف وظائف التنغيم إلى ثلاث وظائف رئيسية كما قدمها المحدثون تتمثل في:

الأولى: وظيفة إبلاغية Communicative، وتظهر في كون الكلام قد اكتمل أولا؟، وهل الكلام نفي أو استفهام أو دعاء؟

الثانية: وظيفة انفعالية Emotional وهو الجانب الذي يعني أن التنغيم يقوم بنقل شحنة محددة تعكس ما لدى المتكلم من حالة شعورية انفعالية أو نيَّة على التأثير في المستمع.

الثالثة: وظيفة تعبيرية Expressive تعطي إمكانية استيضاح شخصية المتكلم وانتمائه إلى هذه الفئة الاجتماعية أو تلك[3].

هـ. أنماط التنغيم في العربية:

١- نغمة (التعبيرة) والمراد بالتعبيرة هنا: مجموعة من الكلمات تقل حتى كلمة واحدة وتزيد إلى بضع كلمات أو أكثر، وتقع بين وقفين يجمعها سياق محدد، مثال (يا دار / تكلمي أين الأحبة //) ويمكن أن يتغير حدود هذا التقسيم إلى تعبيرتين (يا دار تكلمي / أين

---

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٧.

(2) د. تمام حسان، مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، حوليات دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٨م، ص١٢٥.

(3) د. رضوان القضماني، الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، ص٢١٥، نقلاً عن نيكولاي تروبتسكوى صاحب كتاب أسس الفونولوجيا.

الأحبة؟ //) ويمكن أيضًا أن تقسم إلى ثلاث تعبيرات (يا دارُ! / تكلمي/ أين الأحبة؟) وكل تعبيرة في هذا التقسيم - على الرغم من أشكاله المختلفة - تشكل وحدة كليــة كونها دلالة - أو دلالات - مترابطة[1].

٢- نغمة التعبيرة المعترضة:

ويقصد بها الكلمة أو التركيب أو الجملة التي يعترض بها كلامٌ لا يتصل بها نحويًــا[2]، مثال (محمد — في ظني — ناجح) فالتعبيرة (في ظني) لها نغمة تختلف عما اعترضته.

٣- تنغيم النداء:

وهو غالبًا ما يتصدر الجملة؛ ولذلك يكتسب النداء تنغيميًا قدرة تعبيرية مُثلى تتشكل من النغمية والشدة والطول والحدة المحملة بالشحنة الشعورية والانفعالية، أما المقــاطع التي تليه تكون نغمتها أضعف من الأولى[3] مثال: (يا زيد- اتق الله)، فالنغمة التعبيرية للنداء أعلى من نغمة التعبيرة الثانية.

٤- تنغيم البدل:

نقصد به الكلمات والتراكيب التي تدل على البيان (البدل) والتوكيد والحصر والتحديد والتخصيص وهي تعبيرات يمكن أن تكون مختلفة في مكوناتها وأنماطها النحوية، إلا أنها جميعًا متشابهة في لفظها التنغيمي.

مثال: الأستاذ حَسّان، **مدير التحرير**، موجود.

هناء، **ابنتي**، ستأتي غدًا.

نحن **الفلاسفة** نقدم العقل على النقل.

العجوز، **والدنا**، يركب الدراجة[4].

---

[1] د. رضوان القضماني، الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، ص٢٤٣.

[2] السابق، ص٢٥١.

[3] السابق، ص٢٥٢ - ٢٥٣.

[4] السابق، ص٢٥٨.

٥- تنغيم التعبيرات التعدادية:

تتشكل التعبيرات التعدادية نحويًا عادة إما من تكرار المسند إليه أو المسند أو الفضلة، لينتج عن هذا التكرار (أو التعداد) تعبيرات لا يختلف تنغيم الواحدة منها عن الأخرى إلا قليلاً نتيجة تلون دلالي بسيط يكسب كل واحدة منها تَميُّزه.

مثال: (فلان/ كريم/ محب للخير/ محسن إلى الناس//)، فتعدد الخبر شكّل تغييرات مهمتها الدلالية أن تنسب مجموعة من الأحكام إلى محكوم واحد. وتنغيم كل تعبيرة من هذه التعبيرات - ما عدا الأخيرة منها - ذو نغمة صاعدة[1].

٦- تنغيم الاستفهام:

وهناك استفهام يبدأ بالأداة فيتسم بنمط تنغيمي صاعد هابط، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر ٩) فالنغمة ترتفع على (يستوي) بالقدر الذي يوضح دلالة الأسلوب[2].

كما يوجد استفهام بلا أداة مثل (كنت تكتب في أوراق أم في دفاتر صغيرة) ويلاحظ أيضًا أن النغمة ترتفع في التعبيرة الأولى ويبقى أعلى مستوى محور النغمة الأساسي[3].

٧- تنغيم الطلب:

تقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: يشمل ما كان مُسنده فعل أمر مثل ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (الإسراء ٥٠)

الثاني: يشمل ما كان يبدأ بدعاء أو نداء يليه طلب يبدأ بفعل أمر.

مثال: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ (البقرة ١٢٦)

الثالث: يشمل طلب أو نهي يبدأ بفعل مضارع مجزوم مثل ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا

---

[1] د. رضوان القضماني، الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، ص٢٦٠.

[2] السابق، ص٢٦٢ - ٢٦٣.

[3] السابق، ص٢٦٨.

أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة ٢٨٦).

الرابع: يشمل طلب حذف مسنده مثل (الجهاد الجهاد)[١].

أهمية علم الأصوات:

حاول علماء الأصوات المحدثون استخلاص أهمية الدراسات الصوتية الحديثة في المجالات التطبيقية والعملية، وسنمثل لبعضها فيما يلي:

أ- تسجيل نتائج الدراسة الصوتية من خلال آلات دقيقة، يمكننا من إجراء المقارنات الصوتية والوقوف على ما يحدث لها من تغيير.

ب- تسجيل أنماط كلامية مختلفة لبيئات متعددة؛ يمكّننا من درس هذه اللغات، ومعرفة تطور أصواتها عبر فترات زمنية متباعدة[٢].

ج- يُعتمد على الدراسة الصوتية في معرفة البنى الأساسية المكونة للكلمات وكذلك للجمل، فكثيرٌ ما تكون الفونيمات متفقة بين كلمتين إلا أن طريقة النطق لإحداهما تختلف عن الأخرى كما هو في Record، Récord ففونيمات الأولى هي فونيمات الثانية ولكن بينهما خلاف في وضع الارتكاز، فالارتكاز في الأولى على المقطع الأول، وفي الثانية على المقطع الثاني، وإحدى الكلمتين اسم والثانية فعل.[٣]

د- لا يوجد (فقه نحو مقارن) بدون الاعتماد على الدراسة الصوتية، فهو يصف أصوات لغة ما في فترة زمنية محددة ومقارنتها بأخرى في فترة زمنية محددة؛ يؤدي ذلك إلى ظهور علم المقارنات الصوتية[٤].

---

[١] د. رضوان القضماني، الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، ص٢٦٩ - ٢٧٠.

[٢] د. محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص٩٣.

[٣] السابق، ص١٠٥.

[٤] د. محمود السعران، علم اللغة، مقدمة، ص١٠٦.

هـ- إن علم الأصوات يقدم عونًا كبيرًا في إجادة نطق اللغة الأصلية، وفي تعلم نطق اللغات الأجنبية، فهو إذن يصف أصوات اللغتين وأنظمتها الصوتية.

و- علم الأصوات اللغوي يصف لنا التركيب المقطعي لكلتا اللغتين، ويبين لنا المواضع التي يقع عليها الارتكاز في كل منها درجات الارتكاز في كل موضع، كما أنه يحدد لنا المواضع التي لا يقع عليها ارتكاز ألبتة.

ز- تظهر الدراسة الصوتية في النظم وكذلك الدلالة، وحتى علم المعاجم؛ ففيه تقف على مواضع التنغيم والنبر في الكلمة المتطرفة فيتبين موقعها الإعرابي، كما به يدرك الدلالة، هذا بالإضافة إلى أهمية تلك الدراسة في تأليف المعجمات[1].

ح- يُفيد علم الأصوات في تعليم الأداء السليم نطقيًا ولاسيما لذوي العيوب الكلامية والأمراض النطقية؛ وذلك من خلال الوقوف على خصائص الصوت وتعيين مخرجه[2]، وموضع نطقه، وصفته.

ط- مازالت هناك لغات كثيرة لم تدون، فهي في حاجة إلى وضع أبجدية صوتية لكتاباتها، وهذه الأبجدية تمكننا من تدوين أصوات اللغة المرادة بدقة وتفصيل، لكون الأصوات أصدق وسيلة لتسجيل تلك اللغات بمستوياتها المختلفة[3].

ى- يساعد علم الأصوات على تطوير وسائل الاتصال، كما حدث في آليات الصوت وأجهزته وكذلك في علم التليفون والتلغراف. هذا بالإضافة إلى التجارب التي تبين معايير السمع ودرجات الصمم، وتحديد استخدام الأذن السليمة والمريضة عند حدوث العملية الكلامية[4].

ك- تقوم بدور فعال في تعليم الصم الكلام؛ وذلك من خلال إشارات نطقية شفوية كما

---

[1] د. محمود السعران، علم اللغة، ص١٠٨.

[2] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٤٠٢- ٤٠٣.

[3] السابق، ص٤٠٥.

[4] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٤٠٦.

يعلمونهم كيفية استقبال إشارات معينة كرد فعل على ما قيل، وكذلك ضعاف السمع يكتبون الخصائص النطقية للأصوات اللغوية[1].

خصائص الدرس الصوتي عند المحدثين:

١- اتسمت العلوم اللغوية الحديثة بالمنهجية العلمية، التي تأثرت بالعلوم الطبيعية؛ فجاءت الدراسات اللغوية في غاية الدقة والإتقان؛ ومما ساعد على ذلك الاختراعات والآلات الحديثة، التي مكنت من تحليل الأصوات، ومعرفة خصائصها ووصفها.

٢- فصل المحدثون في الدرس الصوتي بين دراسة الصوت المجرد وعرف بـ(الفون) Phone، ودراسة وظيفة الصوت داخل البنية، وعرف بـ(الفونيم) Phoneme .

٣- جاء وصف المحدثين للجهاز النطقي غاية في الدقة؛ وذلك لما توفر لديهم من علم بالتشريح ووظائف الأعضاء، بالإضافة إلى ما توفر لديهم من آلات حديثة؛ فوصفوا كل عضو وصفًا دقيقًا، مبينين أثره فيوصف الصوت ومخرجه. كما لاحظوا حركة الوترين الصوتيين وحالاتهما المختلفة في النطق، ومن ثَمَّ وضعوا ثلاثة معايير هي (مخرج الصوت، وصف الصوت، حركة الوترين الصوتيين) لتصنيف الأصوات.

٤- صنفوا الأصوات إلى (صوامت وصوائت)، والصوامت تشمل جميع أصوات العربية مجهورها ومهموسها، على حين تختص الصوائت بالحركات وحروف المد.

٥- تختلف الصوائت من لغة إلى أخرى في العدد والنوع، وقد وضع المحدثون (صوائت معيارية) تضبط طبقًا لها صوائت معظم اللغات، وهي قواعد عامة مستنبطة من

---

[1] د. أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص٤٠٨.

أكثر اللغات.

٦- فرّق المحدثون بين دراسة الأصوات دون الاختصاص بلغة معينة، ومعرفة خصائصها ومخارجها وصفاتها، وسموا ذلك بعلم الأصوات الوصفي، ودراسة أصوات لغة بعينها وسموه بعلم الفونولوجيا.

٧- استعان المحدثون بنتائج علم الأصوات في معالجة الأمراض الكلامية، والعيوب النطقية، وتطوير أجهزة الاستقبال ووسائل الاتصال الحديثة.

٨- تمكن المحدثون من خلال الوقوف على وصف الأصوات أن يضعوا قواعد للنطق الصحيح في اللغة القومية واللغات الأجنبية؛ وبذلك يتمكن الدارس للغة غير لغته من النطق السليم لها؛ كما تمكنوا من إجراء مقارنات بين أصوات أكثر من لغة؛ فوصلوا إلى ما يعرف بعلم المقارنات الصوتية، هذا بالإضافة إلى ملاحظة تطور الأصوات عبر العصور القديمة والحديثة؛ فظهر علم الأصوات التاريخي أو التطوري.

٩- استطاع المحدثون تدوين كثير من اللغات، التي لم تكن مدونة من قبل، وذلك من خلال وصف أصواتها ومعرفة طبيعتها.

١٠- تطورت دراسة علم الأصوات الفيزيائي، وعلم الأصوات السمعي وما تطلب كلاً منها من الاستعانة بعلوم الفيزياء والفسيولوجي ووظائف الأعضاء، وهما أحدث فروع هذه الدراسة.

١١- برز المحدثون في دراسة الفونيمات فوق التركيبية، لـ (المقطع) الذي قسَّم الكلمة إلى أجزائها، وبيَّن أقصى عدد للمقاطع في اللغات، وما يشيع منها، وما يقل. كما نبه إلى المعايير التي يتم من خلالها تصنيف المقاطع.

١٢- كذلك اهتم المحدثون (بالنبر)، ولاسيما في اللغات النبرية، التي يؤدي فيها النبر إلى اختلاف الصيغة بين الأسماء والأفعال، أو اختلاف الدلالة كما هو الحال في الإنجليزية، كما حددوا مستويات ودرجات، موضحين المعايير التي يُعتمد عليها في تصنيفه.

١٣- كذلك اعتنى المحدثون بـ(التنغيم)، واصفين أسبابه وأقسامه، مبينين درجات التنغيم العالية والمنخفضة والمستوية، موضحين أثر هذه الظاهرة في اختلاف المعنى من جهة ودلالة السياق من جهة أخرى.

١٤- كذلك اهتم المحدثون بقوانين تيسير النطق ببذل أقل جهد ممكن أثناء عملية التكلم، وقد ظهر ذلك من خلال تناولهم لظاهرتي المماثلة، والمخالفة، إذ قصدوا التقارب بين الأصوات المتماثلة، أو التباعد بوضع ملامح مخالفة لما هو موجود، حتى تسهل عملية النطق والفهم أيضًا.

وهكذا درس المحدثون الأصوات دراسة متخصصة في ذاتها ومن أجل ذاتها، ولم يدرسوها كوسيلة لغاية أخرى كما كان الحال عند القدماء.

الفصل الثالث
الدرس الصرفي
بين القدماء والمحدثين

أولاً: الدرس الصرفي عند القدماء:

١- اهتم القدماء بالدرس الصرفي؛ لكونه يدرس بنية الكلمة وصيغتها وأوزانها ونوعها من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال ... إلى غير ذلك من الفنون التي اختص بها علم الصرف، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن لذات علم الصرف بل كان باعتباره البنية الأولى في الدرس النحوي؛ ومن ثَمَّ انتبه القدماء إلى صلة علم الصرف بعلم النحو، وكان من أوائل الذين أشاروا إلى ذلك (سيبويه ومن بعده ابن جني) الذي فصَّل الحديث في شرحه لكتاب المازني، إذ يقول: «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لسياق الكلمة وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة يفضي إلى أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدِءَ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال»[1].

وتظهر أهمية هذا النص في استخلاص الأمور الآتية:

أ- تفريق ابن جني بين الصرف والنحو؛ في كون الأول يهدف إلى دراسة أنفس الكلمة الثابتة، بينما يهدف ثانيهما إلى دراسة أواخر الكلم لتغير العوامل الداخلة عليه. ومن أراد درس النحو يجب عليه الابتداء بدرس الصرف؛ لكون معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتغيرة.

---

[1] ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق د. إبراهيم مصطفى ود. عبد الله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٤.

ب-أشار ابن جني إلى صعوبة درس الصرف؛ ومن ثَمَّ جاء درسه بعد النحو. وبالرغم من عدم تبرير هذه الصعوبة من (ابن جني)، إلا أن هذا التعليل ليس كافيًا لتفسير اهتمام القدماء بالنحو أكثر من الصرف. وإن كان بعض الباحثين المتأخرين حاولوا تبرير هذه الصعوبة فذكروا أن قواعد الصرف محدودة مقصودة ثابتة مستقرة، تقتصر على بنية الكلمة؛ ومن ثَمَّ فهي أقرب إلى الضبط. وكذلك لكون الخطأ في بنية الكلمة يصعب اكتشافه في كثير من الأحيان إلا بعد الرجوع إلى المعاجم وكتب اللغة[1]، وعلى الرغم من ذلك فإن استقرار قواعد الصرف يجعلها في حاجة دائمة إلى تقليب النظر فيها ومراجعتها حتى لا تتصف بالجمود.

٢- وبالرغم من التفات القدماء إلى الفرق بين (الصرف والنحو)، إلاَّ أنهم لم يحاولوا الربط بين مستويات الدرس اللغوي، وتحقيق الإفادة المرجوة من ذلك، على وجه ينبئ بتكامل هذه المستويات ووحدها. فقد غاب عنهم الربط الوثيق بين علم الأصوات من جهة وعلم الصرف من جهة أخرى فظاهرة (الإعلال والإبدال) مثلاً لا تُدرس دراسة صحيحة إلاَّ في إطار المعرفة الجيدة بعلم الأصوات وخواصها والقوانين الصوتية المختصة بها اللغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها؛ ومن ثَمَّ كان عليهم أن يدرسوا الظواهر الجامعة بين الصوت والصرف في إطار منهج خاص بهما يُعنى بالتحليل الصوتي - الصرفي[2].

ومن الجدير بالذكر التنبيه إلى جهود (الزجاجي) في كتابه (الجمل)، حيث ربط بين علمي الصرف والنحو، محاولاً الإفادة من التحليل الصرفي في الوصول إلى تحليله النحوي، ونلاحظ هذا السلوك في باب الأفعال، حيث يستهل (الزجاجي) كلامه بدراسة التقسيمات الصرفية المعروفة للأفعال، ثم يتبع ذلك ببحث خواص التراكيب فيناقش الإعراب وحالاته

---

[1] د. عبد الستار الجواري، حروف الزيادة، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٨م، م٣٩، ٣/ ٦٢، ٦٣.

[2] د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص١٥٠ - ١٥١ بتصرف.

المختلفة التي تتصل بهذا الباب بالذات[1].

وأضف إلى هذا أن الزجاجي كان لا يرد من مسائل الصرف إلاّ ما له حاجة فيه، فلا يلجأ إلى زيادة أو تفصيل لا تفيد في قضايا النحو، ويتم ذلك بوضوح في العبارة، وبساطة في التركيب؛ مع تأكيده على الربط الوثيق بين هذين العلمين؛ ومن ثَمَّ يعد كتاب (الجمل) نموذجًا جيدًا للربط بين الصوت، الصرف، والنحو ويستدل على ذلك بأنه تناول الأصوات في مقدمة عرضه لموضوع (الإدغام)، كما تناول الهجاء وقواعد الإملاء على أنها جزء من الدرس الصوتي[2].

٣- عرف القدماء الصرف بأنه «العلم الذي تُعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابًا ولا بناءً، والمقصود بالأبنية هنا هيئة الكلمة»[3]، ويفهم من هذا التعريف أن العرب كانوا مدركين لـ(ميدان علم الصرف)، والذي يشمل دراسة بنية الكلمة، وأحوال اشتقاقها، والتغيرات التي تطرأ على الأصل الواحد وتحوله إلى أمثلة مختلفة مثل اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى غير ذلك. أو من حيث الصحة والاعتلال، ومعرفة الأصلي والزائد، وبالجملة فكل دراسة تعني ببنية الكلمة وتؤدي إلى تغير المعاني النحوية تعد من الصرف، على حين تكون كل دراسة للبنية ولا تؤثر في المعنى ليست من الدراسة الصرفية، ومن ذلك البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانها، وجموع التكسير من حيث أبنيتها[4]؛ وذلك لعدم تأثر المعنى بمثله. وقد أدرك بعض القدماء ذلك كالأشموني إذ عرّف التصريف وقسمه إلى قسمين:

---

[1] د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص١٦٣.

[2] السابق، ص١٦٤ - ١٦٥.

[3] الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص٨.

د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص٧.

[4] د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٤٠.

أولهما: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكبير.

وثانيهما: تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر كالزيادة والحذف والإبدال...[1].

وقد اصطلح القدماء على وحدة هذا العلم بـ"الصيغة" ولها معنيان:

أولهما: وحدة صرفية كما في (فاعل) للدلالة على المشاركة.

وثانيهما: "وزن صرفي" لمجموعة من الأمثلة المعجمية التي تتماثل في الجذر واللواحق، نحو: "كاتب"، "قاتل" فالمعنى الأول وظيفي، والثاني معجمي[2]، ولنتخذ مثالاً يوضح الفرق بين المعنيين، فإذا نظرنا إلى صيغة "فاعل" نجدها مبنى صرفيًا يشمل كثيرًا من الكلمات المعجمية، نحو (كاتب وقاتل ... إلخ) فإذا سُكِّن آخر كل منهما جاز أن يكون وصفًا (اسم فاعل) أو أمر مثل (فاعل) وهنا لابد من الالتجاء إلى قرائن أخرى، ليتبين أي الصيغتين هي، فإذا قبلت (أل) كانت (اسم فاعل). وإذا قبلت (نون النسوة) كانت (فعل أمر). وإذا جر ما بعدها كانت (اسم فاعل مضافًا لما بعده) نحو: قاتلو زيدٍ. أما إذا نصبت كانت (فعل أمر) نحو: قاتلو زيدًا[3].

٤- ميدان علم الصرف وأهميته:

يهتم علم الصرف بدراسة بنية الكلمة من الجوانب التالية:

أ- اشتقاق صيغ مختلفة من جذر واحد مثل (ك ت ب) كتب، كاتب، مكتوب، كتابة، مكتب، مكتبة ... إلخ.

---

(1) شرح الأشموني، في حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ١٧٥/٤.

(2) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٧، البيان في روائع القرآن، ص١٧.

(3) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٤٨.

ب- ما يطرأ على الكلمة من تغيرات إما بالنقص ويعني به الحذف بقسميه (السماعي والقياسي)، فمن الأول ما سمع عن العرب حذف لامه، مثل (أب - أخ - فم - يد - دم) وأصلها (أبو - أخو - فمو - يدي - دمي). ومن الثاني حذف همزة (أفعل) في صيغة المضارع مثل (أخرج - يخرج)، (أكرم - يكرم)، ومنه حذف آخر المنقوص في صيغة اسم الفاعل المنكر مثل (قاضٍ - داعٍ).

وإما بالزيادة كدخول بعض الزوائد، كسوابق أو لواحق أو دواخل، فمن السوابق حروف المضارعة (أنيت)، ومن اللواحق علامات التثنية والجمع بنوعيه، ومن الدواخل ألف التكسير مثل (أقلام وأشجار)، وتاء الافتعال مثل (التزام - انتصار)[1].

ج- يميز علم الصرف بين أحرف المباني التي يقع فيها الزيادة والنقصان، وأحرف المعاني التي تمثل كلمات قائمة بذاتها لا زيادة فيها ولا نقصان. والصرفيون وضعوا معيارًا يعرف به أصول الكلم عُرف بالميزان الصرفي؛ من ثم بينوا أن الأفعال ثلاثية أو رباعية، والأسماء قد تصل إلى الخماسي والسداسي، موضحين دلالة هذه الصيغ وما تزاد عليه من أحرف الزيادة[2].

د - يكشف علم الصرف عن غموض الكلمات ومن ذلك: (وَجَد) وهي كلمة مبهمة فإذا صرفت أفصحت فقلت في المال: (وُجْدًا، وفي الضالة وِجْدَانًا، وفي الغضب مَوْجِدَةً، وفي الحُزن وَجْدًا). ويُقَال: القاسِط للجائِر، والمُقْسِطُ للعادل، فيتحوَّل المعنى بالتصريف من الجَوْر إلى العَدْل[3].

هـ- يبين الصرف أن الصيغة مبنى مشترك في الأسماء والصفات والمصادر والأفعال على حين تُفتقد في الأدوات والخوالف والظروف والضمائر؛ لكونها ذات صيغ ثابتة غير

---

(1) د. محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص١٦١ - ١٦٢.

(2) د. عبد الستار الجواري، حروف الزيادة، ص٦٤.

(3) السيوطي، المزهر، ١/ ٣٣٠.

متغيرة. وكل زيادة في مبنى الصيغة يؤدي إلى زيادة في معناها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿استَغْفِرُوا رَبَّكُم إنَّهُ كَانَ غفَّارًا﴾ (نوح ١٠) فـ(غفَّارًا) تدل على كثرة المغفرة دون (غافر) التي لا توجد فيه هذه المبالغة[١]. ومنه قولهم: (رُجيّل) فقد أفادت الياء هنا معنى التصغير، و(دُريهمات) أفادت معنى التقليل[٢].

و- تحتاج الصيغة إلى قرائن أخرى تتضافر معها؛ لتبين المعنى المراد، وهذا يعني أنها في إفرادها ذات معانٍ عدة، فإذا نسجت في سياق ما كان لها معنى واحد، ومن ذلك صيغة (إنْ) فقد تفيد النفي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبَالُ﴾ (إبراهيم ٤٦)، وذلك بكسر اللام في (لِتَزُولَ) ليُعلم أنها لام الجحود. وكثيرًا ما ترد للشرط بقرينة ذكر الجواب (لفظًا أو معنى) وظهور الرابط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كُنتُم فِي رَيبٍ مِّمَّا نَزَّلنَا عَلَى عَبدِنَا فَأتُواْ بسُورَةٍ مِّن مِّثلِهِ﴾ (البقرة ٢٣). وقد يحذف جوابها اعتمادًا على دلالة جواب القسم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ الأَدبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾ (الحشر ١٢)[٣].

٥- ووحدة هذا العلم عند القدماء هي الكلمة، وقد اُختلفَ في تعريفها، فيقول الزمخشري: «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»[٤]. كما عرفها (ابن عقيل) بقوله: «هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد»[٥]، إلا أن تعريف القدماء للكلمة فيه كثير من الغموض؛

---

[١] ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت، ٢/ ١٩٨.

[٢] ينظر مزيد من الأمثلة للباحثة: القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص١١١.

[٣] د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٣، ٢٤.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل، ط عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١/ ١٨.

[٥] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ١/١٥.

لأن قولهم: «إن الكلمة دالة على معنى مفرد بالوضع» لا ينطبق على الحروف والظروف والضمائر، كما لا يشمل كثيرًا من المفردات. وقد قسموا الكلمة إلى (اسم وفعل وحرف)، ويُعرِّفون (الاسم) بأنه «ما دل على ذات غير مقترن بزمن» فهناك كلمات لا تندرج تحت هذا التعريف، ومع ذلك فهي تعامل معاملة الاسم ومن ذلك (كيف، عند، فوق، تحت، ... إلخ). وكذلك الحال في تعريف الفعل والحرف؛ ومن ثَمَّ اتسمت تعريفات القدماء بالطابع الفلسفي الذي وَسَمَ علم النحو والصرف بالغموض.

وقد حاول القدماء وضع قرائن لفظية ومعنوية تحدد نوع الكلمة وأقسامها المتمثلة في (الاسم والفعل والحرف):

أ- وقرائن الأسماء: «التعريف والإخبار عنها والجر والتنوين والإضافة والتثنية والجمع والنعت والتصغير والنداء والإضمار»[1].

- وقد زاد القدماء الاسم وضوحًا؛ فذكروا أنه يختص بلواصق في أوله وأوسطه وآخره، ففي أوله حرف التعريف، حرف الجر، حرف النداء، وفي أوسطه ياء التصغير، ألف التكسير، واوه وفي آخره ياء النسب، تاء التأنيث المبدلة في الوقف (هاءً) في الإعراب، وألف التأنيث المقصورة والممدودة، ألف التثنية المنقلبة، ياؤه ونونها، واو الجمع المنقلبة وياءه ونونه، وألف الجمع وتاؤه في نحو: «مسلمات وألف الندبة والترخيم[2]، وتعرب بعلاماتِ الإعراب الأصلية والفرعية رفعًا، نصبًا، جرًا».

- كما سمع لها صيغ ذكرها الصرفيون في اثني عشر وزنًا للثلاثي، وللمزيد ثلاثمائة وثمانون وزنًا، وزيد عليه نيف وثمانون وزنًا[3].

---

(1) ابن معطي زين الدين، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، الفصول الخمسون، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ط الإيمان، القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص١٥١، ١٥٢.

(2) د. عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، ط الرياض، مكتبة الخريجي، ١٩٩٠م، ١/ ٢٠٩.

(3) المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط٣، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ١٩٩٤م، ١/ ٢٠٤، ٢٠٦-

- وتتسم الصيغ الصرفية بتعدد معانيها الوظيفية؛ لكونها محدودة على حين تكون المعاني غير محدودة؛ ومن ثَمَّ فقد تدل الصيغة الواحدة على أكثر من معنى، مثل (فَعْل) للمصدر نحو: ضَرْب، والصفة المشبهة نحو: شَهْم، وكذلك (فعال) التي تدل على مفرد نحو: (كتاب)، وجمع نحو: (كلاب) ومصدر نحو (قِتال)، وقس على ذلك[1].
- والسياق اللغوي هو الموضح لهذه الوظائف جميعها، والعكس نجده عندما تحتمل اللفظة أكثر من صيغة، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا﴾ (النبأ ٣٩)، فـ(مآب) على زنة (مفعل)، وهذا الوزن صالح لاسم الزمان، فيكون المعنى (فمن شاء اتخذ وقتًا يئوب فيه ويرجع إلى الله بالتوبة)، ولاسم المكان فيكون المعنى (فمن شاء اتخذ طريقًا للرجوع إلى الله بالعمل الصالح) وللمصدر الميمي فيكون المعنى (إلى الله مآب) أي الرجوع كما في قوله تعالى: (وإليه مآب) أي أوبي ورجوعي، وليس في السياق ما يرجح صيغة على أخرى؛ ولذلك وجب التسليم بجميعها[2].

ب- أما الأفعال: فقد ذكروا لها ضوابط تتمثل في أنها:

- صيغ تدل على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصها دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت وتاء تأنيث ساكنة[3]. ومنها ما كان على صيغة (فعل) في الماضي، و(يفعل) في الحال والاستقبال، ولابد من القرائن الموضحة لكل منها.

=الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ١/٤٧، ٥٠، وينظر تفصيل هذه القرائن للباحثة، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص١١١، ١١٣.

(١) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٨.

(٢) د. محمود نحلة، لغة القرآن الكريم في جزء عم، ط بيروت، ١٩٨١م، ص٤٣٥.

(٣) الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط دار الكتب العلمية، د.ت، ٤/ ٥، عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ١٩٩.

▲ وقد صنفوها إلى متصرفة وجامدة وشبه متصرفة[1]. كما تزاد الأفعال بأحرف زيادة تضيف معاني جديدة، فهمزة أفعل للتعدية، وتضعيف عين (فعَّل) للمبالغة، وألف المفاعلة للمشاركة ... إلخ[2].

▲ يقتصر علم الصرف عند القدماء على دراسة الاسم المتمكن في الاسمية، والفعل المضارع المعرب، على حين يستبعد من ميدانه الأفعال الجامدة؛ لكونها ثابتة البنية لا يمكن تحويلها. كما يستبعد الأسماء المبنية ولاسيما المشبهة بالحروف كأدوات الشرط والاستفهام والضمائر والموصول والإشارة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات وكذلك الأسماء أعجمية الحروف؛ وذلك لأن التصريف من خصائص العربية ولا شأن له بالأعجمي. والحروف لكونها مجهولة الأصل لا يمكن أن تقابل بالميزان الصرفي[3].

ومن ثَمَّ فالدرس الصرفي الحديث يرى عموم الصرف ببنية الكلم على إطلاقه دون الاقتصار على نوع ما.

▲ يذكر الدرس الصرفي عند القدماء أن صيغ الفعل الجامد مثل كاد وأوشك وعسى وليس ونعم وبئس هي جامدة جمود أسلوبي، أي أنها تكون جامدة عند اختصاصها بدلالات معينة، ففعل مثل حبَّ متصرف في إفراده، ويصير جامدًا إذا دل على المدح في حبذ أو الذم في لا حبذ. وكذلك صيغة أفعل تلزم الجمود في حالة دلالتها على التعجب مثل ما أجمل السماء.

وكذلك أفعال الشروع ما كان لها أن تظل جامدة إذا زال عنها معنى البدء أي المعنى الزمني وأصبح لها معنى الحدث المرتبط بزمن.

مثال: (أخذ محمد الجائزة، ويأخذ أخوه الكتاب) هكذا لا حظنا تصرف الفعل

---

(1) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٤٤.

(2) ينظر تفصيل ذلك، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٨٦ وما بعدها.

(3) د. أحمد كشك، قضايا صرفية، حوليات دار العلوم، العدد التاسع، ١٩٨٣م، ص٥٣، ٥٤.

عندما زال عنه معنى البدء[1].

ـه يذكر الصرفيون أن للفعل دلالات زمنية تتمثل في المضي والحال والاستقبال، وصيغة فعل ويفعل وافعل، فالماضي والمضارع يدلان على الإيجاب وذلك بفعل السوابق واللواحق، وهي المعروفة بالقرائن اللفظية والمعنوية.

وقد تخرج صيغة الفعل عن زمانها بفعل تلك القرائن كما في قوله تعالى: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾ (النحل ١) وقوله تعالى: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾ (النساء ٩٦)؛ وعلى هذا فالاعتبار الزمني يرجع للتركيب وليس للإفراد. وكذلك تكون دلالة الحدث سلبية في الاستقبال؛ لأن الفعل يحمل صيغة اختيارية.

مثل: ما ضرب محمد عليًا، قد يضرب محمد عليًا، فهي أحداث معلقة الوجود حيث ارتباط حصولها منوط بقدرة الفاعل على فعلها؛ ومن ثَمَّ يمكن النظر إلى الحدث نظرة لغوية جديدة حيث إنه قد يكون سلبًا أو إيجابًا؛ ولذلك فالأفعال (كان، صار، أصبح) هي أفعال تامة من حيث دلالتها على حدث سلبي[2].

ج- أما الحروف:

فقد عرّفها القدماء بأنها: «هي التي تدل على معنى غير مستقل بالفهم، أي أنها تدل على معنى في غيره، نحو: على، في، لم، إلى، ومن ... وعلامة الحرف أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال والأسماء ويخلو منها»[3].

وتنقسم الحروف من حيث الإعمال إلى قسمين:

أولهما: قسم يؤثر في مدخوله، وعدده ثمانية وثلاثون حرفًا، ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: (إن وأخواتها)، وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي: (أنْ، لنْ، كي،

---

(1) د. أحمد كشك، قضايا صرفية، ص٥٦.

(2) السابق، ص٦٨.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق د. طه عبد الرؤوف سعد، ط الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م، ٢/ ١٣.

وإذن)، وخمسة تنصب نيابة وهي: (الفاء، الواو، أو، لام كي والجحود، وحتى)، وثمانية عشر تجر الاسم، وخمسة تجزم الفعل.

وثانيهما: قسم لا يعمل، وعددها نيف وستون حرفًا، منها ستة غير حرف ابتداء، وهي (إنما، كأنما، وأخواتها)، وعشرة للعطف، وأربعة للمضارعة، وأربعة للإعراب، وأربعة تختص بالفعل، وثلاثة للاستفهام تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهي (ما، لا) وحرف النداء[1].

أما من حيث الرتبة فتقسم الحروف إلى قسمين:

أولهما: حروف تدخل على الجمل وتلزم الصدارة، نحو: (إن وأخواتها، وأحرف النفي، والتأكيد والاستفهام ... إلخ).

وثانيهما: حروف تدخل على المفردات، ورتبتها التقدم، نحو: (حروف الجر، والعطف، والاستثناء، والتعجب ... إلخ).

أما من حيث التركيب والدلالة فتنقسم الحروف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يدخل للائتلاف ولو سقط لسقط أصل الكلام وهو على أربعة أوجه: ربط اسم باسم، ربط فعل باسم، ربط فعل بفعل، ربط جملة بجملة.

الثاني: وهو يدخل لحدوث معنى لم يكن، ولو سقط لتغير المعنى دون اختلال وهو على ثلاثة أوجه: الأول: يختص بالاسم كـ(رجل)، والثاني: بالفعل كـ(سيضرب) ونقل الكلام كـ(أحرف النفي)، والثالث: ما كان زائدًا للتوكيد فإذا سقط ما تغير المعنى. وهو إما عامل نحو: (كأن زيدًا قائم) وغير عامل نحو: (لزيدٌ قائم)[2].

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٢٤.

[2] الأشباه والنظائر، ٢/ ١٥.

٦- خصائص الدرس الصرفي عند القدماء:

أ- جمع القدماء بين الصرف والنحو؛ لكون الأول يدرس بنية الكلمة الثابتة، والثاني يدرس أحوال أواخر الكلم المتحركة بفعل العوامل. وأولهما أصل لثانيهما، وإن كانوا لم يستفيد ومن الربط بين العلمين في الوصول للنتائج المرجوة.

ب- جاءت تعريفات القدماء لأقسام الكلم مشوبة بكثير من الأحكام المنطقية والعلل الفلسفية؛ مما أصابها بقدر غير قليل من الغموض. كما اتصفت تعريفاتهم بالعموم فهي جامعة غير مانعة؛ ومن ثَمَّ حددوا قرائن صرفية ونحوية تميز كل طائفة من الأخرى.

ج- تناول القدماء الصرف بأسلوب الافتراض والتأويل، يظهر ذلك في أبواب كثيرة مثل: (الإعلال والإبدال)، ويرجع ذلك إلى ولع علماء العربية بربط الصيغ المتفقة في شيء مختلف بشيء آخر بأصل صرفي واحد وإرجاعها إليه، ثم محاولة تفسير أوجه الخلاف كلما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور والمناهج التي تشير إلى هذا الأصل، وتحتوي على مكوناته وعناصره الأساسية وذلك مثلاً كما في قولهم: قال أصلها قول، فافتراض أصل واحد يرجع إلى أن كل (واو) مفتوح ما قبلها تقلب إلى (ألف)، وكان الأولى بهم أن ينظروا إلى الصيغتين نظرة تاريخية توضح أن كلاً منهما يعد صيغةً مستعملةً في وقتينمن الأوقات فحدث لها تطور فتحولت إلى الصيغة المستعملة[1].

د- أجمع الصرفيون على أن أصول الكلم في العربية إما ثلاثية وإما رباعية، وذلك في الأفعال. وتكون خماسية أو سداسية في الأسماء. ومن زعم أن أصول الكلم ثنائية فهو زعم غير مستند لدليل يؤيده.

هـ- بالرغم من اهتمام القدماء بالأفعال، إلا أنهم لم يوضحوا دلالتها الزمنية، وذلك لادعاء بعضهم (قلة ضبط الأزمنة في النحو العربي) وإن كان من الباحثين المحدثين من فند ذلك

---

(1) د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص١٧٢ بتصرف.

بأن ذكر للماضي وحده تسع دلالات زمنية مختلفة، منها الماضي القريب والماضي البعيد والماضي الشروعي والماضي المستمر ... إلخ[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة ٩١)، فالفعل تقتلون دال هنا على المضي بدلالة لما، وكذلك قد يفيد الماضي، دلالة الاستقبال كما في قولهم: «كان يعاشر مشيخة قريش»[2].

و- اهتم القدماء بالأفعال لكونها المحور الأساسي في الجملة، فوضعوا لها المؤلفات الكثيرة وبالغوا في اشتقاقها حتى إنهم اشتقوا بعض الأفعال من كلمات جامدة.

ز- اعتنى القدماء بالجملة الفعلية أكثر من الاسمية، وذلك لاهتمامهم بذكر الحدث دون النص على من قام به أو فاعله، فإذا كان قصد المتكلم العناية بالفاعل، كان الابتداء به أولى؛ ومن ثَمَّ وجدت الجملة الاسمية.

ح- اختلف القدماء أيهما أصل المشتقات المصدر أم الفعل؟ والحق أن كلاً منهماأصل لنفسه قائم بذاته.

ط- من مآخذ القدماء:

١- أنهم نسجوا أمثلة صرفية اعتباطية عشوائية لا تنتمي إلى اللغة المستعملة وإنما يُذهب إليها؛ لأنها تمارين للعقل وإعمال للمنطق والفكر.

٢- حديثهم عن الأصلية والفرعية في الفصائل النحوية، فيقولون: إن التنكير أصل والمعرفة فرع، (والتنكير) أصل لعدم وجود العلامة. وكذلك الإفراد أصل للتثنية والجمع ... إلخ، وهذا لا يؤيده المنهج الحديث.

٣- تناول الصرفيون مسائل هي أقرب إلى الأصوات منها إلى الصرف، ومن ذلك

---

(١) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٩١ وما بعدها.

(٢) د. إبراهيم السمرائي، الفعل والنظام الفعلي في العربية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلة السادس، ١٩٥٩م، ص٢٧٨، ٢٧٩.

قلب تاء الافتعال مع حروف (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء) إلى طاء، مثل: (اصطبر، اضطجع) والأصل اصتبر واضتجع واظتلم، وكان الأولى بهم أن يفسروها تفسيرًا وصفيًا طبقًا لقواعد الأصوات فيقولون: إن السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية[1]:

صوت مطبق + ت، والمستعمل هو: صوت مطبق + ط ... إلخ؛ ومن ثَمَّ حرص هذا البحث على تناول تلك الظاهرة في الدرس الصوتي.

ى- عُني القدماء بتقسيم ثلاثي للكلمة بين اسم وفعل وحرف، موضحين قرائن كل قسم، وإن كان هناك تداخل بين تلك الأقسام، إلا أن القرائن اللفظية والمعنوية قللت هذا التداخل، هذا من ناحية الأصل. أما من حيث النقل فيجوز نقل كل صيغة لما تحتمله من الصيغ الأخرى، وهو ما عرف بالإنابة أو التعاقب في الصيغ الصرفية.

ك- ينتظم الدرس الصرفي عند القدماء قوالب نمطية جاهزة، وهي ذات بناء مبسط ومنتظم، وذلك ملحوظ في الصيغ المتصرفة من الأسماء والأفعال والصفات. أما الأبنية الجامدة من الضمائر والظروف والحروف فهي بعيدة عن الدرس الصرفي؛ وبذلك تمكنوا من وضع هيكل تنظيمي للصيغ المتصرفة.

ل- انتبه القدماء إلى الفرق بين حروف المعاني التي هي كلمات وحروف المباني التي تمثل جزءًا من الكلمة. وفرَّقوا بين الحرف الأصلي والزائد من خلال معيار الميزان الصرفي، ووقفوا على المعاني التي تضيفها حروف الزيادة.

---

[1] د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٥٨.

ثانياً: الدرس الصرفي عند المحدثين: Morphology

١ - اعتمد المحدثون دراسة الصرف والنحو موضوعًا واحدًا وأطلقوا عليه مصطلح Grammar على أن يشمل الصرف Morphology والنظم Syntax؛ وذلك لأن للنظم علاقة وثيقة بالموروفولوچيا؛ لكون التركيبات الموروفولوچية في لغة من اللغات عادة ما تحكمها التركيبات النظمية التي يتبعها نظم الكلام؛ ومن ثَمَّ يُدرس الصرف والنحو على أنهما نظام واحد؛ إذن النحو والصرف هما جزءان لعلم واحد[1].

ويؤكد ذلك المحدثون بان كل مبنى صرفي له معنيان: أولهما نحوي يتمثل في معنى الحدث المعبر عنه بالجذر، وثانيهما صرفي المعبر عنه بالمورفيم الصفري الدال على الصيغة. ومن ذلك (فاعل)، فيدل على أمرين معًا هما: معنى الحدث، الذي هو (ضرب) مثلاً. وفاعل الحدث وهو مورفيم صفري مثل (ضارب) فهي تدل على معنى الضرب ومن قام به؛ فكل مورفيم يأتي على هذه الصيغة يؤدي مؤدى الفاعل النحوي؛ وبذلك نميز بين مورفيم فاعل الذي هو اسم فاعل و(فاعَلَ) الذي هو فعل دال على المشاركة مثل (قاتَلَ وحارَبَ)[2].

٢ - وكما كانت هناك علاقة بين الصرف والنحو وجدت علاقة أيضًا بين الصوت والصرف، فكثيرًا ما تكون الوحدة الصرفية هي نفسها وحدة صوتية فالكلمات: (قال، نصر، ضرب) وحدات صرفية، وحروف أنيت وحدات صرفية، وكذلك ضمائر الرفع المتصلة ومنها الواو في نحو ضربوا ، وهي هنا وحدة صوتية (فونيم) كذلك، فهذه الواو وحدة صرفية على أساس أنها دليل الجمع، ولكنها فونيم على أساس أن لها قيمة صوتية وهي كونها ضمة طويلة، وتستطيع أن تفرق صوتيًا بين ضربوا وضربا مثلاً[3].

---

(١) د. محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارىء العربي)، ص١٤٥.

(٢) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٧، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٩٦.

(٣) د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص٢٣٩ - ٢٤٠.

٢- عرف المحدثون النظام الصرفي بأنه: «دراسة ما يطرأ على الكلمة من زيادات وكذلك التحولات التي تغير دلالتها أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة»[1].

وهذا التعريف لـ(المورفولوجيا) لا يختلف عما جاء في تعريف علم الصرف عند القدماء، إلا أن المورفولوجيا لا تقتصر على دراسة صيغ لغة معينة، بل تدرس أنظمة جل اللغات والمعايير التي تضعها تنطبق على معظمها. أما علم الصرف عند القدماء فيختص بدراسة أبنية اللغة العربية وحدها، أو ما يشبهها من اللغات السامية.

والباحث اللغوي عندما يحلل اللغة يقوم بتحليلها أولاً على المستوى الصوتي، فيحدد الفونيمات وأنواعها وخصائصها والسمات المميزة من فونيمات فوق تركيبية كـ(النبر، التنغيم، المقطع)، ثم يحللها على المستوى الصرفي فيبين البُنى الأكثر تعقيدًا من المورفيمات فيوضح أنواعها وصورها وأشكالها، بالإضافة إلى طبيعة وصلها أو فصلها.

٣- وكما لاحظنا من تعريف المورفولوجيا أن الكلمة هي وحدة هذا المستوى، إلا أن المحدثين قد اختلفوا في تعريفها مثلما كان الحال عند القدماء، فيعرفها بلومفيلد بقوله: «هي أصغر صيغة حرة Free Form»[2]. وعرفها ماتيوس بأنها: «أصغر وحدة صوتية متابعة لا يمكن أن ترتبط بأية وحدات أخرى». وعرفها فاشيك بأنها: «جزء من الحديث الكلامي له صلة بالواقع الخارجي في اللغة ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم»[3] وهكذا رأيناهم يحاولون التغلب على مشكلة تقديم تعريف جامع مانع للكلمة، فقد عبَّر بلومفيلد عن (الكلمة) بـ(الصيغة). وعبَّر ماتيوس عنها: «بالوحدة الصرفية» وعبَّر فاشيك عنها «بجزء من الكلام ينطبق مع الواقع الخارجي». وقد وُفِّق (مييه) إلى تجنب عيوب

---

(١) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٨٧.

(٢) د. حبلص، من أسس علم اللغة، ص١٠٠.

(٣) د. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص١٦.

التعريفات السابقة، فقدم تعريفًا جامعًا مانعًا للكلمة، فيقول: «تنتج الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالاً نحويًا ما»[1]، وجميعهم يتفقون في كونها أصغر وحدة صرفية لها معنى لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أصغر منها، واصطلحوا عليها بمصطلح المورفيم Morpheme، وقد عرفه (فندريس) بقوله: «إنه عنصر صوتي – صوت أو مقطع أو عدة مقاطع – أحيانًا يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجـــودة في الجملة بعضها ببعض»[2]. كما عرَّفه ماريوباي بأنه: «أصغر وحدة في بنية الكلمة تحتمـــل معنى أو وظيفة نحوية»[3].

ولما كان مفهوم الكلمة غير متفق في جميع اللغات فيتضح في لغات ويُبهم في لغات؛ إذ يعتبرون أن لفظة (رجال) كلمة مفردة وإن كانت تفيد في الحقيقة معنيين هما:

أ- الدلالة على معنى الرجولة.

ب- الدلالة على الجمع الذي حدث من إضافة (ا) إلى كلمة رجل مع إبدال فونيم آخر هو حركة الراء في أول الكلمة من الفتح إلى الكسر وكذلك قولهم (يعلّمون) ففيها بالإضافة إلى دلالة العلم والتعليم دلالة المضارعة من مورفيم (الياء)، ودلالة الجمع من مورفيم (الواو)، ودلالة الغيبة في المورفيم الصفري (الضمير المستتر)، ودلالة الرفع من مورفيم ثبوت النون[4].

٤- وتعريفات المحدثين للكلمة قد خلطت بين مصطلحي الصيغة والوحدة الصرفية إذ يتبادر للذهن أنهما بمعنى واحد، إلا أن الدكتور تمام حسان قام بإبراز الفرق بينـــهما مـــع التمثيل، فذكر أن (الصيغة) بالنسبة للمورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفـــة ميـــزان

---

[1] فندريس، اللغة، ص١٢٤.

[2] السابق، ص١٠٥.

[3] ماريوباي، أسس علم اللغة، ص١٠٠.

[4] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٨٩.

صرفي، إلا أن هناك فرقًا بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة، وبين معنى الكلمة التي هي المثال؛ فالمعنى الأول وظيفي، والثاني معجمي، ونمثل على ذلك بصيغة (فَاعَل) فهي مورفيم دال على معنى المشاركة، كما أنها صيغة فعلية وهذا معنى وظيفي، بالإضافة إلى أنها تعد ميزانًا صرفيًا لما أسند إلى الغائب من هذا الفعل الذي يدل على المشاركة وذلك جزء ثالث من معناها الوظيفي أيضًا، ويزيد على ذلك أنها تفترق بشكلها هذا عن اسم الفاعل وفعل الأمر، وهذا جزء سلبي من المعنى الوظيفي. فإذا قلنا: (قاتَلَ) دل على المشاركة في القتل؛ كان هذا معنى معجميًا؛ ومن ثَمَّ فالمعنى (الوظيفي) نحو صرفي، و(المعجمي) عرفي اجتماعي[1].

إذن من السهل توضيح الفرق بين الصيغة والمثال الذي هو الميزان الصرفي، فإذا قلنا: إن الصيغة (افعل) فترد لها أمثلة منها الصحيح، مثل: (اجلس واضرب واخرج)، وقد يرد لها مثال آخر مثل: (قل وبع) وهما أيضًا على صيغة (افعل) إلا أن وزنها (فُل) نتيجة لما طرأ عليها من حذف صرفي، وقد يمثل بالفعل (عِ)، و(قِ) الأمر من (وعى ووقى) فيكون وزنهما (عِ)؛ ومن هنا يتبين الفرق بين الصيغة من ناحية والوزن الصرفي من ناحية أخرى[2].

٥- وقد اصطلح فندريس على الأصل في الكلمة بـ(دوال الماهية)، واللواصق واللواحق بـ(دوال النسبة) ويتركب العنصران بشكل يجعل كل كلمة تتضمن التعبير عن قيمتها المعنوية، وعن دورها الصرفي في آن واحد.

وكل واحد من عناصر الكلمة ليس له وجود مستقل: لا الأصل الذي سبق ولا اللاحقة، ولا اللاصقة، ولا الزائدة، كلها لا توجد خارج ذلك التركيب أو التراكيب المماثلة له.

إذن نستطيع تنويع الأصل واللاحقة والزائدة على السواء. ولكن الذي يعطي للكلمة

---

(١) مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) السابق، ص٢٠٩.

وحدها وتآلفها رغم تعقد عناصرها، إنما هو كون كل واحد من هذه العناصر له ترتيب ثابت لا يقبل التغيير: فهي تمسك بعضها بعضًا وتقوي بعضها بعضًا. ونمثل على ذلك بـ(يضربونهم) فالضرب هو دوال الماهية، وياء المضارعة وواو الفاعل ونون الرفع وضمير النصب في (هم)، تعد جميعها دوال نسبة. ونزيد الأمر وضوحًا فنقول: إن صيغة (قتل) تشتمل على دالة ماهية هي الجذر (ق ت ل)، ودوال نسبة تميز صيغة (قتل) عن جميع الصيغ المأخوذة من نفس الجذر قاتل، وتقاتلا، ومقتول، واقتل، ويقتل، وقاتل ... إلخ. هذا بالإضافة إلى أن تصريف الفعل هنا يعبر عن الجنس فقاتلتَ للمذكر في مقابل قاتلتْ للمؤنثة، وكذلك الغائب قَتَلَ للمذكر، في مقابل قَتَلتْ للمؤنث[1].

٦- أقسام المورفيم:

أ- المورفيم الحر Free Morpheme:

أي الذي يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة في اللغة مثل: رجل ومسلم وكبير وصغير وتحت وفوق ... إلخ هذا في العربية. وفي الإنجليزية listen, walk, man, box, pen, book.

ب- المورفيم المقيد Bound Morpheme:

أي الذي لا يمكن استعماله منفردًا بل يجب أن يتصل بمورفيم آخر، سواء من المورفيمات الحرة أو المقيدة ومن أمثلة هذا النوع في اللغة العربية.

- الألف والتاء للدلالة على جمع المؤنث السالم كما في كلمة (مسلمات).
- الواو والنون للدلالة على جمع المذكر كما في كلمة (مسلمون). أو التاء المربوطة للدلالة على المفردة كما في (مسلمة) والتاء المفتوحة للدلالة على جمع المؤنث كما في (مسلمات).

---

[1] فندريس، اللغة، ص١٩٢، ١١٣ بتصرف، مناهج البحث في اللغة، ص٢٢٠، ٢٢١.

▲ الألف والنون للدلالة على التثنية كما في كلمة (مسلمان). أما في الإنجليزية فيوجد منها التعريف (The)، (s) الجمع، (er) الدالة على الحال ... إلخ، وهذه تعرف بـ(اللواصق أو اللواحق)(١).

ومن المورفيمات المقيدة أيضًا الحركات أو علامات الإعراب المختلفة، وهذه تمتاز بها اللغات المعربة كالعربية واللاتينية، إلا أن حركات الإعراب تلعب دورًا في العربية أكبر من اللاتينية يقول مييه: «الأصل في العربية لا يتميز إلا بسواكنه؛ أما عن الحركات فكل ساكن من سواكن الأصل يمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة أو الطويلة أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة، أو بالضمة القصيرة أو الطويلة أو بالصفر، فعندنا سبع صور. وكل واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية ، وذلك يسمح للغة العربية بصياغة عدد من الكلمات المشتقة دون حاجة إلى لواصق مثل (كتب، كاتب، كتاب)»(٢) هذا بالإضافة إلى أن العربية تضيف إلى التبادل في الحركات لواصق (لواحق أو حركات). وقد اصطلح المحدثون على وصف النوع الأول الخاص بالحركات، بأنه نحوي، على حين وصفوا المورفيم المقيد الخاص بالاشتقاق، والذي يمثل له بفاعل من فعل ، وانفجر من فجر، وكتيب من كتاب بأنه مورفيم صوتي(٣).

ج- المورفيم الصفري Zero Morpheme :

وهو مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدر مثل الضمائر المستترة والصيغ في المشتقات والإسناد في الجملة وحركات الإعراب المقدرة وغير ذلك(٤).

---

(١) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٩٠، ٩١.

(٢) فندريس، اللغة، ص١١٣، ١١٤.

(٣) د. دافيد كريستال، التعريف بعلم اللغة، ص١٤٦ بالهامش، د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة، ص٢٣٤.

(٤) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٩١.

٧- أما من حيث البنية فينقسم المورفيم إلى أشكال ثلاثة:

الشكل الأول: يكون المورفيم وحدة صوتية واحدة أو مقطع أو أكثر:

أ- وحدة صوتية واحدة مثل: (أكتب - همزة المضارعة)، (جاءا - ألف الاثنين).

ب- مقطع واحد مثل: (مَنْ - المورفيم مقطع)، (هل - المورفيم مقطع).

ج- أكثر من مقطع مثل: جاءا: (جا + ءا) (مقطعان)، لُمتَهُ: (لُم + تَ + ـــه) (ثلاثة مقاطع)[1].

الشكل الثاني: يكون فيه الصيغة كاملة حيث تتداخل العناصر الصوتية في تشكيل الصيغة، وإعادة تشكيل الصيغة يعني مورفيمًا جديدًا[2]. ومن ذلك في الإنجليزية مثلاً:

مورفيم جمع Men	مورفيم مفرد Man
مورفيم ماضي became	مورفيم مضارع become

ومثاله في العربية:

مورفيم جمع بلاد	مورفيم مفرد بلد
مورفيم اسم مفعول مكتوب	مورفيم اسم فاعل كاتب
مورفيم مبني للمجهول فُتِحَ	مورفيم مبني للمعلوم فَتَحَ

(١) فندريس، اللغة، ص٧٣، د. حبلص، من أسس علم اللغة، ص١٠٧.

(٢) مزيد من الشواهد، ينظر في "من أسس علم اللغة"، ص١٠٩ - ١١٠، د. كريم حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ط دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص٢٠٧.

ويمكن أن يندرج في هذه الصورة المورفيمات فوق التركيبية، من (النبر والتنغـــيم)؛ وذلك في اللغات النبرية التنغيمية؛ التي تتأثر بهاتين الظاهرتين في تغير المعنى، كـــ(اللغة الصينية واليابانية ...)إلخ، هذا بالإضافة إلى الوقف؛ لدوره في اختلاف الدلالة، فهو ملمح تمييـــزي فوق تركيبي ولا سيما في العربية.

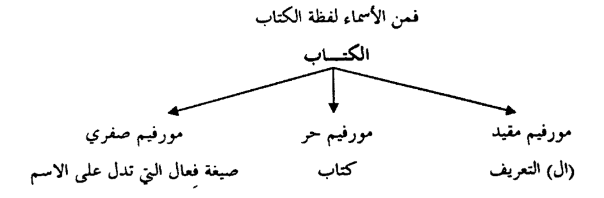
أما الشكل الثالث: فيتمثل في موقعية المورفيم داخل التركيب، أو بمعنى آخر رتبة المـــورفيم تدل على المعنى الوظيفي الذي يشغله، ومن ذلك قولهم:

ضرب موسى عيسى

وحمل هذا ذاك

فوقوع (موسى) و(هذا) بعد الفعل أفاد كونهما فاعلين. كما أن وقوع (عيسى) و(ذاك) في رتبة التأخير؛ أفاد كونهما مفعولين، وإذا تغيرت الرتبة صار مورفيم الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً؛ وهذا النموذج شائع في اللغات التي لا تعرف الإعراب مثل الفرنسية والإنجليزية[1].

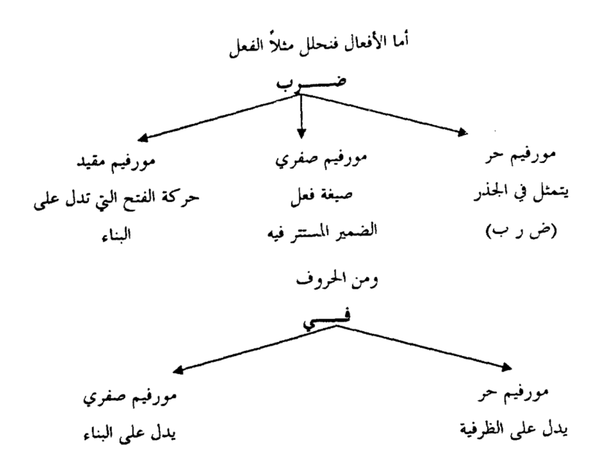
د- وإذا نظرنا إلى العربية، وأردنا تحليلها موروفولوجـــيًا فمن المعروف أنها تتكون من أحد العناصر الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.



---

[1] د. حبلص، من أسس علم اللغة، ص١١٠ - ١١٣.

أما الأفعال فنحلل مثلاً الفعل



٨- فكما فرَّق المحدثون بين أشكال المورفيم البنيوية المختلفة، فرقوا أيضًا بين المورفيم الواحد وصوره المتعددة، وأطلقوا عليها (ألومورفيم)[1] Allomorpheme، ومثلوا عليهـا بمورفيم (s) الجمع في الإنجليزية الذي ينطق بصور مختلفة تبعًا لما يلحقه من فونيمات متعددة. ومن ذلك:

(s) في cat ←——— cats، وذلك حين تجاور صوتًا مهموسًا

و(z) في boy ←——— boys، وذلك حين تجاور صوتًا مجهورًا

و(iz) في self ←——— selves، وذلك إذا جاورت أصوات الصفير

وأحيانًا مورفيم الجمع هو (en)

مثل: ox ←——— oxen

---

[1] ماريوباي، أسس علم اللغة، ص١٠٤، د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٦.

وأحيانًا يكون مورفيم الجمع هو الكلمة كاملة مع تغير نوع العلة في المفرد

مثل: man ← men

وأحيانًا يكون مورفيم الجمع هو الكلمة كاملة دون أي تغيير فيها

مثل: Sheep ← Sheep[1].

ومثاله في العربية صيغة افتعل وهي مورفيم صرفي، لكنه يتحقق في أشكال مختلفة:

الكلمة	الصيغة	صورة المورفيم
فتح	افتعل	افتتح ← افتتح
زان	افتعل	إزتان ← إزدان
ضرب	افتعل	اضترب ← اضطرب
ظلم	افتعل	اظتلم ← اظّلم

ومما سبق يتبين أن الصيغة (المورفيم) واحد، وصور الصيغة (ألومورفيماتها) متعـــددة كما في الأمثلة[2].

٩- وظائف المورفيم:

أولاً: الوظيفة الصرفية، وتنقسم إلى نوعين:

أ- وظيفة صرفية عامة.

ب- وظيفة صرفية خاصة.

أما الوظيفة الصرفية العامة للمورفيم فتتمثل في المعاني المستفادة من بنيـــة المـــورفيم

---

(١) د. حبلص، من أسس علم اللغة، ص١٠٥.

(٢) السابق، ص١٠٦.

(الصيغة)، فالوظيفة الصرفية الخاصة للمورفيمات الدالة على الأسماء، هي الدلالة على المسمى دون أن يكون الزمن جزءًا منه، في حين تكون الوظيفة الصرفية للمورفيمات الدالة على الأفعال؛ هي الدلالة على الحدث والزمن معًا ... وهكذا؛ فمثلاً: الوحدة الصرفية (عِلْم) تدل على معنى العلم مطلقًا دون الارتباط بزمن محدد، والوحدة الصرفية (يعلم) تدل على حدث العلم المرتبط بزمن محدد مستفاد من الصيغة (يفعل) هنا، وهو زمن المضارعة.

وهناك وحدات صرفية لا تظهر وظيفتها إلا من خلال التركيب (السياق) وذلك كما في أدوات: (الجر، العطف، المعية، القسم، الاستفهام والاستثناء).

أما الوظيفة الصرفية الخاصة فتتمثل في وظائف فرعية لتلك المورفيمات، فـ(مورفيم) الفعل مثلاً يدل على حدث مقترن بزمن؛ وهذه وظيفة صرفية عامة، فإذا حددنا هذا الزمن بين (المضي، الحال، الاستقبال)؛ فكان ذلك وظيفة صرفية خاصة، فإذا قلنا مثلاً إن (ضرب) مكونة من مورفيم حر (√ ضرب) ومورفيم صفري هو الضمير المستتر المقدر بـ(هو). وكذلك في الفعل المضارع (ياء المضارعة) هي مورفيم مقيد يدل على وظيفة صرفية خاصة هو الفاعل الغائب. وكذلك (تاء المخاطب) في (تضرب) هي مورفيم مقيد دل على المخاطب المذكر فهذه وظيفة صرفية خاصة، وهكذا فدلالة صيغة الفعل على زمن ما وظيفة صرفية عامة، ودلالة السوابق أو اللواحق مثل حروف المضارعة أو تاء التأنيث ... إلخ. تدلنا على الوظيفة الصرفية الخاصة؛ ومن ثَمَّ فهناك وظيفة نحوية لتلك المورفيمات المقيدة، هي وظيفة الإسناد وتعد وظيفة أساسية هذا بالإضافة إلى دلالتها على المتكلم والمخاطب والغائب وكذا بحسب الإفراد والتثنية والجمع وكذلك بحسب التذكير والتأنيث؛ وذلك من خلال المورفيمات المقيدة التي تتصل بالمورفيمات الحرة[1].

---

[1] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص٩٩ - ١٠٠.

ثانيًا: الوظيفة النحوية للوحدات الصرفية: وهي تنقسم إلى قسمين (عامة، خاصة):

(أ) أما العامة فهي:

المعاني النحوية التي تحددها هذه المورفيمات في الجملة أو خلال النظملتلك المعاني التي تدل على ما إذا كانت الجملة نفيًا أو استفهامًا أو قَسَمًا أو غير ذلك من المعاني التي تؤديها هذه المورفيمات والتي تتغير بتغيرها في الجمل المختلفة. ويتم ذلك بواسطة مورفيمات تركيبية أو مورفيمات غير تركيبية مثل النبر والتنغيم والفواصل فجمل مثل جمل الاستفهام والشرط والنفي لا يُدرَك معناها الوظيفي إلا باستخدام المورفيم الخاص بذلك مثل: (هل وأين ومتى ولم ولعل وإن ولو وإذا ... إلخ). وكل هذه مورفيمات مقيدة[1].

(ب) أما الوظيفة النحوية الخاصة للمورفيم فتتمثل في وجود مورفيمات معينة في باب من أبواب النحو، حيث تقوم هذه المورفيمات بالوظيفة النحوية لذلك الباب ويتمثل ذلك في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل، ووظيفة المفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال وهكذا؛ وذلك لكون الأسماء والصفات والمصادر يمكن أن تشغل مورفيم الاسم؛ ومن ثَمَّ فهي تصلح أن تكون فاعلاً، وعلى ذلك يمكن القول: إن الفاعل باب من أبواب النحو وفي حين تكون الفاعلية الوظيفة الخاصة بهذا الباب.

فاسم الفاعل يؤدي وظيفتين: وظيفة نحوية خاصة ووظيفة صرفية عامة، ومثل ذلك الصفة التي تقع فاعلاً في الجملة بإسناد الفعل إليها فيؤدي وظيفتين أيضًا إحداهما صرفية عامة وهي الاتصاف بالحدث، والأخرى نحوية خاصة وهي الفاعلية[2].

---

(1) السابق، ص١٠١، ١٠٢.

(2) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٠٣.

١٠- خصائص الدرس الصرفي عند المحدثين:

أ- اتفق المحدثون مع القدماء في اتصال درس النحو بالصرف، وضرورة درسهما معًا، وقد اصطلحوا على هذا بمصطلح Grammar فيستدلون بصيغة الفاعل على أنها ذو وجه صرفي يتمثل في العلامة الدالة عليه، ويمكن وصفه بأنه شكلي، ووجه نحوي تدل عليه الوحدة الصرفية التي هي المورفيم، ويوصف بأنه وجه تقسيمي؛ يعتمد فهمه على العلاقات في السياق؛ فالفاعل إذًا يمثل مورفيم من الجانب الصرفي، وبابًا من الجانب النحوي، وكلاهما كوجهي عملة واحدة لا يفصل أحدهما عن الآخر.

ب- يرى المحدثون اختصاص درس الفصائل اللغوية والحذف بالدرس الصرفي دون النحوي.

ج- يستبعد المحدثون الموضوعات التي لا تتصل ببنية الجملة من الصرف، كـ(أوزان الفعل الثلاثي وأوزان جموع التكسير ...إلخ)؛ لصعوبتها وعدم إفادة الجملة منها؛ لأن الجملة هي محور الدرس اللغوي.

د- ينكر المحدثون القول بالأصلية والفرعية؛ لقولهم: إن كل صيغة أصل لنفسها وليس هناك ما يمثل أصل لأكثر من صيغة، وما ذكر عن الاشتقاق يعد من باب اشتراك أكثر من كلمة في معنى واحد، كـ(ضارب ومضروب وضاربة وضاربات وضوارب وضراب) فترجع إلى معنى الضرب مع زيادة مورفيمات أفادت معنىً جديدًا.

هـ- يعد المورفيم وحدة الدرس الصرفي، ويعرِّفونه بأنه أصغر وحدة لغوية لها معنى.

و- تحدثوا أيضًا عن أقسام المورفيم وقسموه إلى حرف مقيد وصفري. وكذلك فرقوا بين أشكاله المختلفة، فهو إما صوت أو مقطع أو عدة مقاطع. وإما تركيب نحوي وإما مورفيم رتبة، كما ميزوا بين المورفيم الواحد وصوره النطقية المتعددة وسموا ذلك بالألومورفيم Allomorpheme.

ز - وضح المحدثون وظائف المورفيم، وقسموها إلى وظائف صرفية وأخرى نحوية، وكل وظيفة منهما تفرعت إلى وظيفة عامة وأخرى خاصة.

ظواهر صرفية بين القدماء والمحدثين

أولاً: الفصائل اللغوية

عني القدماء بالظواهر الصرفية المختلفة؛ لكونها أساس الدرس النحوي، فتحدثوا عما يطرأ على الأسماء من (تذكير أو تأنيث، إفراد أو تثنية أو جمع، تعريف أو تنكير، مخاطب أو غيبة أو تكلم)، وسنشير بشيء من التفصيل لتلك الفصائل التي عرفت عند المحدثين بمصطلح الفصائل اللغوية Grammatical Categories.

درج القدماء على تناول ما يعرف بالظواهر الصرفية في مؤلفاتهم النحوية، إلا أن (د. كمال بشر) اقترح تناول تلك الفصائل ضمن موضوعات الصرف؛ لكون الوحدة الصرفية هنا تمثل جزءاً أساسيًا في تركيب الجملة[1]. وهذا الكلام يتفق مع رأي المحدثين؛ إذ يذكر (فندريس) أن تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم به[2]، وبالرغم من وجاهة الاقتراح إلا أنهم لا يجدون بأسًا في انضمام هذه الفصائل وعرضها في كتب النحو؛ لكون القدماء والمحدثين أجمعوا على تداخل الفنين (الصرف والنحو) في علم واحد[3]، وسنعرض لهذه الفصائل فيما يلي:

---

(1) د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص٨٥.

(2) اللغة، ص١٢٦.

(3) د. محمود السعران، علم اللغة مقدمة، ص٢٥٢.

د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٤٦ - ١٤٧.

أ- فصيلة النوع (التذكير والتأنيث)[1]:

١- عرَّف القدماء المؤنث بأنه خلاف المذكر، وهو ما كان بإزائه ذكر في الحيوان نحو: (رجل وامرأة - ناقة وجمل - حمار وأتان)[2]، وهو قسمان حقيقي ومجازي.

أما الحقيقي: فهو ما كان في آخره علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة، فالحقيقي الظاهر العلامة نحو: (ضاربة ونُفساء وحبلى)، والمقدر نحو: (سعاد وزينب وهند).

أما المجازي: فهو ما كان خلاف الحقيقي وهو قسمان ظاهر العلامة كـ(صحراء وبشرى)، ومقدر العلامة كـ(نار ودار)[3]. وقد ذكر اللغويون علامات يعرف بها المؤنث دون ظهور علامة التأنيث[4].

٢- وعلامات التأنيث إما التاء المفتوحة الساكنة في (قامت هند)، وإما المتحركة في (تقوم هند)، وتحذف علامة التأنيث من الأوصاف المختصة بالمؤنث مثل: (كاعب وناهد وحامل مرضع وحائض وحائل وعانس)[5]. وكذلك الألف وهي قسمان (مقصورة أو ممدودة) أما المقصورة مثل: (بشرى وحُبلى)، والممدودة مثل (حمراء وعذراء)[6].

٣- وقد تجوَّز الأسلوب القرآني في مطابقة التذكير والتأنيث فأشار إلى المؤنث بلفظ المذكر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ (الأنعام ٧٨)

---

[1] ينظر قائمة المؤلفات في هذا الموضوع: د. حبلص، علم اللسان العربي، ص٢١٠، د. رمضان عبد التواب، التذكير والتأنيث في اللغة، ص٢٠٣.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٩١.

[3] الرضي، شرح الكافية، ٢/ ١٦١.

[4] ومنها ضمير المؤنث أو إشارته أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، أو ظهور التاء في تصغيره، أو حذفها في ظهور العدد كثلاث آبار، وجمعه على صيغة فواعل مثل (حوائض)، وأفعل مثل (أزرع). ينظر شرح الكافية ٢/ ١٦١، شذا العرف، ص٦١.

[5] شذا العرف، ص٦١، د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط الأنجلو لصرية، ١٩٩٤م، ص١٦٤.

[6] شذا العرف، ص٦٨.

والمراد: هذا الذي أراه هو ربي، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (الذاريات ١٤) والمراد: هذا الأمر الذي كنتم به تستعجلون[١].

كما استعمل الأسلوب القرآني التذكير بعد التأنيث ومن ذلك ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء ٤)، فقد جاءت (خاضعين) جمعًا مذكرًا بالرغم من تأنيث الأعناق؛ وذلك لأربعة أوجه: أحدها أن المراد بالأعناق: عظماؤهم، والثاني أنه أراد أصحاب أعناقهم، والثالث أنه جمع عنق من الناس هم الجماعة وليس المراد الرقاب، الرابع أنه لما أضاف الأعناق إلى المذكر، وكانت متصلة بهم في الخلق أجرى عليها حكمها[٢].

٤- يرى الباحثون المحدثون أنه لا توجد صلة بين الذكورة والأنوثة في الواقع والمذكر والمؤنث في اللغة، فالتذكير والتأنيث ملامح تطريزية تقسيمية خلافية للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق ولكن الذكورة والأنوثة مفهومان من مفهومات الدراسات الطبيعية ينبنيان على التفريق بين وظائف الأعضاء. فالكلمة التي تدل على ذكورة عضوية قد تُحرم التذكير النحوي، كـ(حمزة) الذي تلحقه التاء في آخره. والفعل يؤنث جوازًا مع كل أنواع الجموع حتى جمع المذكر السالم في رأي الكوفيين، ومع بعضها الذي يشمل جموع تكسير المذكر أيضًا في رأي غيرهم[٣]، فإذا أُنث الفعل مع جمع المذكر فمعنى ذلك أن هذا الجمع عُومل معاملة المؤنث، وهذا إجراء يجوز نحوًا، ولا يجوز في الطبيعة[٤].

وقواعد التأنيث والتذكير تختلف من لغة إلى أخرى، وليس هناك ضابط يجمعها،

---

[١] الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط الخانكي، ١٩٩٠م، ص٨٤.

[٢] أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط دار الجيل، ١٩٧٦م، ٢/ ٩٩٣، وينظر مزيد من قرائن التجوز في التذكير والتأنيث للباحثة، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٨٤- ٨٥.

[٣] ابن هشام، شذور الذهب، شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط القاهرة، د.ت، ص١٧٢.

[٤] د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٤٩.

فلفظة (الشمس) مؤنثة في العربية مذكرة في الإنجليزية والعكس في (القمر). كما أن أعضاء الأنوثة في المرأة تكون مذكرة في اللغة في الأغلب الأعم مثل: (نهد - الثدي - الرحم ... إلخ)[1].

٥- هناك لغات تستعين بالأداة ليعلم منها تذكير الاسم أو تأنيثه كما في الفرنسية والألمانية، وهذه الأداة قد تشير أيضًا إلى العدد والحالة الإعرابية[2].

وتتخذ أكثر اللغات حدودًا صارمة في تعيين الجنس، فمنها اللغات السامية التي عرَّفت المذكر بكونه مميزًا من المؤنث، إلا أن الجنس اللغوي غير مطابق للجنس الحقيقي. وكذلك اللغات اللاتينية إذ يقول لغويوها: «الجنس النحوي عندنا قليل الصلاحية للتعبير عن الجنس الطبيعي» حتى إننا لا نجد في أغلب الوقت أية وسيلة للتمييز بين الجنس إلا بذكر الكلمة ذاتها فنقول: (امرأة طبيب وامرأة أستاذ).

وكذلك الإنجليزية تستعمل ضمير (هو) للمذكر، و(هي) للمؤنث كدوال للنسبة، فيقولون: (هو عنز أي جدي)، (هي عنز أي معزة). وكذلك اللغات الهندية الأوروبية، حيث لم يكن يعبر عن الجنس الحقيقي[3] فيها بوسيلة صرفية. وأكثر من هذا أنه لم تكن فيها كلمة واحدة. تتميز من ناحية الجنس بصيغتها الخارجية. كما في beautiful جميل وجميلة، و sweet حلو وحلوة إلا أن هناك ألفاظًا تختص بالإنسان يظهر منها الجنس، مثل: (boy و girl ولد وبنت - son و daughter ابن وابنة).

٦- ويوجد من هذه اللغات ما يقابل الجنس (المذكر والمؤنث) نوع ثالث يعرف بـ(المحايد)، ويطلق على الكلمات. فهو مثلاً يدل في غالب الأمر على أشياء تعتبر غير فاعلة ولا قابلة لأن تزود بقدرة شخصية، ويظهر أنه في بعض الأحيان يعبر عن

---

(١) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٠.

(٢) السابق، ص٥٠، ٥١.

(٣) فندريس، اللغة، ص١٢٨.

معنى جمعي ومن ذلك (مَعْبَد، قَرْن)[1].

والحق أنه لا يوجد علاقة طبيعية تضبط الأجناس الثلاثة بما فيها من المحايد، فهذا الجنس الأخير قد يجمع ما يدل على حي أو جماد وخلافهما، وهو لا زال موجودًا في الألمانية، ومنه كلمات (منضدة، كراسة،طباشير)[2].

ب- فصيلة العدد (إفرادًا وتثنيةً وجمعًا):

١- ذكر الصرفيون أن الاسم إما مفردٌ أو مثنى أو جمعٌ.

والمفرد ما دل على واحد مثل: (رجل وامرأة). والمثنى ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة الألف والنون، أو الياء والنون، مثل: (كتابان وكتابين ورجلان ورجلين وامرأتان وامرأتين)، ويستثنى من ذلك الألفاظ الملحقة بالمثنى مثل: (كلا، كلتا، اثنان، واثنتان ... إلخ)[3]. ويلزم في المثنى المطابقة في اللفظ والوزن والمعنى. والجمع ما دل على جماعة الذكور بزيادة (واو ونون أو ياء ونون) مثل: (زيدون وصادقون ومؤمنين وصادقين). أو ما دل على جماعة الإناث بزيادة (الألف والتاء) مثل: (فاطمات وزينبات)، وهو قياسي في كل أعلام المؤنث المختومة بالتاء، ويستثنى من ذلك (امرأة وشاة وقُلَة (بالضم والتخفيف) وأَمَة)، كذلك كل ما لحقته ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة مثل: (سلمىّ وصحراء)[4].

٢- وقد توسع الأسلوب القرآني في فصيلة العدد فأخبر عن الجمع بصيغة المفرد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ (الحجر ٦٨)، ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (الحج ٥).

---

(١) فندريس، اللغة، ص١٢٩.

(٢) د. أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص١١٠.

(٣) شذا العرف في فن الصرف، ص٦٦ - ٦٧.

(٤) السابق، ص٦٨.

كما عبر عن المفرد والمثنى بالجمع، فمن الأول قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ (الحجرات ٤) والمنادى واحد. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم ٤) وهما قلبان. كما وصف الجمع بصفة المفرد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحريم ٤)، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ (المائدة ٦)[1].

ومن سنن العرب إطلاق صفة الجمع والمراد بها المفرد، ومن ذلك قولهم: (ثوب أهدام وقميص أخلاق) أي: مُرَقَّع، (أرض قفار)، (جفنة أكسار)، (قِدْر أعشار). كما أطلقوا الجمع والمراد به الاثنان نحو: (امرأة ذات أوراك)، والمراد وركين. كما خاطبوا الواحد بلفظ الجمع، مثل قولهم للرجل العظيم: (انظروا في أمري)، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (المؤمنون ٩٩)[2].

٣- ومن الملاحظ أن لا يوجد توافق بين فصيلة العدد في اللغة والأعداد، والأرقام في الحساب، كما كان الحال بين الجنس الحقيقي، والتذكير والتأنيث اللغوي؛ فالعلاقة بينهما اعتباطية، والدليل على ذلك أن ما يعبر عن الجمع قد يوصف بالمفرد مثل: (أعوام سعيدة). على حين يوجد من الباحثين من يرى أن هناك تطابقًا بين العدد في الحساب، والعدد في اللغة، ويستدل على ذلك بأن الواحد في الحساب هو الواحد في اللغة، والاثنين في الحساب هما اثنان في اللغة، والثلاثة في الحساب هم ثلاثة في اللغة، وهذا تقسيم منطقي لا خلاف فيه، ويضاف إلى ذلك أن اللغة هي وسيلة التعبير عن الحساب والعلوم وغيرهما، فكيف يتغير المفهومان؟!. أما ما يقال: من أن الجمع قد يستعمل استعمال المفرد كما في عبارات التعظيم والتفخيم والتحايا؛ فهي جمع مجازي، وقد انتهج الأسلوب القرآني هذا النهج في حديثه عن رب العزة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ (الغاشية ٢٥،

---

(١) المزهر، ١/ ٣٣٣.

(٢) السابق، نفس الصفحة.

٢٦)، ومثل هذا ما يقال على ألسنة العوام من نحـو: (الجماعـة وضـعوا، وجمـاعتي في البيت)[١]؛ فهي عادة اجتماعية تتصل بتقاليد بعض الرجال بعدم ذكر أسماء زوجاهم أمـام الآخرين. والرأي عندنا ترجيح عدم المطابقة بين العدد الحسابي والعدد اللغـوي؛ وذلـك لوجود جموع وصفت بالمفرد، وليست من باب التعظيم أو العرف الاجتمـاعي، كمـا في (أرض قفار) و(ثوب أخلاق) و(أعوام سعيدة).

واللغات مختلفة في وجود المثنى فيها، فالسامية ما زالت محتفظة به. على حين كان في الهنديةالأوروبية منذ زمن طويل، ثم اندثر ولم يبقى له أثـر. وكـذلك كـان يوجـد في السنسكريتية القديمة، وقد اختفى من الهندية الحديثة. كما كان موجودًا في اللغة (الفهلوية)، ثم اختفى تدريجيًا من اللغة الفارسية وكذلك لم توجد أدلة تثبت وجوده في اللغة اللاتينيـة على أقدم تاريخ عرف لها[٢].

ويعلل فندريس هذه الظاهرة بقول في غاية العجب، إذ يرى أن اللغات التي ما زالت تحتفظ بفصيلة المثنى إنما يدل ذلك على حضارتها المتخلفة، والعكس في اللغات التي فقدتـه؛ فيدل ذلك على حضارتها المتقدمة[٣]. وهذا رأي مخالف للمنطق، فمعاملة المثنى والجمـع في طائفة واحدة دون التفريق بين الفصيلتين، وجعل للمثنى تعبيراته، وللجمع تعبيراته؛ هو الدقة والضبط والرقي في الاستعمال[٤].

هذا بالإضافة إلى أن هناك عوامل ساعدت على إثبات فصيلة المثنى في العربية، تتمثل في: "استعمال القرآن الكريم لتلك الفصيلة، واتصاف العربية بالتقديس والتقدير؛ لأنها لغـة القرآن والعرب الفاتحين؛ مما أدى ذلك إلى عدم انقيادها لعوامل التغير اللغوي، التي غالبًا ما

---

(١) د. أحمد ياقوت، في علم اللغة التقابلي، ص١٢٤، ١٢٥.

(٢) فندريس، اللغة، ص١٣٣.

(٣) السابق، ص٤٣٠.

(٤) د. أحمد ياقوت، في علم اللغة التقابلي، ص١٢٩، ١٣٠.

تطرأ على اللغات[1].

أما بعض اللغات الهندية الأوروبية فسبيلها في التثنية أن يؤتى بلفظ يدل على الاثنين قبل الاسم المراد تثنيته المصاغ بصيغة الجمع[2]، ومثال ذلك في الإنجليزية:

Two books, both girls.

والفرنسية: Doux garçons

٤- كما تمتاز العربية باستعمالها تغييرات شكلية تختص بالمفرد والمثنى والجمع، في الاسم والضمير والفعل وتقسيمات للجمع إلى جمع تصحيح وجمع تكسير وهذا الأخير إلى جمع كثرة وجمع قلة وإلى جمع له مفرد وجمع لا مفرد له[3]. على حين نجد الإنجليزية تسلك طرقًا محدودة في صوغ الجمع منها، فالأغلب فيها يكون بإضافة (s) إلى المفرد، مثل: (leg ⟵ legs)، (pen ⟵ pens). كما أن من مفرداتها ما يجمع بتغيير بنيته مثل: (woman ⟵ women)، (man ⟵ men)، (foot ⟵ feet)، (tooth ⟵ teeth)[4].

وأما اللغة الفرنسية فتتصف بأنها لا تميز بين الفرد من الجنس، ولا الخاص من العام، أو بمعنى آخر لا يوجد ما يدل على معنى الجمعية فيها، فإذا قلنا (الحصان يعدو)، فلا يظهر المراد إن كان حصانًا واحد أو مجموعة من الخيول[5].

---

(1) د. أحمد ياقوت، في علم اللغة التقابلي، ص١٣١.

(2) السابق، ص١٣٥.

(3) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٥٢ - ٢٥٣.

(4) د. أحمد ياقوت، في علم اللغة التقابلي، ص١٣٥.

(5) فندريس، اللغة، ص١٣٤.

ج- فصيلة التعيين (التعريف والتنكير): Definiteness and Indefiniteness

١- تعد ظاهرة التعريف والتنكير من الظواهر المشتركة في جميع اللغات؛ وذلك لارتباطها بمفهوم معين في أذهان المتكلمين يتصل بالمجهول والمعلوم لديهم؛ ومن ثم كان مفهوم التعريف والتنكير في اللغات واحدًا أو يكاد. لكن وسائل تعيينه تختلف من لغة إلى أخرى، وأهم هذه الوسائل ما عرف بـ(أدوات التعريف والتنكير)؛ وذلك بغية استعماله في اللغات. وبالرغم من أن تناول هذه الظاهرة من خلال الأدوات المحدِّدة لها يُعد تشويهًا وإجحافًا بالظاهرة؛ إلا أننا سنحيل من أراد الاستزادة إلى بحث قيم تناولها عارضًا إياها عرضًا مفصلاً[1]. واللغات متنوعة في اعتمادها على الأدوات، فـ(التركية) تخلو من أداة التعريف، واليونانية القديمة تخلو من أداة التنكير، واللاتينية والروسية تخلو من كليهما. وقد التفت (أبو حيان الأندلسي) إلى هذا المسلك العام في تعريف اللغات وتنكيرها إذ يقول: «وبعض الألسن خالٍ من أداة التعريف كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس، وبعضهم مختلف أداة التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، وهذه كلها أوضاع لا تُعلَّل»[2].

والعربية من اللغات التي جمعت بين أدوات للتعريف وأخرى للتنكير؛ مما جعل تعيين أقسام المعرفة والنكرة أوضح من تعريفها؛ ولذلك نجد أكثر النحاة يبينون حد (المعرفة والنكرة)، وسنعرض لكلا القسمين فيما يلي.

٢- عرَّف القدماء، المعرفة بأنها «كل اسم دل على حقيقة واحدة معينة، وعلاماتها أن يصح الابتداء بها مطلقًا من غير شرط، وألا يدخلها علامات النكرة»[3]. والاسم المعرف

---

[1] د. محمود نحلة، التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة، ط دار التوني للطباعة والنشر، ١٩٩٧م، ص١١.

[2] ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق د. مصطفى النماس، القاهرة، ١٩٨٤م، ١/ ٥١٣ - ٥١٤.

[3] د. عبد العزيز الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ٦٣٠.

خمسة أنواع لابد معها من القرائن الموضحة لها: (المعرف بأل، المعرف بالإضافة والموصول والضمير والعلم)[1]، ويلحق بها ما يحتاج إلى قرينة معنوية توضحه كالضمير والمبهم وألفاظ التوكيد ... إلخ.

٣- أما النكرة فما وضع لواحد لا يُعينه على سبيل البدل، وقيل: ما شاع في أمثاله، وهو قريب من الأول وله علامات يعرف بها هي: (دخول رُبَّ، أل، كم، مِن)، للاستغراق في غير الواجب. نحو: (ماله من درهم)، وكل في حالة الاستغراق نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء ١٣) ولا النافية للجنس، وبعض أنواع التنوين[2].

٤- ويلزم المطابقة التوافق بين الاسمين تعريفًا وتنكيرًا؛ إلا أن المعنى قد يختلف بينهما ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ (الرحمن ٦٠)، فالإحسان الأول عمل والثاني جزاء. وكذلك قوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (المائدة ٤٥) يريد القاتلة بالمقتولة. وقد يختلف الاسمان (تعريفًا وتنكيرًا) كما يختلفان في المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم ٥٥)، فالساعة الأولى للقيامة، والثانية زمانية. وقد يحدث العكس، فيختلف الاسمان تنكيرًا وتعريفًا، ويتفقان معنى، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل ١٥، ١٦) فالرسول الثاني هو الأول (موسى عليه السلام)[3].

أما بعض اللغات الهندية الأوروبية، كالإنجليزية فيوجد أداة للتنكير (a) موضوعة قبل

---

[1] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ١/ ١٨.

[2] ينظر مزيد من الإيضاح، شرح ألفية ابن معطي، ١/ ٦٣١، د. محمود نحلة، التعريف والتنكير، ص٢٢١.

[3] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، ٤/ ٩٤، ٩٥.

الاسم دليلاً على تنكيره نحو: (a book) فإذا كانت النكـــرة مَبـــدوءة بحـــرف صـــائت (vowel) استبدل بالحرف (a) الحرفان (an) نحو (an ox) ثور أو (an egg) بيضه كما تدخل (The) على الاسم فتفيد التعريـــف نحـــو (The man) (The moon). أمـــا في الفرنسية فتوجد أدوات التنكير[1] (une) للمؤنث، (un) للمذكر، (des) للجمع بنوعيه. كما توجد أدوات التعريف (La) للمؤنث، (Le) للمذكر، (Les) للجمع بنوعيه.

٥- وللتعريف والتنكير أثر في الإعراب والبناء، فالنحاة يرون أن الإعراب يأتي للإبانة وإزالة الغموض. أما البناء فيختص بالكلمات المبينة لمعناها الواضحة؛ ومن ثم وجدنا المنادي العلم المفرد يكون مبنيًا على حين يكون المنادى النكرة غير المقصودة معربًا. وكذلك كلمة (أمس) تكون مبنية إذا كان المراد بها يومًا معينًا وهو اليوم الذي قبل يومك، أما إذا أريد بها يوم من الأيام الماضية دون تعيين أو تحديد كان الأعراب من نصيبها[2].

٦- كذلك تختص العربية بأعلام مُعرَّفة في ذاتها دون قبول دخول (الـــــ) عليهـــا، ومنها (كَحْلٌ) للسنة الشديدة الجدباء، و(شَعُوب) للمنية، و(هُنَيْدَة) للمائـــة مـــن الإبـــل، و(ذُكاء) للشمس، و(عَرفة) اليوم المعروف، و(هاوية) من أسماء النار. والعكس نحو (كل)، (بعض) فلا يقال: (الكل)، (البعض) أي لا تدخلها الألف واللام لأنهما معرفتـــان في نيـــة إضافة. وهذه الأسماء وأمثالها قلة لا يعتدّ بها ولا يقاس عليها، ويلاحظ أن منها أعلامًـــا لا تقبل (الألف واللام) كـــ(عرفة)، (هاوية) مثلها في ذلك مثل (دَجْلة)[3].

---

(1) د. أحمد ياقوت، في علم اللغة التقابلي، ص١١٤، ١١٥.

(2) شرح شذور الذهب، ص١٣٦ وما بعدها.

(3) السيوطي، المزهر، ١/ ١٥٧، ١٥٨.

د- فصيلة الزمن:

١- يرى (فندريس) أن الفرنسية تمتاز بمجموعة من الدلائل الزمنية المتعددة فيقول: «فعندنا في الفرنسية سُلّم من الأزمان المتنوعة، لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماضٍ وحاضر ومستقبل؛ بل أيضًا عن الفروق النسبية للزمن: إن لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل من الماضي والماضي في المستقبل. ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة اللغة الفرنسية في هذا الصدد»[١]، واللغات الهنديةالأوروبية تفتقر إلى هذا التحديد الزمني، فنجدها لا تهتم إلا بالحدث فهي لا يعنيها أن يتبين في أية لحظة يتحقق الحدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

ويرى (فندريس) أن اللغات السامية، تشبه الهنديةالأوروبية في عدم حرصها على دلالة الزمن، ويدلل على ذلك «بأن الزمن فيها إما تام وإما غير تام»، (فالتام) ما وقع (وغير تام)، ما لم يقع[٢]. وهذا الكلام فيه كثير من التجوز وعدم التثبت؛ لكون العربية تشتمل على أزمنة خاصة متعددة، فالفعل الماضي قد يدل على الاستقبال كما في قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (النحل ١). كما أن الماضي قد يفيد الدوام والاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء ٩٦). وكذلك المضارع قد يفيد دلالة الماضي كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة ٩١). هذا بالإضافة إلى أن اللغة الفرنسية التي يشيد بها (فندريس)، في دلالتها على سلم من الأزمنة، لا تحتوي على دلالة الاستمرار في الزمن، على حين توجد في العربية من خلال أفعال مساعدة مثل: (أخذ محمد يبكي)، و(مازال محمد يبكي).

---

[١] فندريس، اللغة، ص١٣٥.

[٢] السابق، ص١٣٦.

ثانياً: الاشتقاق بين القدماء والمحدثين

(أ) اهتم القدماء بظاهرة الاشتقاق؛ لكونها مظهرًا من مظاهر نمو اللغة، فذكروا له ثلاثة أنواع: (الاشتقاق الأصغر، الاشتقاق الكبير، الاشتقاق الأكبر)[1]. وما يعنينا منها هو النوع الأول؛ ولذلك سنكتفي به عن الكبير والأكبر؛ لأن أحدهما لا يعترف بالترتيب في حروف المادة كشرط من شروط الاشتقاق؛ ولأن الآخر يعتمد في دعوى الاشتقاق على التشابه في المخرج بين أي حرفين يحل أحدهما محل الآخر كنعق ونهق[2]، والنوع الأول يمثل صور متعددة من مادة واحدة. وقد عرَّفه القدماء بقولهم: «هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة كـ(ضارب من ضَرَبَ) و(حَذِرٌ من حَذِرَ)»[3].

أما المحدثون فعرفوه بأنه: «توليد بعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناه الخاص الجديد»[4].

(ب) يرى القدماء أن الاشتقاق يجمع بين أصل وفرع متفقين في أصل المادة، مع الخلاف بينهم إن كان هذا الأصل هو (الفعل أو المصدر). على حين يرى المحدثون أن الاشتقاق هو رد لفظ إلى آخر؛ لموافقته إياه في حروفه الأصلية، ومناسبته له في المعنى؛ وذلك للارتباط اللفظي والمعنوي بين المشتق والمشتق منه.

---

(1) ينظر تفصيل هذه الأنواع للباحثة، قضايا في الدرس اللغوي، ط مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠١م، ص٩٨.

(2) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢١٢.

(3) السيوطي، المزهر، ١/ ٣٤٦.

(4) د. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط جامعة دمشق، ١٩٩٦م، ص١٧٤، د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط٢، الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢٩٠.

فأما اللفظي فلأن حروف الأصل توجد في الصيغتين المترابطة بنفس الترتيب؛ وإن اختلف الهيكل العلي في كلمة عنه في الأخرى، فلابد إذاً أن ترد الكلمتان إلى أصل واحد. وأما المعنوي فلأن الملاحظ أن الكلمتين اللتين توصفان هذا الوصف تعبران عن معنى عام واحد تختلفان في دائرته، كما تختلف الصيغتان، لا كما تختلف المادتان المعجميتان، فلابد إذاً أن تُرد هاتان الكلمتان إلى مادة واحدة. ويلاحظ هنا أن الاختلاف اللفظي صرفي، وأن الاختلاف المعنوي معجمي[1]؛ ومن ثم رفض المحدثون القول بالأصلية والفرعية؛ لأنهم يرون أنه ليس هناك صيغة أصل لصيغة أخرى، وهذا خلاف رأي القدماء إذ يرون أن صيغة ما لابد أن تتخذ أصلاً لبقية الصيغ، وأن تسمى أصل الاشتقاق، وأن تعتبر الصيغ الأخرى مشتقة منها؛ ولذلك قال الكوفيون باشتقاق جميع المشتقات من الفعل، بينما أرجعها البصريون إلى المصدر[2]، ومهما يكن من أمر فهذا القول مردود عند بعض القدماء وأكثر المحدثين[3]؛ للقول بأن ليس هناك صيغة أصل لصيغة أخرى، بل إن كل صيغة أصل في نفسها.

(ج) يرى المحدثون أن الاشتقاق أصله يقوم على العلاقة بين الكلمات من حيث اشتراكها في شيء معين وذلك بدلاً من القول باشتراكها في أصل وفرع، والقدر المشترك بينهما ظاهر في المعنى، فـ(ضارب ومضروب ومَضرِب ومَضْرَب وضَّراب) ترجع جميعها إلى (ض ر ب)[4]، وقد فطن إلى ذلك القدماء ومنهم السيوطي إذ قال: «قالت طائفة من

---

(1) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢١٢.

(2) ينظر تفصيل ذلك ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ط المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م، ١/ ٢٣٥.

(3) الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، ٢/ ٤٣، د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢١٥.

(4) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢١٦.

النظار الكلم كله أصل»[1]، فالجذور الثلاثة أصل مشترك بين معظم اللغات السامية؛ ومن ثم فعلى هذا الرأي يكون الكلم كله مشتق من تلك الجذور؛ ولذلك يجب إعـــادة النظـــر في تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق.

---

[1] السيوطي، المزهر، ١/ ٣٤٨.

الفصل الرابع

الدرس النحوي

بين القدماء والمحدثين

أولاً: الدرس النحوي عند القدماء:

من المعروف أن هناك اتجاهات متعددة قد تناولت درس اللغة وقواعدها، وإن كان لا يجمعها منهج واحد مُطَّرد ومتكامل، وإنما تعددت المناهج والاتجاهات التي تناولت اللغة، فظهرت مدرستا (البصرة والكوفة)، فكان لكل منهما طابع يختلف عن الأخرى وبالجملة اتسمت طريقة البحث عندهما بعدم التكامل وبالخلط بين المبادىء اللغوية والفلسفية وغيرها، كما اتسم بعدم الالتزام بخط تفكيري واحد، وتنفرد المدرسة البصرية بالاعتماد على الأفكار الفلسفية في درسها، على حين اتسمت المدرسة الكوفية بالاعتماد على المسموع والقياس عليه، بالإضافة إلى التوسع في الأخذ عن العرب وعدم تحديد البيئة بالنسبة لهم؛ ومن ثَمَّ جاء المنهج لدى كل منهما مضطرب غير متكامل؛ ولذلك سنحاول أن نقدم عرضًا يبين أصول المنهج النحوي وخصائصه فيما يلي[١]:

١ – أطلق القدماء مصطلح النحو مرادفًا لـ(علم العربية)، فهو ذو معنى عام يشمل فنون العربية الاثني عشر: «الاشتقاق، النحو، المعاني، البيان، العروض، القافية، قرض الشعر، الخط، إنشاء الخطب، الرسائل والمحاضرات»[٢]. فمصطلح (النحو) يرادف عندهم مصطلح (علم العربية).

أما معناه الخاص فيشمل القواعد الخاصة بالكلمة أي الصرف والقواعد الخاصة بالجملة. ويخصص أكثر من ذلك فيطلق على ما يكون قسيمًا للصرف فحسب، فيكون المقصود به (القواعد التركيبية)؛ إذن فالنحو يدرس العلاقات التي تربط بين الكلمات مكونة الجمل؛ لأن مناط الفهم يرجع إلى الجمل لا إلى المفردات.

---

(١) د. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص١٨٢ – ١٨٣ بتصرف.

(٢) د. محمد حماسة عبد اللطيف، العربية ودور القواعد في تعليمها، حوليات دار العلوم، العدد ١٤، ١٩٩١م، ص٩٣.

وقد اصطلح القدماء على تعريف النحو بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[1].

وبتأمل النص السابق يتضح عدة أمور:

أولها: إن المنهج الذي اتبع في النحو كان منهجًا وصفيًا، ولم يكن معياريًا، كما يذهب أكثر الباحثين؛ ويظهر ذلك من لفظة (انتحاء كلام العرب) أي: اتباع قواعد وأصول العرب في الكلام؛ وذلك من خلال استقراء كلامهم.

ثانيها: إن (النحو) عنده يشمل: (الإعراب وقضايا الصرف من خصائص نحوية والنسب والتصغير والإضافة وقضايا التركيب). وهذا هو معنى النحو عند المحدثين[2].

ثالثها: إن غاية النحو أن يلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فيتعلم الأعجمي قواعد العربية فيصير فصيحًا في استعمال اللغة.

أما المتأخرون فقد عرفوا النحو بقولهم: «العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها»[3].

ويتضح من هذا النص عدة أمور أيضًا:

أولها: إن النحو هو العلم الذي استنبط من خلال استقراء كلام العرب المتصف بالفصاحة، مع الالتزام بضوابط السماع من تحديد زماني، وتحديد مكاني، وفصاحة راوٍ.

ثانيها: إن غاية القواعد النحوية الوصول إلى الأحكام الجزئية، كأن يعرف أن (رجل) فاعل في قولهم: (جاء الرجل)، وأن (عمرًا) مفعول من قولهم: (ضرب زيدٌ عمرًا)؛ وهذا

---

[1] ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٤.

[2] د. عبده الراجحي، فقه اللغة، ص١٥٠.

[3] ابن عصفور، شرح المقرب، تأليف د. علي محمد فاخر، ط السعادة، ١٩٩٠م، ق١، ج١، ص٥٧. والأشموني، ١/ ١٥، ١٦.

بالطبع يختلف عن معرفة الإنسان للغة؛ لأن اكتساب ملكة فهم اللغة وإدراكها يختلف عن الإحاطة بأحكام الإعراب، فيقول الزجاج: «والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب والفرق بينهما أنه ليس كل من عرف الإعراب وفهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم أحاط علمًا باللغة كلها ولا فهمها. ولا من فهم من اللغة قطعة و لم يَرُضْ نفسه في تعلم الإعراب ما عرف الإعراب ولا درى كيف مجاريه»[1].

وبذلك يتأكد أن هناك فرقًا بين معرفة القواعد، واكتساب الملكة وإذا تأكد هذا الفرق في كثير من المهارات أو الملكات فإنه أكثر وكادة في المهارة أو الملكة اللغوية.

٢- وكما كان (الفونيم) وحدة الدرس الصوتي، و(المورفيم) وحدة الدرس الصرفي فـ(الجملة هنا وحدة الدرس النحوي). وقد اصطلح القدماء على أن الكلام والجملة بمعنى واحد، وتأكد ذلك من قولهم: «الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا. والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ(زيد قائم) ومن فعل واسم كـ(قام زيد) ومنه (استقم) فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت»[2]؛ وعلى هذا يكون الكلام ما حسن السكوت عليه، فقد يكون اسمان كما في (محمد مجتهد)، أو فعل وفاعل مثل (استقم)؛ وبذلك يكون الكلام إما جملة اسمية أي صدرها اسم، وإما فعلية أي صدرها فعل.

والمتكلم لا يتكلم إلا بجمل؛ لكون الجملة هي وحدة الكلام الرئيسية وأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد. والمتعلم يبدأ بتعلم الجمل؛ لأن الجملة تمثل وحدة فكرية لابد أن

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص٩٢.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك على شرح ألفية ابن مالك، تحقيق بركات يوسف هبود، صححه وعلق عليه يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م، ١/ ٣٣، ابن هشام، شذور الذهب، ص٢٧.

تكون هي أساس الاستعمال اللغوي؛ ومن ثم نجد محور الكلام في الجملة (الإنشائية أو الخبرية)، (الإنشائية) إما طلبية أو إفصاحية. و(الخبرية) إما مثبتة وإما منفية ... وهناك استدراك على مفهوم الجملة عند القدماء، إذ توجد جمل لا تتكون من عنصرين إلا على تأويلات بعيدة؛ من ذلك: القسم نحو (والله) والنداء نحو (يا زيد)، وبعض صور الدعاء نحو (غفرانك) ومثلها كل مصدر (نُصب بواجب الحذف كما يقولون) وبعض أسماء الأفعال والأصوات نحو (صه وأوه)، أما ما عدا ذلك من أنماط الجمل فتقوم بنيتها على الركنين وإن استتر أحدهما أو حذف بدليل، والجملة بعد ذلك لا يتضح من تركيبها النحوي إلا أنها اسمية أو فعلية. أما ما وراء ذلك فهو معلق بقرائن مختلفة تتراوح ما بين الأداة والإعراب والربط والرتبة والتضام ثم السياق[1].

٣- ويتَّسم التركيب في العربية بكونه يعتمد على علاقة أو رابطة ذهنية تربط المسند بالمسند إليه، فإذا قلنا (الطالبُ مجتهد)، أو (محمد مؤدب)؛ كان المراد إسناد معنى الخبر إلى المبتدأ إسنادًا ذهنيًا؛ ومن ثم قالوا: إن العنصر الأول (مسند إليه) (المبتدأ). والثاني (المسند) (الخبر). وهذا خلاف كثير من اللغات الهندية الأوروبية التي تعتمد على فعل الكينونة في الربط بين المبتدأ والخبر؛ وذلك لتأثر نحو تلك اللغات بالمنطق الأرسطي؛ ولذلك تتكون الجملة فيها من (موضوع محمول وبينهما رابط)[2]. وإن كان هناك بعض المتأخرين يحاولون إثبات ظهور الرابطة في العربية بين المبتدأ والخبر؛ وذلك بدليل الضمة الموجودة في آخر المسند إليه، والتي تفيد أن ما بعدها خبر يتمم[3] معناها، وهذا الرأي فيه كثير من التجوز وعدم التثبت؛ وذلك لكون الضمة التي يعتمد عليها في ظهور الرابطة بين المبتدأ والخبر غير دائمة الظهور، فهناك كلمات مبنية لا يظهر عليها الإعراب وأخرى تعرب إعرابًا تقديريًا، وثالثة تدخل عليها

---

(1) د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص٥٦.

(2) د. أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي (دراسة تطبيقية)، ص٢٣.

(3) ينظر عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥م، ص٢٥.

العوامل الموجبة فتغير علامة الرفع إلى غيرها من علامات النصب والجر. فماذا يقال حينئذ؟ أتكون الفتحة أيضًا رابطة بين المبتدأ والخبر، أم تكون الكسرة في نحو قولهم: (رب أخٍ لي لم تلده أمي).

٤- ومما لا شك فيه أن المعاني النحوية تختلف عن المعاني المعجمية، والمراد من تركيب الجمل هو المعنى النحوي، الذي يبين وظيفة الكلمة في الجملة من حيث الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة ... إلخ. وأكثر القدماء ذهبوا إلى أن الإعراب هو غاية النحو ومقصده[١]، ومنهم من رأى أنه حلية وزينة توشى بها الكلمة[٢]، وفريق ثالث رأى أن الإعراب قرينة تتضافر مع غيرها من العوامل النحوية فتعمل جميعها على إظهار هذه المعاني، واستدلوا على ذلك بأن هناك مفردات جامدة أو مبنية أو معتلة الآخر؛ فلا تظهر عليها العلامة وبالرغم من ذلك يتضح معناها. فالسامع والمتكلم يعرفان الفاعل من المفعول في مثل هذه الجمل[٣]: (أكل الحلوى عيسى - كلم ليلى مصطفى - ركبت السيارة سلوى)[٤].
فالدلالة المعجمية في الجملة الأولى توضح أن الآكل (عيسى) والمأكول (الحلوى)، والقرينة هنا (السياق الدلالي). أما في الجملة الثانية فيتضح أن الفاعل هو (مصطفى) والمفعول (ليلى)، والقرينة هنا عدم لحوق تاء التأنيث بالفعل؛ فعلمنا أن الفاعل مذكر. أما في الجملة الثالثة فاتصال (تاء التأنيث) بالفعل (ركب) أفاد أن (سلوى) هي الفاعل، و(السيارة) هي المفعول؛ وهكذا اتضح من خلال الرتبة والسياق الدلالي المراد بالرغم من عدم ظهور العلامة الإعرابية؛ إلا أنه هناك مواضع لا يتضح معناها النحوي إلا من خلال العلامة الإعرابية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾ (البقرة ١٢٤). ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ**

---

[١] ينظر تفصيل هذا الرأي ومزيد من الشواهد للباحثة القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٤١.

[٢] قطرب (ت ٢٠٦هـ) وتابعوه ينظر الإيضاح في علل النحو، ص٧٠ - ٧١.

[٣] ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٥.

[٤] د. حماسة عبد اللطيف، العربية ودور القواعد في تعليمها، ص١٠٢ - ١٠٣.

﴿الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر ٢٨). ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة ٣).

ونظام العربية يسمح بظهور عدة قرائن دون العلامة الإعرابية في الوصول إلى المعنى الدلالي. وقد ذهب إلى هذا (ابن جني) فيقول: (لو أومأت إلى رجل وفرس)، فقلت: (كلم هذا هذا فلم يجبه)[1]، فقد دلت قرينة الحال على أيهما الفاعل وأيهما المفعول، ونلاحظ أن (ابن جني) من النحاة الأوائل الذين وضحت لديهم فكرة المعنى النحوي ووظائف القواعد النحوية المختلفة في الدلالة وليس الإعراب وحده الذي يوضحه.

كما كان (سيبويه) من قبله وجمهور النحاة مدركين لهذه المعاني؛ ولذلك فهمنا علة تسميتهم لبعض الحروف بأنها زائدة، فالزيادة هنا ليست زيادة معنوية أو (لغوًا) وإنما هي معنى نحوي، كما نستطيع أن نفهم لماذا جعلوا الظرف (كل كلمة دلت على زمان الحدث أو مكانه أي لابد أن يكون الحدث واقعًا في الظرف)، وعلى ذلك لا يعتبرون كلمات (أمام وداخل وساعة) (ظروفًا) في مثل (جرى اللاعب من أمام المحطة إلى داخل الملعب في ساعة)؛ لأن (أمام وداخل) لم يحدث فيهما الفعل؛ ولأن (ساعة) وإن حدث فيها الفعل فإن ثمة حرفًا يسبقها ويقتضيها معنى نحويًا معينًا[2].

ومن المؤكد لما سبق أن الفاعل النحوي يختلف عن الفاعل الدلالي؛ وذلك لكون الأول متصلاً بالوظيفة النحوية، على حين يكون الثاني متصلاً بالدلالة المعجمية، ويدلل على ذلك ابن جني بأن الفاعل عند أهل العربية ليس هو كل فاعل في المعنى، وإنما الفاعل عندهم هو كل اسم ذكر بعد الفعل مع إسناد هذا الفعل لذلك الاسم، وكذلك المفعول يُنْصَب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فصار المفعول مكملاً لمعنى الإسناد والتعدية[3]؛ ولذلك رفع (زيدٌ) بالرغم من كونه مفعولاً به في المعنى في مثل (ضُرِبَ زيدٌ). وننصب (زيدًا) في (إن زيدًا قام)

[1] ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٥.

[2] د. عبده الراجحي، فقه اللغة، ص١٦١ - ١٦٢.

[3] الخصائص، ١/ ١٨٥ - ١٨٦.

وهو فاعل في المعنى. ونجر (زيد) في (عجبت من قيام زيد) وإن كان فاعلاً. وبذلك تفسير الضمة في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ (البقرة ١٤٩)، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم ٤)[١]؛ إذن فالمعنى الوظيفي هو معرفة دور الكلمة في التركيب، ومن ثَمَّ يوقف على إعرابها؛ ولذلك يكون الارتباط وثيقًا بين وظيفة الكلمة وإعرابها والقدماء كانوا مدركين لذلك عندما قالوا: (إن الإعراب فرع المعنى)، وإن كانوا قد خلطوا بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي والمعنى الوظيفي[٢].

٥- وظيفة النحو وغايته:

أ- يُمكِّن العلم بالقواعد من توخي الصواب اللغوي؛ فالقواعد تفسِّر الملكة اللغوية ولا تكوِّنها.

ب- حدّد القدماء غاية النحو وفائدته بأنها الاستعانة على فهم الكلام والاحتراز عن الخطأ فيه ومعرفة صوابه من خطئه.

ج- يساعد النحو على تفسير لغة المتكلم التي يحصلها بوسائل أخرى.

د - يساعد النحو على كشف العلاقات بين الكلمات وترابطها داخل التركيب[٣].

هـ- يميز النحو بين التراكيب المتشابهة مثل: (ما أحسن زيدٌ) و(أحسن زيدًا) و(ما أحسنُ زيدٍ). وكذلك الحال مع (نحن العربُ) (نحن العربَ) فالأولى خبر والثانية مفعول منصوب على الاختصاص.

و- يبين النحو أيضًا نوع الأداة كما في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١). فهناك (إذا الظرفية) و(إذا الفجائية)، فلا يلي الظرفية إلا الفعل؛ ولذلك قال النحاة: إن

---

[١] الخصائص، ١/ ١٨٤.

[٢] د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٢٧.

[٣] السيوطي، المزهر، ١/ ٢٢٧ – ٢٢٨، د. حماسة عبد اللطيف، العربية ودور القواعد في تعليمها، ص٩٥.

السماء في المثال السابق فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور في الجملة[1].

ز- حرص القدماء على دراسة النحو وذلك للإحاطة بالنّص القرآني وفهمه، وامتلاك ناصيته لاستنباط الحكم الشرعي منه؛ ولذلك لم يدرسوا المفردات لذاتها، وإنما درسوها داخل التراكيب؛ لكون المفرد ليس له معنى بدون التركيب.

ح- استعان القدماء بالمعاني النحوية العامة لفهم المعنى الدلالي، دون الاقتصار على المعاني النحوية الخاصة التي هي قسيمة البناء؛ لذلك حرصوا على فهم الآيات فهمًا صحيحًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء ٩٨). فقد أخطأ من فهم أن (ما) تفسر بالملائكة والمسيح، فمن عبدهما كان حصب جهنم؛ وذلك لأن (ما) تستعمل لغير العاقل، فكيف تفسر بالملائكة والمسيح[2]؟!

ط- ومما يؤكد أهمية الإعراب في استنباط الحكم الشرعي، ما ذكره الفقهاء في قول الرجل لزوجته: (أنتِ واحدةٌ) بالرفع وقع الطلاق ثلاثة على تأويل أنتِ متوحدةٌ ومتفردةٌ عن باقي الأزواج، أما إذا نصب فقال: (أنتِ واحدةً) طلقت طلقة واحدة، على تقدير أنتِ مطلقة طلقةً واحدةً، فإذا فقدت القرينة، كان حمل الجملة على النصب أولى؛ لأن في الرفع زيادة تأويل[3].

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٨٤.

[2] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، عني بطبعه محمد عبد الله دراز، المطابع التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٦هـ، ٣/ ٢٧٩.

[3] الأسنوي، الكوكب الدري، تحقيق عبد الرازق السعدي، ط العراق، ١٩٨٤م، ص١٦٣، ١٦٤، وللباحثة القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٥٧.

٦- أصول النظرية النحوية:

لاشك أن اللغة وجدت أولاً قبل النحو، وأن استنباط القواعد النحوية جاء من أجل الحفاظ على النص القرآني (فهمًا وتفسيرًا)؛ ومن ثَمَّ حرص القدماء على جمع اللغة واستقرائها، وتصنيف الظواهر النحوية مع الحرص على التجريد والتعميم؛ للوصول إلى (قواعد كلية) تقنن لغتهم بشواهدها الشعرية والنثرية.

وقد اختلف القدماء في أصول النحو، فمنهم (ابن جني) الذي حصرها في ثلاثة أصول (السماع، القياس، الإجماع). في حين حصرها (ابن الأنباري) في (السماع، القياس، استصحاب الحال) مسقطًا الإجماع. أما السيوطي فقد جمع بين المذهبين السابقين؛ فحصرها في (السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال)[1]. إلا أننا سنتناول أهمها بإيجاز وهي: (السماع، القياس، الإجماع)، بالإضافة إلى نظرية العامل التي هي أصل النحو العربي.

أولاً: السماع:

من المعروف أن القدماء اعتمدوا في لغتهم على السماع؛ وذلك لاهتمامهم بالرواية والمشافهة؛ ومن ثَمَّ فالدرس اللغوي بدأ عندهم باللغة المنطوقة خلاف ما جاء عند الغربيين؛ إذ كان اعتمادهم على اللغة المدونة قبل المنطوقة. كما كان السماع مرتبطًا بمن يُسمع منه وهو (ابن اللغة) أي العربي البدوي القُح الذي لم تخالط لغته لغة غيره من الأعاجم.

وقد عرّف السيوطي السماع بقوله: «هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه - ﷺ - وكلام العرب قبل بعثه وفي زمانه

---

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد القاسم، ط جروس برس، ١٩٨٨م، ص٢١.

وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونــثرًا من مسلم أو كافر»[1].

ويتضح من تعريف السيوطي أن **السماع يعتمد على ثلاث ركائز:**

الأولى: القرآن الكريم وحديث الرسول - ﷺ - بقيد صحته (إسنادًا ومتنًا) وكلام العـرب الموثوق في لغتهم (شعرًا ونــثرًا).

والثانية: (تحديد زماني) لا يتجاوز نهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي. و(تحديد مكاني) لا يتعدى قبائل الحجاز ونجد وتهامة، وبالجملة كل قبائل وسط شبه الجزيرة، التي تبعد عن التخوم المجاورة لأهل البلاد الأخرى من (فرس وروم وأحباش).

والثالثة: فصاحة الراوي الذي يعد أهم تلك الركائز؛ لكونه أهم وسيلة لنقل اللغة وحفظها[2].

ويؤخذ على منهج القدماء في السماع عدة مآخذ منها:

الأول: إن اتساع شبه الجزيرة أدى إلى تعدد اللهجات الخاصة بكل قبيلـة، إلا أن الـرواة وجامعي اللغة تجاهلوا هذه اللهجات ولم يهتموا إلا باللغة الفصحى المشتركة؛ فترتب على ذلك أنهم استنبطوا القواعد من تلك اللغة المشتركة، ولم يصرحوا إلا في القليل النادر على قواعد خاصة، كحديثهم عن (ما) التميمية والحجازية.

الثاني: عدم تدوين اللهجات الخاصة؛ أدى إلى ضياع ثروة لفظية عظيمة؛ كانت ستوضـح مدى التطور في دلالة الألفاظ خلال القرون الأولى.

الثالث: إنهم اقتصروا على اللغة الأدبية في استنباط القواعد؛ وذلك لكونهم يبغون منها حفظ لغة القرآن الكريم من التشويه والتحريف، والقرآن نص أدبي راقٍ؛ ومن ثَمَّ استنبطوا قواعده من خلال استقراء لغة أدبية راقية أيضًا.

---

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٤٨.

(2) ينظر ذلك بالتفصيل للباحثة قضايا في الدرس اللغوي، ص٤٥ وما بعدها.

الرابع: لم يفرق القدماء بين لغة الشعر والنثر في استنباط القواعد، بالرغم من اختصاص كل منها بخصائص لا تتوافر للأخرى[1].

ثانياً: القياس:

١. للقياس مفهومان:

أولهما: مفهوم استقرائي: والمقصود به اطّراد الظاهرة في الكلام أو النصوص، بحيث يتخذ من هذه الظاهرة وأمثالها قواعد يقاس عليها في الاستعمال، وما يخالف تلك القواعد يعد شاذًا لا يقاس عليه[2]. مثال ذلك: إن كل فاعل مرفوع وكل مفعول به منصوب، ثبت ذلك من استقراء كلام العرب.

ثانيهما: يمكن أن نطلق عليه قياس العلة وفيه يقدر للفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو اعتبار الشيء بشيء جامع[3].

مثال: قولهم: إن نائب الفاعل رفع قياسًا على رفع الفاعل، فالحكم الاستقرائي في إثبات رفع الفاعل هذا هو الأصل، وقياس نائب الفاعل لشبهه به؛ أعطاه حكم الأصل وهو الرفع، والعلة الجامعة بينهما إسنادهما للفعل وإسناد كلٍ منهما له. وهذا القياس هو الذي بني عليه النحو، فمن أنكره فقد أنكر النحو؛ لكون النحو كله قياس[4].

٢. أركان القياس النحوي أربعة: (مقيس - مقيس عليه - علة جامعة - حكم)، وندلل

---

[1] ينظر للباحثة قضايا في الدرس اللغوي، ص٨٠ -٨١.

[2] د. تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١م، ص١٧٤ وما بعدها.

[3] ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص٩٣.

[4] د. طاهر سليمان حمودة، القياس في الدرس اللغوي، ط الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص١٤١، ١٤٢.

على ذلك بقول النحاة: «إن (لا رجل) مبني قياسًا على (خمسة عشر). فالمقيس الفرع (لا رجل)، المقيس عليه: الأصل (خمسة عشر)، والحكم البناء، والعلة الجامعة بينهما كون (خمسة عشر) أصلها (خمسة وعشرة)، فحذفت الواو أصلاً. واستغنى عن التاء في (عشر)، اكتفاء بها في (خمسة)؛ فركب العدد تركيبًا مزجيًا في (خمسة عشر)؛ ومن ثَمَّ بُني على فتح الجزئين. أما (لا رجل في الدار) فأصلها (لا من رجل)، فحذفت (من) الدالة على الاستغراق، متشابهة بحذف الواو في (خمسة عشر)؛ ومن ثَمَّ بُني تركيب (لا رجل) لمشابهته العدد المركب؛ ومن ثَمَّ فحمل بناء (اسم لا) على (خمسة عشر) فدلّ على أنها حركة بناء وليست إعراب»[1].

٣. وللقياس وظائف تتمثل في:

أ- استنباط القاعدة؛ وذلك في القياس الأصلي حيث استنبط النحاة حكم بناء (اسم لا) قياسًا على الأعداد المركبة تركيبًا مزجيًا.

ب- تعليل ظاهرة؛ وذلك في تعليل حركة البناء في (لا رجل).

ج- رفض الظاهرة؛ ومن ذلك عد الكوفيين (لام التعليل) هي الناصبة للفعل المضارع في مثال: (قعدت لأستريح). وقد رفضه البصريون؛ لأن القياس يمنعه، فـ(لام التعليل) مقيسة على الحروف في جرها للأسماء، وهذه الأحرف لا تنصب الفعل المضارع وكذلك (لام التعليل)[2].

وهناك بعض اللغويين يرون أن القياس لا يفيد في استنباط الحكم النحوي؛ لكون هذا الحكم قد ثبت بالاستقراء من كلام العرب، وإنما يرجع إلى القياس في التثنية على الحكم؛ ومن ثَمَّ وسموه بأنه مصنوع متكلف[3].

---

[1] د. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة اللازقية، د.ت، ص ٩١ - ٩٢.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥٧٦.

د. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص٩٣ - ٩٤.

[3] ينظر للباحثة القرائن بين اللغويين والأصوليين، قرينة الإعراب، ص٣٤٦ - ٣٥٠.

ثالثاً: الإجماع:

١. ويعد هذا الأصل ثمرة واضحة لتأثير أصول النحو بأصول الفقه، مثلما كان الحال في القياس. والإجماع عند النحاة يعني إجماع أهل العربية على أن هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في (المقصور): التعذر، وفي (المنقوص) الاستثقال[1].

ويعد (ابن جني) من أوائل القدماء الذين انتبهوا إلى هذا الأصل فيقول: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ... وهذا علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[2].

ونستنج من قول (ابن جني) أن الإجماع بُني أساسًا على اتفاق الحكم بين ما ورد فيه نص ومما لم يرد فيه؛ ولذلك اشترط أن يكون المجمع عليه موافقًا للمنقول وما قيس. هذا بالإضافة إلى إشارته القيمة إلى أن الإجماع منتزع من اللغة ومستمد منها وليس خارجًا عنها[3].

٢. وللإجماع أنواع عرفت عند الأصوليين هي الإجماع السكوتي، والإجماع الصريح. وقد تأثر النحاة بهذين القسمين في استنباطهم قواعد نحوية جديدة[4]. كما أضافوا أنواعًا تختص بها لغة العرب تتمثل في:

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص٩٥.

(2) ابن جني، الخصائص، ١/ ١٨٩.

(3) د. أحمد سليمان ياقوت، دراسة نحوية في خصائص ابن جني، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص١٤٤.

(4) ينظر تفصيل ذلك للباحثة القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٣٤٣.

أ- إجماع الرواة:

ويكون باتفاقهم على رواية معينة لشاهد من الشواهد والعلاقة هنا علاقة إسناد، كما في قول عدي بن زيد العبادي:

اسمَعْ حديثًا كما يومًا تحدِّثه عن ظهر غَيْبٍ إذا ما سَائِلٌ سَألاَ

إذ ذكر الكوفيون أن (كما) تكون بمعنى (كيما)، وأن الفعل يُنصب بها. فردّه (ابن الأنباري)[1] بأن الرواة مجمعون على أن الرواية (كما يومًا تحدثه) بالرفع، و لم يَرْوِ بالنصب إلا (المفضل الضبي)، وإجماع الرواة مخالف، وهم أقوم منه بعلم العربية[2].

ب- إجماع العرب:

ويعني به العرب الحذاق بالعربية من غير النحاة والرواة، فقد جعله (السيوطي)[3] أصلاً يحتج به إن أمكن الوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عنه، وهذا ليس ببعيد عما أسماه الأصوليون (لغة جميع العرب)[4].

ج- إجماع النحاة:

والمقصود به إجماع مدرستي (البصرة والكوفة) على حكم نحوي ما لا يجوز مخالفته، ومن ذلك إجماعهم على أن الهمزة في كلمة (اسم) همزة تعويض[5]. وكذلك إجماعهم على أن الإعراب يكون بالحركات في الأسماء الستة في حالة الإفراد، فيقولون: (هذا أبٌ، رأيت

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥٩٢.

(2) د. محمود نحلة، أصول النحو العربي، ط دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٨٠.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص٣٦.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٩٢، د. محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص٨١.

(5) ابن الأنباري، الإنصاف، ١/ ٨.

أبا، مررت بأب)[1].

٣. خصائص الإجماع النحوي:

أ- الحكم في الإجماع النحوي يكون معقد الإجماع عندهم.

ب- لابد للإجماع أن يكون موافقًا للمنقول وما قيس عليه.

ج- الإجماع النحوي منتـــزع من اللغة؛ فهو ثمرة استقرائها ومخالفته غير مستحبة.

د- الإجماع النحوي غير محدد بزمن، ولا يؤخذ إلا عمن تصح لغته[2].

رابعًا: نظرية العامل:

تعد نظرية العامل من أهم المحاور التي يعتمد عليها النحو العربي، ولا توجـــد قضـــية حظيت بكثير من التناقض والخلاف مثلما كان الحال لهذا الأصل، فهناك من يرى وجـــوب إهمالها والقضاء عليها كـــ(ابن مضاء القرطبي)[3]. وهناك من يرى أنها أصل النحو، ولا يمكن الاستغناء عنها. ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فنحن نقر بصلاحية هذا الأصل في التحليل اللغوي، وأنه مازال أصلاً يعتمد عليه في بناء النحو العربي.

١. أركان نظرية العامل ثلاثة: (العامل، المعمول، العلامة الإعرابية)، والعلاقـــة بينـــها وثيقة. وقد اتخذوها حاكمًا حكّموه في التحليل اللغوي، مثال: (ضرب زيدٌ عمرًا) فالعامل (ضرب)، والمعمول (زيدٌ) والعلامة الإعرابية (الرفع) والعلاقة هنا الإسناد. ويمكن عد (ضرب) عامل، و(عمرًا) معمول، والعلامة (النصب) والعلاقـــة هنـــا التعدية.

٢. والعوامل قسمان: (عوامل لفظية وأخرى معنوية). والمقصود باللفظية: مـــا كـــان

---

[1] السابق، ١/ ١٩.

[2] د. أحمد سليمان ياقوت، دراسة نحوية في خصائص ابن جني، ص١٤٤ - ١٤٥.

[3] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، ط القاهرة، ١٩٤٧م، ص١١ - ١٢.

مسببًا عن لفظ يصحبه مثل: (مررت بزيدٍ)، (ليت عمرًا قائم). أما المعنوي: فما كان مجردًا من لفظ يصحبه، مثل: (رفع المبتدأ ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم). والعمل لا يتأتى إلا عند تركيب ونظم الكلمات في جمل؛ ومن ثَمَّ يظهر أثر نظم الكلم بعضه في بعض، وهو المعبر عنه عند النحاة العوامل اللفظية والمعنوية[1].

٣. تنقسم العوامل أيضًا من حيث قوة العمل إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة، فاللفظية أقوى من المعنوية. وتعد الأفعال أقوى العوامل اللفظية، على حين تعد الحروف من أضعف العوامل، وبالرغم من ذلك فالحروف قد تعمل في الاسم كحروف الجر، وفي الفعل كحروف نصب المضارع. وجزمه، وهي تعمل حملاً على الفعل لفظًا ومعنًى، فقد أشبهت الفعل في المعنى؛ لأنها تدل على التوكيد، وأشبهت الفعل لفظًا؛ لأنها ثلاثية. والأسماء تعمل إذا أشبهت الأفعال كما في المشتقات العاملة عمل فعلها، كـ(اسمي الفاعل والمفعول ... إلخ). وقد يعمل الاسم في الاسم كـ(المبتدأ والخبر)[2].

٤. وللعوامل رتبة التقدم في الأصل، إلا أنه يجوز تأخرها إذا كانت قوية كـ(الأفعال). أما إذا كانت العوامل ضعيفة التزمت رتبة التقدم فحسب، وهذا العمل تعرِب عنه العلامة الإعرابية، وهي إما ظاهرة وإما مقدرة[3].

٥. كان القدماء مدركين لكثير من الأصول العقلية العامة التي انبثقت منها بعض الآراء النحوية، ومن ذلك قولهم: ينقسم الكلم إلى (اسم وفعل وحرف) يقع في معظم اللغات، يقول ابن الخباز: «ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة (اسم وفعل وحرف) بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١/ ١٠٩ - ١١٠، د. الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٥٨.

(٢) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٢٠ - ١٢١.

(٣) ينظر للباحثة القرائن بين اللغويين والأصوليين،قرينة الإعراب، ص٤٥ - ٤٦.

العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»[1]. ويقول المبرد: «فالكلام كله (اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)، ولا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة»[2]. وذلك ينم عن وعي القدماء ببعض الأصول المشتركة بين اللغات؛ ولذلك قالوا أيضًا بتقسيم الألفاظ إلى (مفردة) كـ(السواد والبياض والإنسان والحيوان)، (ومركبة) كـ(الإنسان حيوان وعمرو أبيض)، يقول الفارابي: «وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم إلى سبعة أقسام عظمى: علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركبة وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب وقوانين تصحيح الكتابة وقوانين تصحيح القراءة وقوانين تصحيح الأشعار»[3]. إذن فالعرب قد قالوا بالعالمية والقوانين الكلية، التي نادى بها الدرس اللغوي الحديث. إلا أن العالمية عند القدماء ركزت على الجوانب الشكلية في اللغة، وجميع اللغات تحتوي على أقسام الكلم الثلاثة؛ لاعتمادها على تصنيف عقلي، ولا خلاف بين اللغات في هذا الشأن. وما يختص بالجوانب الموضوعية يختلف من لغة إلى أخرى[4].

٦. مآخذ النحو التقليدي:

بالرغم من كون النحو التقليدي ضابطًا للغة من حيث الصحة والخطأ، إلا أنه قد وُسم بكثير من المآخذ منها:

أ- تأثر النحو بالمناهج العقلية والفلسفية؛ مما أدى إلى صعوبته وتعقيده، هذا بالإضافة إلى كثرة مؤلفاته المترددة بين المختصرات المخلة، والمطولات والموسوعات المملة، مما تحتويه من تفاصيل كثيرة لا يفيد المتكلم أو السامع العلم بها.

---

[1] ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق الشيخ محمد محي الدين، ص١٤.

[2] المقتضب في علم العربية، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط٣، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ١/ ١٤١.

[3] نقلاً عن د. أحمد يافوت، في علم اللغة التقابلي، ص٩٤.

[4] السابق، ص٩٥ - ٩٧ بتصرف.

ب- كثرة التعليلات في القضايا النحوية، فهي إما تعليلات جدلية فلسفية ليس لها فائدة في عملية التكلم، وتضيف إلى النحو سمة الإغراب والجدل. وإما تعليلات تعليمية وهي التي تفيد في عملية التكلم، وهذا كله أثر للمنطق الأرسطي وعلم الكلام والفقه[1].

ج- يجعل القدماء قرينة الإعراب المحور الأساسي في التحليل اللغوي، وكأن النحو هو الإعراب. كما يجمعون في الإعراب بين اللفظ والمعنى؛ فيكون للكلمة الواحدة إعرابان: أحدهما (مُعربًا)، والآخر (مبنيًا)، كما هو الحال في إعراب المنادى العلم المفرد فهو مبني على ما يرفع به في محل نصب؛ فيجمع بين علامات البناء (الضم والألف والواو) هذا لفظًا. أما محلاً فيكون معربًا؛ لأنه في محل نصب على تقدير (يا محمد) أي (أدعو محمدًا)، فضلاً عما يحدث٩هذا التقدير من خلط بين الأسلوب الإنشائي وتحويله إلى خبري[2].

د- كثرة التأويل والتقدير في إعراب اللفظة الواحدة، فتتعدد العلامة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ﴾ (البقرة ٢٤٠) قُرئت (وصيةٌ) بالرفع على تقدير (كُتب عليهم وصيةٌ) وأيد الفراء[3] تلك القراءة على تقدير (ولتكن وصية) أو (أمرُنا وصيةٌ) وقُرئت بالنصب على تقدير أنه مصدر، والمصادر حقها النصب بدليل قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد ٤).

هـ- تعارض صحة الإعراب مع صحة المعنى: فقد يدعو المعنى إلى أمر، والإعراب يمنع منه، قالوا: والتمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب، وذلك كقوله تعالى:

---

[1] د. محمد عيد، نحو اللغة ونحو الصنعة، حوليات كلية دار العلوم، العدد ٩، ١٩٧٨م، ١٩٧٩م، ص٣، ٤.

[2] شرح المفصل، ١/ ١٢٨.

[3] الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ط/الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م، ١/ ١٥٦.

﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (الطارق ٨، ٩)، فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أن يتعلق بالمصدر الذي هو (رجع)، أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ فحينئذ يجعل العامل فيه فعلاً مقدرًا دل عليه المصدر[١].

و- احتكام النحاة في إعرابهم للنص القرآني على الأفشى والأشيع، وليس الأقيس، فإذا عجزت القواعد عن تفسير بعض المخالفات النحوية في النص القرآني، أوَّلوها بما يتناسب مع القواعد، بدلاً من أن يوسعوا قواعدهم لتشمل كل ما يرد في النص القرآني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه ٦٣)، فقد أكثر النحاة التأويل والتقدير فيها؛ لتفسير مجيء اسم (إنَّ) مرفوعًا[٢]. وكان حسبهم القول: (إن هذان) مثنى صيغة على لهجة بني الحارث بن كعب؛ إذ يكون المثنى عندهم لازم (الألف والنون) في جميع حالته الإعرابية، وهذه القراءة سبعية لا يجوز مخالفتها؛ لكون القراءة سنة متبعة[٣].

ز- كثرة الجدل الذهني العقيم حول مسائل النحو ونصوص الشواهد، ومن ذلك اختلاف النحاة مثلاً في عامل رفع الخبر، فمنهم من يرى أن (المبتدأ) رافع و(الخبر) رافع المبتدأ. ومنهم من يرى أن (الابتداء) هو رافع المبتدأ، والمبتدأ رافع الخبر. وفريق ثالث يرى أن (الابتداء) هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر، ومهما يكن من أمر الخلاف في هذه القضية فإنه لا يحقق نفعًا للطالب؛ ومن ثَمَّ فإبعاده أولى من إثباته في مجال الدرس[٤].

ح- كثرة المؤلفات النحوية وتنوعها بين (نحو الصنعة)، وهو ما عرف بالغموض والتعقيد

(١) البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٢) ينظر تفصيل هذه الآراء للباحثة القرائن بين اللغويين والأصوليين، قرينة الإعراب، ص٥٢ – ٥٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٦٦م، ٢/ ١٨٤.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٤٤.

وكثرة التعليلات، و(نحو اللغة)، وهو ما اتسم بالوضوح واليسر وبساطة التطبيق على النصوص الأدبية الراقية.

ط- الخلط بين تعلم العربية وتعلم القواعد، فالكثيرون لا يفرقون بينهما؛ ومن ثَمَّ يرجعون كل ضعف في اللغة العربية إلى قواعدها، فيطالبون بزيادة ساعات تدريس النحو أو تبسيط مؤلفاته أو كثرة التطبيقات ... إلخ، وكأن النحو هو اللغة. وتناسو أن النحو يمثل نظامًا واحدًا من أنظمة اللغة (صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالة)، هذا بالإضافة إلى ما ينمي المهارة والملكة اللغوية من المؤلفات الشعرية والأدبية والنصوص الراقية.

ى- تعدد مذاهب النحاة بين التمسك بالقديم والاستماتة (في الدفاع عنه)، ورفع راية الحديث ومناصرته. وهناك فريق آخر يحاول التوفيق بين الرأيين. وما يؤخذ عليهما أن كلاً منهما يشكك في مقدرة الآخر ويحاول الانتقاص منه وفقد الثقة فيه، وبين هذا وذاك يقع المتعلم في حيرة لا يدري إلى أي الرأيين ينتمي[1].

خصائص الدرس النحوي عند القدماء:

١- عُرِفَ لمصطلح النحو دلالات متعددة عند القدماء، فهو يشمل فنون العربية الاثنى عشر كـ(القواعد، الخط، قرض الشعر، الإملاء ... إلخ) تارةً، ويدل على علمي الصرف والنحو معًا تارةً، ويفيد دلالة العلاقات التركيبية داخل الجملة تارةً أخرى.

٢- اتبع القدماء المنهج الوصفي في استنباط القواعد النحوية؛ وذلك من خلال استقرائهم لغة العرب من مصادرها الأصلية (قرآنًا، حديثًا، شعرًا، نثرًا)، كما اعتمدوا على المنهج المعياري في تعليم القواعد وتلقينها؛ وذلك لأنهم كانوا معنيين بالصواب والخطأ في اللغة، حريصين على ما يجب أن يُتكلم به وليس ما هو موجود بالفعل من اللغة.

---

[1] د. حماسة عبد اللطيف، العربية ودور القواعد في تعليمها، ص٩٧ - ٩٨.

٣- تعد الجملة وحدة علم النحو؛ وذلك لكونها أقل وحدة فكرية يتم التواصل بها، و(الجملة) مرادفة لـ(الكلام) عندهم، والمراد بها كل كلام يفيد معنى تامًا حقيقة أو تقديرًا. وأقل ما يتكون من الكلام اسمان أو فعل واسم. وما يُعترض به من أنه توجد جمل لا تتكون من كلمتين فمردود عليه؛ وذلك لأنه غالبًا ما يكون هناك عنصر محذوف أو مستتر، وبالرجوع إلى البنية الأصلية يظهر المقدر.

٤- تختص الجملة في اللغات السامية بوجود علاقة ذهنية غير ظاهرة تربط بين المسند والمسند إليه. أما أكثر اللغات الهندية الأوروبية فتكون فيها رابطة لفظية تربط بين المسند والمسند إليه، يعبر عنها (بفعل الكينونة).

٥- يبحث النحو في المعاني النحوية وليست المعجمية، فما يهم عالم النحو كون الكلمة فاعلاً أو مفعولاً.

٦- حرص القدماء على استنباط القواعد النحوية من مصادر اللغة الأصلية (منقولة كانت أو معقولة)، والمقصود بـ(المنقولة) القرآن الكريم والحديث الشريف ولغة العرب شعرًا ونثرًا. أما (المعقولة) فالمراد بها القياس والإجماع والاستحسان ... إلخ؛ وذلك حرصًا على لغة القرآن من جهة، ولتعلم العربية لمن ليس من أهلها من جهة أخرى.

٧- تقوم الكتب النحوية بتفسير العلاقات التركيبية بين الجمل وتحليلها اللغوي وإن كانت لا تُكسب المتعلم الملكة والمهارة اللغوية.

٨- عرف القدماء أهمية النحو في مجال التطبيق قبل التنظير، وجمعوا بين العلم بالقواعد وتذوق جمال النصوص وتحليلها، وذلك من خلال: شروح المعلقات، كتب الأمالي، تفاسير القرآن كالمجاز لأبي عبيدة، فضلاً عن المؤلفات التي اتسمت بالجمع بين النظرية والتطبيق، (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة)، و (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجاني.

٩- تلتزم الجامعات والمؤسسات العلمية المنهج المعياري في دراسة النحو، وتعتمد فيه

على الحفظ والتلقين للقواعد دون ممارسة للتطبيق. كما أنه لم يقدم حتى الآن منهجًا جديدًا في درسه، بل اكتفوا بتقديم النقد لمنهجه القديم وبعض مسائله.

١٠- شيوع الفهم الخاطىء المعتقد أن النحو هو اللغة، ويغفل عن أنه مستوى واحد من مستويات اللغة؛ ولذا يرجع إليه كل عيب وضعف؛ ومن ثَمَّ وجدنا أكثرهم يحاولون تبسيطه وتسهيله ونقده، دون أن يدركوا أهمية التطبيق والتحليل اللغوي على دراسة القواعد النظرية.

١١- تعنت النحاة القدماء في كثرة التأويل والتقدير في النص القرآني، وذلك بتخيل أو تصور لاحتمالات غير موجودة في سطح الجملة وإنما يقدرونها في الأصل؛ محاولةً منهم للتوفيق بين القواعد المحدودة ومخالفة بعض النصوص القرآنية لتلك القواعد، فبدلاً من توزيع القاعدة يذهبون إلى كثرة التقدير والتأويل؛ مما يصعب أحيانًا كثيرة على الناشئة والمتعلمين.

١٢- كثرة فروع المسائل النحوية؛ وذلك من خلال تعدد الجوانب المتصلة بالقاعدة الواحدة؛ فلا يكفي مثلاً أن نقول: إن الجملة الاسمية مكونة من (مبتدأ وخبر)، ولكن علينا أن نحصي الصور المختلفة للجملة الاسمية كـ(الإفراد وغير الإفراد والتقديم والتأخير وحالات الاكتفاء بأحد الطرفين وحالات الاسم الصريح والمؤول وحالات التعريف والتنكير وأنواع الخبر وحالات الإثبات والتوكيد والاستفهام والنفي وحالات إضافة عناصر أخرى للإفادة كـ(الزمن والتحويل والتمني ... إلخ).

١٣- أدرك القدماء أن العلم بالقواعد النحوية وحده لا يكون بالسليقة أو الملكة اللغوية، بل يجب على من أراد اكتساب الملكة أن يعلم المفردات علمًا جيدًا، ثم يقوم بتطبيق قواعد الاختيار الدلالي بينهما، والقواعد النحوية التي تؤلف بينها في جمل مفيدة ذات دلالات معينة مختلفة، وبذلك تكتسب الملكة عن طريق التكرار لكل ذلك.

١٤- تعدد المصطلحات النحوية عند القدماء، ومن ذلك (الموقعية والحالة والعلامة)

فالفرق بينها لا يدركه إلا المتخصصون. ولما كانت المواقع متعددة، والحالات محدودة شغل أكثر من موقع حالة إعرابية واحدة، كشغل المبتدأ والخبر والفاعل لحالة الرفع، كذلك اختلفت العلامة لاختلاف الحالة؛ فحالة الرفع علامتها الضمة وما ينوب عنها، وحالة النصب علامتها الفتحة وما ينوب عنها... إلخ. ومن المؤلفات التي عنيت بتلك المصطلحات (الحدود للرماني والحدود للفاكهي). ومن هذه المصطلحات ما دخل في علم التفسير، الفقه، الحديث، علم الكلام ... إلخ. ومن ثَمَّ يجب الالتزام بملفوظ ومدلول تلك المصطلحات؛ لكونها تمثل جزءًا من التراث.

١٥- تأثر المنهج النحوي بالعلوم العقلية من فلسفة ومنطق وفقه. ولا شك أنه اكتسب شيئًا من منهج هذه العلوم، ولربما يكون هذا هو السبب في وسمه بالغموض والتعقيد في بعض أبوابه.

١٦- جمع القدماء في درس النحو بين غايتين هما: (التفسير والتعليم)، فالتفسير يُعنى بالتحليل اللغوي وهو منهج وصفي. أما التعليم فيُعنى بجانب التلقين والتدريس وهذا هو المنهج المعياري. كما تمثلوا المنهج الوصفي في مصدر السماع والرواية والمشافهة. أما المعياري فقد تمثل في القياس ونظرية العامل؛ وبذلك يكون النحاة قد جمعوا بين المنهجين.

ثانياً: الدرس النحوي عند المحدثين:

١- أهمية النظام النحوي:

مما لا شك فيه أن النحو يمثل قلب الأنظمة اللغوية؛ وذلك لكونه الرابط بين المفردات والكلمات لتكوين الجمل ذات المعنى التام؛ ولكون الأصوات المفردة والكلمات المستقلة لا تفيد معنًى تامًا. وهناك فرق بين (النحو واللغة)، فالنحو نظام من أنظمة اللغة المتعددة ويعد أهمها؛ مما أدى الكثيرين إلى اعتباره اللغة نفسها. وقد تقدم التنبيه على العلاقة بين (النحو والصرف)، فالنحو يمثل دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقة السياقية (السنتاجماتية) Syntagmatic Relation، في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقة الجدولية (البراديجماتية) Paradigmatic Relation[١].

وتنطلق دراسة النحو من كونه عنصرًا كامنًا تحت الصيغة الصوتية المنطوقة للجملة يعمل على تماسك وحداتها، ويعمل في الوقت نفسه على ربط الصيغة الصوتية الظاهرية بمعناها الدلالي، ويعطيها التفسير الأولي. ولابد أن يكون واضحًا أن كل جملة لغوية بها جانبان:

جانب ظاهري مسموع، وجانب آخر تحت هذا الجانب المنطوق المسموع هو النظام الثابت لذلك الأداء المتغير، وهذا النظام قد أطلق عليه مصطلحات عدة منها: (التركيب، القواعد، النظم والنحو)[٢]، وجميعها تعني بدراسة العلاقات بين الأبواب؛ إذن فالإعراب يكون مظهرًا للكشف عن تلك العلاقات، فإن قلنا: (ضرب زيدٌ عمرًا)؛ أدركنا أن (ضرب) فعل، (زيدٌ)

---

(١) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٢٩.

(٢) الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط دار الريان للتراث، د.ت، ص٧٩، ٢٢٩، ٣٠٨، ٣١٠، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٠٨.

فاعل، (عمرًا) مفعول به[1]؛ وهذه معانٍ وظيفية وأمثلة مفرداتية لأبواب نحوية.

٢- عناصر النظام النحوي:

تختلف اللغات في أنظمتها النحوية، وإن كان هناك اتجاه يحاول الوصول إلى قواعد كلية Universal Grammar تنطبق على أكثر اللغات، إلا أن هذا لا يمنع من وجود قواعد خاصة Particular Grammar بكل لغة على حدة وهذا الاختلاف يوجد في تركيب الجملة مثلاً، كما هو الحال في ظهور فعل الكينونة بين المسند والمسند إليه في الجملة الإنجليزية مثل: Right is might، أي الحق قوة؛ على حين لا يظهر هذا الرابط في العربية؛ لاعتمادها على الرابطة الذهنية. وهذا الاختلاف يعكس اختلافًا آخر في الفكر؛ لكون اللغة صانعة الحضارة ووعاء الفكر، إلا أن اللغات لا تتفاضل ولا تتناقد ولا يخطّئ بعضها بعض وإنما تعدد اتجاهات تراكيب الجمل يؤدي إلى تعدد أنماط الفكر[2]. فنظام العربية يتكون من عناصر نحوية هي:

أ- مجموعة من المباني الناتجة من النظامين (الصوتي والصرفي)؛ وهي فونيمات ومورفيمات بالإضافة إلى الفونيمات المميزة من (نبر، تنغيم وفصل).

ب- مجموعة من المعاني النحوية العامة كـ(الخبر والإنشاء والطلب). ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة كـ(الأبتداء والفاعلية والمفعولية ... إلخ).

ج- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المباني والمعاني، ومنها: (علاقة التخصيص وعلاقة الإسناد وعلاقة النسبة أو الإضافة ... إلخ).

د- مجموعة من القيم الخلافية التي تجمع بين كل اثنين متخالفين مثل: (الخبر والإنشاء) و(المسند والمسند إليه) و(المدح والذم) و(الأمر والنهي).

---

(١) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٢٦.

(٢) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٠٨.

هـ- مجموعة من القرائن التي تربط بين المعاني النحوية، ومنها: (الإعراب والصيغة والربط والأداة والرتبة والمطابقة والتضام والنغمة)[1].

ويمكن التمثيل على تشابك تلك العناصر من خلال مرحلتين:

أولهما: التعبير عن عددٍ ما من المعاني التي تمثل أفكارًا.

ثانيهما: بعض العلاقات التي تبين هذه الأفكار. فإذا قلت (الحصان يجري)، فهناك فكرة (الجري)، وفكرة (الحصان)، بالجمع بينهما تكونت جملة (الحصان يجري). وعند سماع هذه الجملة يقوم السامع بتحليلها إلى مكوناهما؛ لكي يقف على العلاقة التي تجمع بين تلك المكونات، ثم يؤلف بينها لتكوين الصورة اللفظية، وهذا التأليف هو محور اهتمام علم اللغة[2]، فقد يكون هذا التأليف خبرًا أو إنشاءً، والخبر منه المثبت والمنفي. أما الإنشاء منه (الطلب والاستفهام والتمني والرجاء)[3].

٣- مكونات الجملة:

وتعد الجملة وحدة النظام النحوي، وتتكون من مسند ومسند إليه. وأصغر وحدة فيها هي الكلمة، ويعرفها المحدثون بقولهم: «هي أية كلمة تأخذ مكانًا لها في تركيب أكبر». والمصطلح Immediate Constituent (المكونات المباشرة) يطلق على واحدة من كلمتين أو أكثر من كلمتين يتكون منها جميعًا تركيب ما. في جملة مثل: منازل هذا الرجل لونها أبيض، فهي تتكون من مسند إليه وتوابعه (منازل هذا الرجل) + مسند وتوابعه (لونها أبيض)، وإذا حاولت أن تفصل (هذا الرجل لونها) من العبارة السابقة وتعتبرها مكونًا مباشرًا

---

[1] د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٧٨،د. حبلص، من أسس علم اللغة، ص١١٤-١١٧ بتصرف.

[2] فندريس، اللغة، ص١٠٤ - ١٠٥.

[3] ينظر د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص٥٩ - ٦٢.

كان خطأً رغم ورود الكلمات في نفس التتابع السابق[1].

والجمل إما خبرية وإما إنشائية. فأما الخبرية فقد تكون مثبتة أو منفية مثل: (الرجل قادم)، (ليس الرجل قادم)، فالأولى تعد أصلاً Input، وبتحويلها إلى النفي والاستفهام تنتج جملاً فرعية Output. وهناك قوانين تحكم استنباط الجمل الفرعية من الأصلية، وتختلف باختلاف اللغات والظروف المحيطة بها[2]؛ إذن الجملة هي (تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية)، والكلمة عنصر داخل الجملة، والجملة تضم عددًا من الكلمات، مثال: (هل تريد هذا الكتاب) فيمكن للمتكلم أن يقف بين كل كلمة وأخرى وإن كان هذا لا يحدث في الكلام الطبيعي؛ ومن ثَمَّ تكون الكلمة: «وحدة في جملة تحدد معالم كل منها بإمكانية الوقوف عندها»[3].

٤- الاتجاهات النحوية الحديثة:

أ- الاتجاه البنيوي:

١- عرفنا مما سبق أن اللغة تتكون من مجموعة من العلامات، وكل علامة لها جانبان: (دال) هو المنطوق، و(مدلول) وهو المفهوم من اللفظ المنطوق، وعلاقة اعتباطية تجمع بينهما[4].

والنظام النحوي عند أصحاب هذا الاتجاه يتكون من عناصر داخلية Internal، وعلاقات خارجية External. أما العناصر الداخلية - ولها الصدارة - فتتمثل في

---

(١) ماريوباي، أسس علم اللغة، ص١٠٩.

(٢) السابق، ص١١٠.

(٣) ماريوباي، أسس علم اللغة ، ص١١٢، ١١٣.

(٤) ينظر الدرس اللغوي في القرن العشرين (مدرسة دي سوسير)

دراسة نظام اللغة الداخلي. أما العلاقات الخارجية فتتمثل في دراسة العلاقات القائمة بين اللغة وما يؤثر فيها مثل الحضارة والاجتماع والتاريخ وعلم النفس[1].

٢- يهدف الاتجاه البنيوي إلى إثبات مبدأ ثنائية التركيب داخل الجملة؛ ومن ثَمَّ حرص على دراسة العلاقات التي تربط المفردات بعضها ببعض والتي اصطلح عليها بمصطلح النظام البنيوي[2].

٣- حرص الاتجاه البنيوي على بناء قوانين نحوية كلية تحكم الظواهر اللغوية في صورة جديدة، فبدلاً من أن نقول: إن حرف الجر مثلاً يختص بالأسماء نقول: إن ظهور حرف الجر في جملة ما؛ لابد أن يصاحبه ظهور الاسم. وبدلاً من أن تقول: إن الصفة تتبع الموصوف تقول: إن ظهور الصفة يؤدي إلى ظهور الموصوف، فهذه العناصر (الحرف والاسم) لا تظهر أهميتها إلا من حيث علاقتها بغيرها داخل التركيب. كما أن هذه العناصر ليست قابلة للتحليل اللغوي في استقلالها وإنما هي قابلة للتحليل من حيث هي عناصر ذات علاقات محددة مع عناصر أخرى داخل بنية معينة في لغة معينة[3].

٤- دعا البنيويون إلى أن الجملة مكونة من مجموعة من العلاقات الأفقية، كقولهم: (الطالب ذاكر الدرس مساءً)، أو مجموعة من العلاقات الرأسية يجوز التبادل بينها مع صحة الاختيار؛ ومن ثَمَّ يجوز أن نقول: (محمد) بدلاً من (الطالب) في المثال السابق، كما يجوز أن نقول: (أكل أو شرب أو خرج) بدلاً من ذاكر في المثال نفسه؛ وكذلك الحال في المفعول فيجب اختياره بما يتفق مع اختيار العنصرين الأوليين (الفعل والفاعل)[4].

٥- حللوا اللغة بهدف الوصول إلى مكوناتها البنيوية التي تستعمل في التواصل.

---

(١) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٩٩ - ١٠٠.

(٢) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٠٢.

(٣) السابق، ١١٥ - ١١٦.

(٤) روبنز، الموجز في تاريخ علم اللغة، ص٣٢٠، د. حبلص، مقدمة في علم اللغة، ط دار الثقافة العربية، ١٩٩٧م، ص٣٢٤.

٦- قسموا الجملة إلى مسند ومسند إليه، وجعلوا الصدارة للمسند إليه ما لم توجد ضرورة لمخالفة ذلك. و(المسند إليه) هو ما يشير إلى معرفة سابقة لدى السامع. أما (المسند) فيضيف معنى جديدًا لم يكن معروفًا من قبل، وهذا لا يمثل إشكالاً في اللغات التصريفية كـ(التشيكية والعربية)[١].

٧- دعا هاليداي – وهو من أنصار البنيوية – إلى دراسة الفصائل اللغوية التي يُحتاج إليها في دراسة النحو الباطن لأية لغة، ويمثل النظام عنده التصور الأساسي في النحو؛ لأنه يقوم على مجموعة من الأنظمة تتشابك بعضها ببعض، وما يمثلها مجموعة من الوحدات النحوية، التي يختار منها المتكلم ما يلائم موضوع حديثه[٢].

ب- الاتجاه السلوكي (التوزيعي):

وقد جاء به أعلام الاتجاه الأمريكي في التحليل اللغوي فيرون أن لكل لغة نظامها التركيبي الخاص بها، وأن منهج التحليل المناسب تفرضه طبيعة اللغة نفسها[٣].

١- دعا أصحاب هذا الاتجاه إلى ما يعرف بـ(النماذج اللسانية) ومضمونها: أن كل إنسان يميل داخله إلى المخططات الأساسية التي تنظم لغته، أي أنه يحمل النماذج الممثلة لجميع الوسائل الفعلية التي تزوده بها اللغة لتؤمن له عملية التواصل.

٢- قدموا معيارًا للتوزيعية Substituation وهو يقوم على فكرة الإبدال والإحلال حيث تستبدل وحدة لغوية بأخرى في بيئة لغوية أكبر مثل فونيم في كلمة أو كلمة في جملة. مثال ذلك استبدال الفونيم /ق/ في كلمة قام بفونيم النون /ن/ في كلمة

---

(١) د. أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللغة، ط عالم الكتب، ١٩٩٥م، ص١٧٠.

(٢) د. محمود نحلة، علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، ط٢، ملتقى الفكر، ٢٠٠١م، ص٥٦ بتصرف.

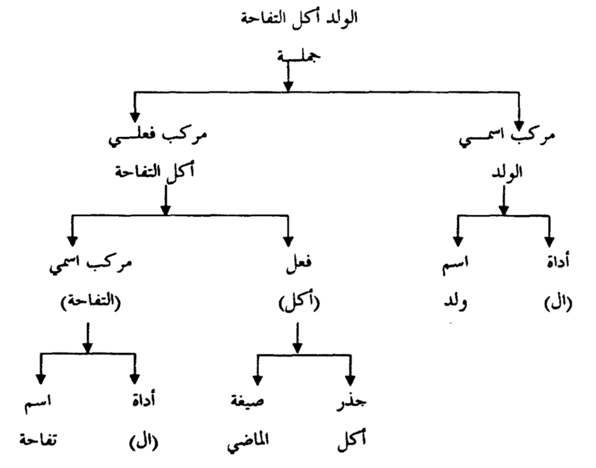
(٣) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١١٩.

نام، وإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة مثل: رأيت فرسًا[1].

٣- جاء هذا الاتجاه بما يعرف بـ(تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة)، ويعني به تقسيم الجملة إلى عناصر نحوية مركزية وأخرى لا مركزية. كما عد المورفيم أصغر وحدة لغوية لها معنى[2].

٤- الجملة عندهم تتكون من طبقات بعضها فوق بعض، وكل طبقة تحلل إلى عناصر أصغر فأصغر حتى نصل إلى أصغر عنصر فيها؛ تتحلل إلى المورفيمات ثم الفونيمات. ويعرف ذلك بـ(التحليل الشجري)[3] مثال:

الولد أكل التفاحة



---

(١) السابق، ص١٢٥.

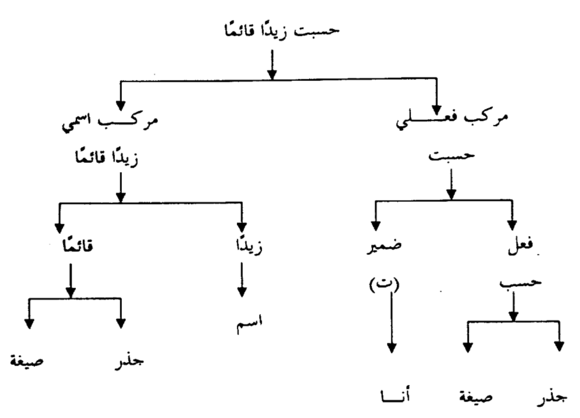
(٢) روبنز، الموجز في تاريخ علم اللغة، ص٣٣٦.

(٣) د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٢٥، ١٢٦.

الجملة ← أداة + اسم + جذر + صيغة + أداة + اسم.

ويتميز هذا التحليل بتوضيحه للمورفيم، وبيان حاله من حيث الاتصال والانفصال. كما يبين العناصر النحوية المكونة للتركيب.

مثال آخر:



الجملة ← جذر + صيغة + ضمير+ اسم + جذر + صيغة.

٥- والمعارضون للاتجاه الشكلي يأخذون عليه عدة مآخذ منها:

- إن هذا التحليل لا ينطبق على كل الجمل، بل إن هناك جملاً تستعصي عليه.
- لا يظهر هذا التحليل الغموض في الجمل التي لا يتضح معناها من عناصرها المباشرة، كقول: (ضربت زيدًا ضاحكًا) فلا يظهر إن كان (ضاحكًا) حال من الفاعل أو المفعول[1].

---

(١) مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٢٧، ١٢٨.

▲ يكتفي التحليل الشجري بالرصد الآلي للمكونات، ولا يقدم شيئًا عن علاقة العناصر بعضها ببعض.

▲ كما أن هذا التحليل يجعل الإنسان آلة أو حيوانًا؛ لقوله: إن الحدث اللغوي لدى الإنسان يكون استجابة Response لمثير Stimulus وأن الاكتفاء بهذا النوع من التحليل يُغفل القدرة الإبداعية Creativity في خلق اللغة، التي تجعله ينتج جملاً لا حد لها، ويفهم جملاً لم يسمع بها من قبل. هذا بالإضافة إلى أن المصطلحات التي شاعت عندهم كـ(المثير والاستجابة) مصطلحات فضفاضة خداعة، حاولوا من خلالها إكساب منهجهم صفة العلمية، بالرغم من أنها لا تشير مطلقًا إلى كيفية إنتاج الجمل الجديدة[1] التي لم يسمع بها المتكلم من قبل.

٦- حرص الشكليون على تحديد المورفيمات الحرة والمقيدة؛ لكي يتجنبوا الغموض في التعريفات الفلسفية والتقليدية لأقسام الكلم؛ ولكي تُحل أيضًا مشكلة تعقد الوحدات اللغوية في مستوياتها المختلفة مثل الكلمة والجملة[2].

ج- الاتجاه التحويلي:

١- حاول (تشومسكي) أن يتجنب الاعتراضات التي وجهت إلى المنهج السلوكي لـ(بلومفيلد)؛ وذلك من خلال المبادئ والأصول التي اعتمد عليها في منهجه التحويلي التوليدي Transformational of Generative، والذي اهتم فيه بالقدرة الإبداعية لدى المتكلم والتي تمكنه من إنتاج وفهم جمل لا حد لها . ودلل على ذلك بقدرة الطفل على إنتاج جمل تحويلية صحيحة لم يسمع بها من قبل. كما تجعله قادرًا على تميز الجمل الصحيحة من غير الصحيحة نحويًا، وهو يرجع هذه

---

(١) السابق، ص١٢٩.

(٢) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٢٧.

المقدرة إلى ما يعرف بـــ(الملكة الفطرية)، وهو متأثر في ذلك بمنـــهج الفلاســـفة العقليين كـــ(ديكارت)؛ ومن ثَمَّ وصف بالعقلانية واتهم من قبله بالمادية[1].

٢- ركز تشومسكي على الجمل التحويلية الصحيحة، وعدها مناط التحليل اللغوي إذ يقول معرفًا اللغة بأنها: «جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصـــحيحة في لغـــة معينة»[2]. ونلاحظ تركيز تشومسكي على مصطلح (جمـــل نحويـــة صـــحيحة)؛ لاعتبار النحو هو قلب الأنظمة، والموجه لجميع مستويات الدرس اللغوي؛ وبهـــذا يكون للنحو عنده معنى شامل يتصل بالجانب التجريدي.

٣- ويعد مصطلح التوليد Generation موضحًا لقدرة الإنسان غير المحدودة في إنتاج جمل نحوية صحيحة لا حد لها. كما يشير إلى الدقة والوضوح المستفادين من مناهج العلوم الرياضية التي تأثر بها تشومسكي. وهذه القدرة التوليدية هي التي اصـــطلح عليها بـــ(القدرة التحتية) Underlying Competence والتي تتمثل في البنيـــة العميقة Deep structure. أما الأداء الفعلي للغة فيعرف بمصـــطلح Surface structure وهذان المصطلحان هما حجر الزاوية في النظرية النحوية التحويلية[3]. وربما يكون الأداء غير صحيح؛ لعدم مطابقته للكفاءة أو القدرة اللغوية.

٤- الجملة عند تشومسكي تتكون من بنيتين: الأولى بنية عميقة Deep structure، والثانية البنية السطحية Surface structure. والمراد بالأولى بنية التركيب المجردة وغير الظاهرة التي يمكن تمثيلها برسم بياني يُظهر العلاقة بين الكلمات. وهي البنية التي تسمح بالتفرقة بين الجمل الغامضة نحويًا ودلاليًا. أما المراد بالبنيـــة الســـطحية فهي: بنية التركيب الأقرب إلى الكلام المنطوق أو المسموع، والتي لا تسمح بإزالة

---

[1] مدارس اللسانيات – التسابق والتطور، ص١٥٤ – ١٥٥، محاضرات في علم اللغة، ص١٦٣.

[2] مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٣٠.

[3] جفري سامسون، مدارس اللسانيات، ص٦٠، محاضرات في علم اللغة، ص١٦٢، د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٣١.

اللبس النحوي أو الدلالي من خلال التركيب السطحي[1].

٥- الجمل - عند أنصار هذه النظرية - نوعان هما: جملة أساسية (جملة نواة): وهي التي يمكن أن يصاغ منها عدة جمل في البنية السطحية. وجملة فرعية: وهي الجملة التي تصاغ من جملة النواة. ويحدث ذلك من خلال حذف أو استبدال أو إضافة عناصر نحوية إلى جملة النواة، ونمثل على ذلك بالجملة الأساسية (الولد أكل الطعام) فيصاغ منها عدة جمل فرعية مثل: (أكل الطعام الولد والطعام أكله الولد وأُكل الطعام ... إلخ)[2].

كما يمكن من خلال الربط بعناصر نحوية مختلفة إنتاج جملة واحدة من عدة جمل مثل: (الله الذي لا يُرى خلق العالم المرئي)، فهي مكونة من ثلاثة جمل (الله لا يُرى - خلق الله العالم - العالم المرئي). وقد جمعت بروابط عطف فكونت جملة واحدة[3].

د- مقارنة بين الاتجاهين السلوكي والتحويلي:

(١) كان البنيويون يعتمدون على النصوص المدونة موضوعًا للدرس. على حين اهتم التحويليون بدراسة قدرة المتكلم على فهم وإنتاج جمل جديدة لم يُسمع بها من قبل.

(٢) اعتمد البنيويون على وصف اللغة بمستوياتها المختلفة كما هي موجودة بالفعل؛ ومن ثَمَّ استخدموا منهج الاستكشاف. أما التحويليون فقد اعتمدوا على الحدس والتخمين وإجراء التجارب لتقويم الفروض المتضاربة.

(٣) سعى البنيويون إلى وصف وتصنيف العناصر المكونة لكل لغة مدروسة. أما

---

[1] مدارس اللسانيات - التسابق والتطور، ص١٤٦، د. أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللغة، ص١٦٢.

[2] مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٣٤.

[3] د. أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللغة، ص١٦٣ - ١٦٤.

التحويليون فقد استهدفوا وصف بنية كل جملة، ومعرفة الخطأ والصواب من الجمل، والجمل النواة وغير النواة، وبنية الجمل غير المتناهية.

(٤) رأى البنيويون أن لكل لغة بنيتها الخاصة بها على حين يبحث التحويليون عن القواعد الكلية، التي يمكن تطبيقها على أكبر عدد من اللغات الإنسانية.

(٥) هذا فضلاً عن إهمال البنيويين للمعنى المقامي (السياقي) دون المعنى اللفظي. بينما اعتنى التحويليون بالمعنى (اللفظي والسياقي) واتصالهما بالصوت؛ لأهميته في التحليل اللغوي[1].

٥- غاية الدرس النحوي عند المحدثين:

١- عرفنا من خلال العرض السابق أن المدارس اللغوية الحديثة كـ(الوصفية) كان لها أثرٌ كبيرٌ في توجيه النقد لنحاة العربية لالتزامهم بالمعيارية. كما كان بظهور الاتجاه الشكلي والتحويلي أثرٌ على التقليديين، إلا أنه أثرٌ حميدٌ؛ للشبه الواضح بين المنهج التحويلي ومنهج القدماء ولاسيما في القول بالتقدير والتأويل للوصول إلى البنية العميقة للتركيب السطحي؛ ومن ثَمَّ كان في ظهور المنهج التحويلي رد اعتبار للنحاة التقليديين.

٢- تهدف الاتجاهات النحوية الحديثة إلى تفسير اللغة ووصف بنيتها في جميع مستوياتها؛ ومن ثَمَّ توصلوا إلى بناء نظريات كلية تنطبق على كل اللغات تقريبًا.

٣- تفرق هذه الاتجاهات بين الجمل الأساسية والمتتابعات التي تمثل جملاً، والمتتابعات التي لا تمثل جملاً.

٤- يعتني المحدثون بتحليل البنية النحوية لكل جملة؛ لكونها الموجه لباقي البنى.

---

[1] ر. هـ. روبنز، الموجز في تاريخ علم اللغة، ترجمة أحمد عوض، ط الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٧م، ص٣٥٥- ٣٥٦.

٥- الاهتمام بسليقة المتكلم اللغوية والتي تمكنهم من الأداء الصحيح، ثم تحليلها للوصول إلى القواعد العميقة التي يستعملها كلٌّ من المتكلم والسامع، وهو ما يعرف بـتلمس القواعد العقلية الكامنة داخل المتكلم والسامع[1].

٦- استعانوا بمناهج العلوم الإنسانية، كـ(المنهج الاجتماعي، المنهج السلوكي، المنهج الفلسفي العقلي)؛ مما أكسب الدراسة اللغوية سمة العلمية بما فيها من الدقة والضبط.

٧- تحليل الجمل النحوية في شكل معادلات رياضية تجريدية، لا تفرق بين لغة ولغة.

٨- الالتزام بمفهوم المصطلحات النحوية واللغوية على اختلاف مناهجها، وتنسيق التواصل بين المؤسسات والأجهزة العلمية المعنية بالترجمة والتعريب، حتى لا ينتج ترجمات مختلفة بمصطلح واحد؛ فيؤدي ذلك إلى الاضطراب والبلبلة.

٩- الوقوف على الفروق بين تركيب الجمل، والاستفادة من ذلك في تعليم اللغة القومية وكذلك اللغة الثانية. كما يستفاد من ذلك في الترجمة من لغة إلى أخرى[2].

٦- خصائص الدرس النحوي عند المحدثين:

١- اعتنى المحدثون بـ(التحليل اللغوي)؛ فجاء الوصفيون الأوربيون بنظرية متقدمة في علم الأصوات، والفونولوجيا. كما جاء البنيويون بآراء جديدة في نظرية المروفيم، وحاولوا إحلاله محل مصطلح الكلمة؛ لتجنب التعريفات الفلسفية والغامضة لأقسام الكلم عند القدماء.

٢- اهتم المنهج التحويلي بدراسة النحو؛ لكونه هو قلب الأنظمة اللغوية؛ ولأنه يفسر البنية العميقة لكل بناء سطحي. كما أنه يوضح العلاقة بين الصيغة المنطوقة والمعنى الدلالي.

---

(١) د. حماسة عبد اللطيف، العربية ودور القواعد في تعليمها، ص٩٧ - ٩٩.

(٢) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٠٨.

٣- تختلف اللغات في بنيتها التركيبية، وهذا الاختلاف يعد صورة لاختلاف الفكر؛ لأن اللغة وعاء الفكر. إلا أن هناك قواعد مشتركة بين اللغات جميعًا. كما أن هناك قواعد خاصة بكل لغة دون الأخرى.

٤- لا يفاضل المحدثون بين لغة ولغة في تركيبها، وإنما يسعون إلى استنباط قواعد كلية تتعامل مع جميع اللغات بمعيار واحد.

٥- تعد الجملة وحدة الدرس النحوي، وهي تمثل تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية. و(الكلمة) أصغر وحدة في الجملة، وتمثل عندهم كل مورفيم يدخل في تركيبٍ أكبر يصح الوقوف عليه.

٦- اعتنى البنيويون بدراسة العلاقة التي تجمع بين المفردات؛ لأداء معنى تام. كما نظروا إلى مكونات الكلمة واحتوائها على دالٍ ومدلول.

٧- تتكون اللغة عندهم من مجموعة من العلاقات الأفقية، يعبر بها عن تراص الكلمات بعضها بجوار بعض. وعلاقات رأسية يصح الاستبدال بينها وهو ما يعرف بالتوزيعية، ويمثل النظام هنا التصور الأساسي في النحو؛ لأنه يقوم على مجموعة من الأنظمة تتشابك بعضها ببعض، ويمثلها مجموعة من الوحدات النحوية، التي يختار منها المتكلم ما يلائم موضوع حديثه.

٨- قُسمت الجملة عند الشكلانيين إلى عناصر مركزية وأخرى لا مركزية، وحددوا (المورفيم) الذي هو أصغر وحدة لغوية لها معنى.

٩- جاء البنيويون الأمريكيون بالتحليل الشجري، الذي يبين المفردات داخل التركيب وإن كان لا يظهر العلاقة بينها، فيعمد إلى رصد الكلمات رصدًا آليًا لا يحرص فيه على المعنى السياقي أو المقامي؛ لذلك هاجم التحويليون هذا التحليل؛ لأنه أغفل قدرة الإنسان الإبداعية على خلق وفهم جمل نحوية صحيحة. كما أنه جعل الإنسان آلةً أو حيوانًا.

١٠- عمد التحويليون إلى المنهج الفلسفي العقلي، وتأثروا به في آرائهم؛ ومن ثَمَّ فطنوا

إلى القدرة العقلية الإبداعية للمتكلم في بناء جملة وفهمها وإدراك صحيحها من خطئها، ورفضوا مصطلحات علم النفس الفضفاضة، التي تبعد عن التجريب والتجريد؛ ومن ثَمَّ تخالف المنهجية العلمية.

١١- يمثل مصطلحا (الأداء والقدرة) حجر الزاوية في النحو التحويلي، ويتصل أولهما بالبنية المنطوقة والأداء الفعلي للمتكلم. أما ثانيهما فيتصل بالقدرة التحتية في بناء الجملة المنطوقة، واصطلحوا على الأولى بالبنية السطحية والثانية بالبنية العميقة.

١٢- والجمل نوعان أيضًا: جمل النواة، وأخرى فرعية، ويتم توليد الجمل الفرعية من خلال الحذف أو الاستبدال أو الإضافة في عناصر جملة النواة. كما يمكن صوغ جملة واحدة من عدة جمل مستقلة؛ وذلك من خلال الروابط السياقية.

١٣- عمد التحويليون إلى الحدس والتخمين والفروض؛ للوصول إلى البنية العميقة، على حين اكتفى الوصفيون بدراسة الشكل الخارجي للجملة؛ ومن ثَمَّ انتهجوا منهج الاستكشاف.

ظواهر نحوية مشتركة بين القدماء والمحدثين:

أولاً: ظاهرة الحذف:

يُعد الحذف ظاهرة لغوية عامة تقع في أكثر اللغات؛ حيث يميل الناطقون إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية التي يمكن فهمها من سياق الكلام، وإن كان وقوعها في العربية أكثر وضوحًا لميلها إلى الإيجاز والاختصار، وقد شمل الجوانب اللغوية الثلاثة: (الصوتي والصرفي والتركيبي).

والحذف يصيب العنصر الأساسي في الجملة، كما يصيب أيضًا المكملات فيها، وهو يقع على جميع أقسام الكلم (حروف وأسماء وأفعال بالإضافة إلى الجمل والتراكيب). وعلى مذهب التحويليين يقع الحذف في البنية السطحية، وبإثبات البنية العميقة يمكن التوصل إلى العنصر المحذوف مع اختلاف الدواعي لذلك[1]. مع وجود الدليل على المحذوف لفظيًا كان أو معنويًا، يقول ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكلف بعلم الغيب في معرفته»[2]؛ ومن ثَمَّ سنعرض لقواعد الحذف، مبينين أوجه الشبه والاختلاف بين النحو العربي والنحو التحويلي في دراسة هذه الظاهرة.

---

(1) د. فكري محمد أحمد، التقدير عن سيبويه والمنهج التحويلي، مقالة من مجموعة مقالات مهداة للمستشرق الألماني (فيشر)، تحرير د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٣٥٣.

(2) ابن جني الخصائص، ٢/ ٣٦٠.

أولاً: قواعد الحذف الإجبارية:

القاعدة الأولى: الحذف التبادلي للعنصر المكرر:

تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار؛ ومن ثَمَّ حرص القدماء على حذف كل عنصر يمكن أن يُستدل عليه من التركيب، ومن ذلك حذف الفاعل المكرر ويسمون ذلك إضماراً؛ لكون الفاعل يعد ركنًا أساسيًا في التركيب، والقرينة هنا تتمثل في سبق ذكره أولاً، ومنه قوله - ﷺ - : «لا يزني من يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[1]، والتقدير: (ولا يشرب الشارب) بدلالة ما سبق في (لا يزني من يزني) والقرينة هنا (الاستلزام)؛ لأن (يشرب) يطلب (شارب)، وكذلك لتقدم نظيره في الحديث. ومنه قول العرب: (ما قام وقعد إلا زيد)؛ على أنه من الحذف لا من التنازع[2]. فأصل البنية العميقة: (ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد) ولتماثل الفاعلين في الجملتين حذف من الجملة الثانية لسبق ذكره في الأولى؛ فكانت البنية السطحية: (ما قام وقعد إلا زيد).

أ- ولا خلاف في حذف العنصر المكرر بين كونه متقدمًا أو متأخرًا، فمن حذفه متقدمًا ومتأخرًا في آن واحد ما يلي[3]:

1- The scene - of movie - was in Chicago.

مشهد الفيلم كان في شيكاغو.

2- The scene - of the play - was in Chicago.

مشهد المسرحية كان في شيكاغو.

3- The scene - of the movie and play - was in Chicago.

---

(1) متن البخاري، بحاشية السندي، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ٣٢١.

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٢٧٠ وما بعدها.

(3) تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعه مجيد الماشطة، منشورات عيون، ط الدار البيضاء، ط النجاح الجديدة، ١٩٨٧م، ص٥٢.

مشهد الفيلم والمسرحية كانا في شيكاغو.

فإذا تأملنا الأمثلة السابقة لاحظنا أن هناك عنصرين مشتركين بين الجملتين البسيطتين الأولى والثانية، وأردنا صوغ جملة واحدة من هاتين الجملتين كان حتمًا علينا حذف أحد العنصرين المتماثلين، فكان المُخْرَج الذي ظهر في الجملة الثالثة. إذن نفهم من كل تركيب سطحي يشتمل على عنصرين معطوفين خبرهما واحد أن هناك عنصرًا محذوفًا من التركيب الثاني؛ لوجود نظيره في التركيب الأول؛ وبذلك تكون البنية السطحية التي ظهرت في الجملة الثالثة هي مُخرج البنية العميقة للجملتين الأولى والثانية منفردتين.

ب- وتنطبق هذه القاعدة عند التحويليين على الصفة أيضًا إذا وردت متماثلة بين جملتين، فهم يرون أن الجملة التالية:

1- Richard is as stubborn as our father.

ريتشارد عنيد مثل أبينا.

مكونة في بنيتها العميقة من جملتين هما:

2- Richard is stubborn.

ريتشارد عنيد.

3- Our father is stubborn.

أبونا عنيد.

فحذفت الصفة stubborn من الجملة الثانية، فكان المُخْرَج في الجملة الأولى[1].

القاعدة الثانية: حذف الكينونة من الإسناد:

وتجيز هذه القاعدة حذف رابط الكينونة، اسمًا كان أو فعلاً وهو المعبر عنه في الإنجليزية بـ(Verb - to be) وفي الفرنسية بـ(Ètre) وفي الألمانية بـ(Siev) من الجملة

---

(1) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م، ص١٥١، والباحثة، قواعد الحذف والمنهج التحويلي، مجلة كلية الآداب، عدد ٤٩، الإسكندرية ٩٩/ ٢٠٠٠م، ص٧ وما بعدها.

الاسمية البسيطة، ويرد التركيب هنا مكونًا من مسند إليه ومسند، ولا خلاف بين أن يكون المسند مفردًا أو شبه جملة، فنقول: (زيدٌ مجتهد - الكتاب على الطاولة) فالتحويليون متفقون على أن هناك ضميرًا رابطًا بين ركني الإسناد يقدر بـــ(كائن أو موجود) في الجملة البسيطة؛ فتكون البنية العميقة لهاتين الجملتين السابقتين:

١- ج ←——— مسند إليه + رابط الإسناد + مسند.

ج ←——— زيد + يكون + مجتهد.

٢- ج ←——— مسند إليه + رابط الإسناد + مسند.

ج ←——— الكتاب + موجود + على الطاولة.

ويؤكد وجود رابط الإسناد في الجملة البسيطة ظهوره عند النفي، ويظهر ذلك من التطبيق على المثالين السابقين، وهما: (لم يكن زيد مجتهدًا و لم يوجد الكتاب على الطاولة)[1].

وإن كان من الممكن في النحو التقليدي أن يقال: (ما زيدٌ مجتهدًا ولا كتابٌ على الطاولة) وذلك بحذف رابط الكينونة لفظًا وإثباته عقلاً؛ ولذلك نجد النحاة التقليديين يقدرونه عند تعلق شبه الجملة به، كما يحذف خبر (لا النافية للجنس) إذا أريد به مجرد الوجود، فقولنا: (لا إله إلا الله)، الخبر محذوف تقديره: (موجود).

---

[1] د. محمد علي الخولي، قواعد تحويلية، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م، ص١١٥، وللباحثة، قواعد الحذف والمنهج التحويلي، ص٢١ وما بعدها.

ثانياً: القواعد الاختيارية:

القاعدة الأولى: حذف الفاعل في صيغة المبني للمفعول:

وفيها يحول الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، مع جواز حذف الفاعل الحقيقي[1]، ونمثل على ذلك بالمثال الآتي:

1- Joanna hit the ball.

جوانا تضرب الكرة[2].

ج ←——— مركب اسمي + مركب فعلي.

وينقل المفعول قبل الفعل وحذف الفاعل مع تطبيق القوانين المورفيمية الصوتية يكون مُخْرَج الجملة السابقة كما يلي:

1- The ball was hit by Joanna.

ضُرِبَت الكرة بواسطة جوانا.

والملاحظ إمكان حذف (by) وما بعدها؛ لقول التحويليين: إن الفاعل يوجد قبله حرف جر في البنية العميقة، فإذا ظهر في البنية السطحية كان ظهوره طبيعيًا، ويستدلون على ذلك بصيغة المبني للمجهول[3].

أما عند التقليديين فغالبًا ما يُحذف الفاعل لأغراض بلاغية، كالجهل به، كما في قولهم: (سُرِقَ المتاع) أو للإيجاز كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (النحل ١٢٦)[4]، أو للمماثلة محافظة على السجع، مثل: (من طابت سريرته حُمِدَت

---

(١) د. محمد علي الخولي، قواعد تحويلية، ص١٣١.

(٢) محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص١٨١، ١٨٢.

(٣) د. محمد الخولي، قواعد تحويلية، ص١٣٣.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ١١٩.

سيرتُه) وبإثبات الفاعل المحذوف من البنية السطحية يتأتى شكل الجملة في البنيـــة العميقـــة بقولهم: (سُرِقَ المتاع) إشارة إلى الفاعل المحذوف للجهل به وناب المفعول منابــه، فأخـــذ وظيفته وعلامته ومعناه، وكذلك المراد من قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، أما إذا قيل: (من طابت سريرته حَمَدَ الناس سيرته) أدى ذلك إلى الخروج عـــن الســـجع، وإن كان ظهور الفاعل الحقيقي لا يُخلُّ بمعنى الجملة نحويًا، مما أدى إلى الحكم على تلك القاعدة بالاختيارية، ولا شك في تقارب النحو التقليدي والنحو التحويلي في تلك القاعـــدة، إلا أن هناك فرقًا بين النحوين، فـــ(النحو التحويلي) يجوِّز إظهار حروف الجر المقترنة بالفاعـــل في صيغة المبني للمجهول، اعتمادًا على رأيهم القائل بأن كل محور أو فاعل حقيقـــي يســـبقه حرف جر في البنية العميقة. على حين لا يجيز (النحو العربي) إظهار حرف الجر أو الوساطة في البنية السطحية للجملة المبنية للمجهول، فيقال: (كُتِبَ الدرس من زيد) عند التحويليين، و(كُتِبَ الدرس) عند النحاة التقليديين، ولا فرق بين الفعل المتعدي اللازم في البناء للمفعول، فيقال: (ضُرِب زيد) و(جُلِسَ على المقعد) و(صِيمَ رمضان) و(وُجِدَ أمام الأمير) ... إلخ.

القاعدة الثانية: حذف المفعول:

يرى التحويليون أن المفعول كثيرًا ما يُحذف إن كان مفهومًا من السياق، أو لـــدى موقف معين[1]؛ ومن ثَمَّ فلابد للأفعال الواردة في هذه القاعدة أن تكون متعديـــة؛ لكـــون المفعول لابد منه لوقوع الفعل عليه، ونرمز لهذه القاعدة بالمعادلات الآتية:

ج ←—— فعل + فاعل + مفعول.

ج ←—— ١ + ٢ + ٣.

وبحذف المفعول وهو العنصر (٣) يكون مخرج المعادلة السابقة:

---

[1] د. محمد الخولي، قواعد تحويلية، ص١٢٣.

ج ←——— فعل + فاعل.

فإذا قلنا: (شرب فلان فسكر)[1]. فُهِم من السياق أن المفعول محذوف؛ فكانت البنية العميقة على النحو التالي:

شرب فلان خمرًا فسكر

ج ←——— فعل + فاعل + مفعول + جملة.

ونلاحظ صحة الجملة نحويًا مع إثبات المفعول، مما جعل حذفه هنا اختياريًا؛ ولذلك عرف هذا النوع من الحذف بـ(الاختصار)[2]. إلا أن هناك أفعالاً لا يجوز حذف مفعولها لتقيد المعنى به.

أما النحاة التقليديون فقد أجمعوا على جواز حذف المفعول سواء أكان الفعل متعديًا لمفعول واحد أم لمفعولين؛ وذلك لكونه من الفضلات؛ إلا أنهم اختلفوا في وجود الدليل فمنهم من يرى جواز حذفه وإن لم يتوفر الدليل عليه[3]، ومنهم من يشترط وجود الدليل، وهو الأكثر[4]. ونحن نُقِرُّ الفريق الثاني الذي يشترط وجود الدليل؛ حتى لا يؤدي الحذف إلى اللبس والغموض، ويؤكد ذلك أن هناك مواضع لا يجوز حذف المفعول فيها، نحو قولهم: (ضربت زيدًا) ردًّا على من سأل: (من ضربت؟)؛ لأن الجواب متعلق بذكر (زيد)، فلا يجوز حذفه، وكذلك في (الحصر)، نحو قولهم: (زيد ضربته) لا يجوز حذف الضمير؛ لأن حذفه يؤدي إلى وقوع (زيد) مفعولاً به، وهو في العبارة مبتدأ[5].

---

(1) د. ريمون طحان، الألسنية العربية (النحو – الجملة – الأسلوب)، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م، ص٨٤.

(2) د. فكري محمد أحمد، التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلي، ص٣٥٥.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٦٠٣.

(4) ابن جني الخصائص، ٢/ ٣٦٠.

(5) ابن عقيل، شرح الألفية، ٢/ ٤٦٠، ٤٦١، مغني اللبيب، ٢/ ٦٣٣، ينظر مزيد من الإيضاح للباحثة، قواعد الحذف والمنهج التحويلي، ص٣٢ وما بعدها.

ثانياً: الزيادة بين القدماء والمحدثين:

١- الزيادة والمنهج التحويلي Addition :

من المعروف أن النحو التحويلي اتفق مع النحو التقليدي في كثير من الأصول والفروع؛ وذلك لاعتمادهما على الطبيعة الإنسانية؛ فكلا النحوين تعاملا مع اللغة على أنها عمل عقلي يختص به الإنسان دون غيره من المخلوقات، وهذه الأهمية لا تنحصر في كون اللغة مجموعة من الإشارات المنطوقة أو المكتوبة فحسب، ولكنها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك فهي تتكون من شقين:

أولهما: متصور في الذهن ويعرف بـ(البنية العميقة) Deep Structure.

وثانيهما: يتصل بالجانب المنطوق أو المسموع والمعبر عنه بالأصوات والكلمات وهو ما يُعرف بـ(البنية السطحية) Surface Structure، وما بين البنيتين يُعرف بـ(قانون التحويل) Transformational rule عند التحويليين و(التقدير) عند التقليديين.

فإذا نظرنا إلى قضية الزيادة[1] نجدها قد لاقت كثيرًا من عناية كلتا المدرستين، فالتحويليون يشيرون إلى أن هناك تركيبات نظمية قد ظهر فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق وإنما تفيد وظيفة تركيبية ما؛ ومن ثَمَّ تُعد لونًا من ألوان الزخارف، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو (there و it) في:

1- <u>There</u> is a hippopotamus in that corn field.

يوجد <u>هناك</u> سيد قشطة في حقل القمح ذاك.

---

[1] وقد عبر القدماء عن مصطلح الزيادة بمصطلحات عدة منها الصلة والحشو عند (الكوفيين) واللغو، بالإضافة إلى الزيادة عند (البصريين) فإذا اختص بالتركيب القرآني سُمي (تأكيدًا) أو صلة أو إقحامًا. ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣/ ٧٠ - ٧٢.

2- There are many people out of work.

يوجد هناك أناس كثيرون بدون عمل.

فكلمة there لا تقدم دلالة في العمق هنا، وإنما هي فاعل (سطحي) للفعل الموجود في الجملة، أي أنها من الزيادة؛ ومن ثَمَّ فإن التركيب في الجملتين هو:

1- A hippopotamus is in that corn field.

يوجد سيد قشطة في حقل القمح.

2- Many people are out of work.

يوجد أناس كثيرون بدون عمل.

وكذلك استخدام كلمة it في نحو:

- It is Penelope that took my book.

إنه هو (بنيلوب) الذي أخذ كتابي.

فـ (it) هنا زيادة في التركيب لأنها تقدم فقط فاعلاً في بنية السطح[1] فإن التركيب الأصلي في الجملة السابقة يكون الآتي:

- Penelope took my book.

بنيلوب أخذ كتابي.

٢- الزيادة والنحو التقليدي:

أما النحاة التقليديون فقد اختلفوا في تعريف (الزيادة) قديمًا وحديثًا، وغاية ما يستخلص منها: أنه هو الذي يمكن الاستغناء عنه، في الغالب، فلا يتأثر المعنى بحذفه، وربما لا يستغنى عنه، فيكون معنى زيادته هو: تركه مهملاً لا يؤثر في غيره ولا يتأثر بغيره، سواء كان أصله مُهملاً مثل: (لا النافية) الزائدة، أم كان في أصله عاملاً، مثل (كان) الزائدة[2].

---

[1] د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص١٥٤، ١٥٥.

[2] د. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ١٩٩٦م، ١/ ٦٦.

وعلى هذا قد يكون العنصر الزائد ذا عملٍ في أصله مثل (لا) وإنما ورودها زائدة راجـــع إلى اعتراضها بين شيئين متلازمي المعنى، كالخافض والمخفوض مثـــل: (جئـــت بـــلا زاد)، و(غضبت من لا شيء)، وعلى رأي البصريين يرون أنها زائدة أفادت دلالـــة التوكيـــد[1]، وكذلك عرّف ابن هشام الزيادة قائلاً: «فاعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شـــيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة (لا) في نحو: (غضـــبت مـــن لا شيء) وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة (كان)»[2]، وعلى هذا يُفهم أن العنصر الزائد ليس دائمًا غير مفيد لمعنى وإنما منه ما لا يستغني الكلام عنه مثل (لا) في المثال السابق، ومنه ما يضيف دلالة إضافية لمعنى المضي المستفاد من (كان) الزائدة، ومنه مـــا لا يفيد إلا دلالة التوكيد وتقوية معنى الجملة كما في قولهم: (لا يستوي الحـــق ولا الباطـــل) وعلى هذا فقد التفت التقليديون[3] إلى أن الزيادة لا تقتصر على نوع من الكلمـــات دون غيرها، وإن كان ورودها يكثر ويشيع في قسم أكثر من غيره، فهي ترد مع (الأسماء)، نحـــو زيادة ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر في نحو قولهم: (زيدٌ هو المجتهد) فيعبر عنـــها بالمعادلـــة الآتية:

مبتدأ + ضمير فاصل زائد + خبـــر

ويمكن أن تحلل على أن الضمير مبتدأ وما بعده خبر، ويمثل على النحو التالي:

مبتدأ أول + مبتدأ ثان + خبـــر

خبـــر المبتدأ الأول

وقد ترد الزيادة أيضًا في الأفعال، ولا يُزاد من الأفعال إلا ما كان دخوله كخروجه

---

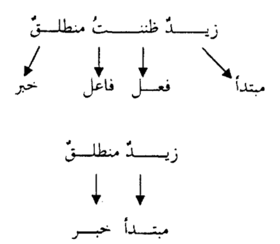
(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢٤٥.

(2) السابق، ١/ ٢٤٥.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيـــروت، د.ت، ٢/ ٢٦٧ - ٢٧٠ بتصرف.

في التركيب فلا يضيف معنىً جديدًا نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا ⟵ ما أحسنَ زيـــدًا) وأفادت (كان) هنا دلالة المضي وكذلك تُزاد الحروف كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء ١٥٥)، فقد استدل على زيادة (ما) بإعمال (الباء) الجارة في (نقضـــهم) ولو كان لــ(ما) موضع من الإعراب ما عملت (الباء) هذا العمل.

كما تُزاد الجمل في نحو قولهم: (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)؛ وإنما رفعت (منطلقٌ) لكونهـــا خبرًا للمبتدأ (زيد) وأقحمت الجملة (ظننتُ) فألغيت عن العمل فإذا تقدمت الكلام ما جاز إلغاء عملها[1].



والشكلان يدلان على أن (البنية السطحية): (زيـــــدٌ ظننـــــتُ منطلـــقٌ) هي التي تنتج من (البنية العميقة): (زيـــــدٌ منطلـــقٌ) وهما لهما الموقع الإعرابي نفسه، والجملة (ظننـــتُ) لها وظيفة دلالية فربما تعني الشك في انطلاق زيد.

وعلى الرغم من أن الزيادة واردة في جميع أقسام الكلم، فإنها أكثر ورودًا في الحروف والضمائر[2].

[1] د. محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، ص٢٨٠، ٢٨٢ بتصرف.

[2] ينظر تفصيل ذلك للباحثة الزيادة في الفكر النحوي، حوليات كلية الآداب، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص٩، ١٠.

٣- زيادة الحروف:

وهي قسمان: زيادة محضة وأخرى غير محضة.

أما الزيادة المحضة فهي التي لا تجلب معنىً جديدًا، وإنما تؤكد وتقوى المعنى العام للجملة، كالذي يفيده تكرار تلك الجملة كلها، سواء أكان المعنى العام إيجابيًا أم سلبيًا، ولهذا لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ولا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه[1]. وقد وردت أمثلة كثيرة للحروف الزائدة في لغة القرآن الكريم: والقول بالزيادة يُنسب إلى النحو ولا ينسب إلى القرآن؛ ذلك بأن الزائد إنما هو زائد على أصل التركيب، فللجملة أركانها ومكملاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد عن مطلب الصحة والإفادة، وقد قال النحاة: «إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى إذا جاءت الزيادة توكيدًا للمعنى»[2].

حروف الجر الزائدة:

وأكثر ما يُزاد من حروف الجر (الباء) و(اللام) و(مِنْ) بشروط ذكرها النحاة. أما الباء فهي تزاد بين الفعل والفاعل نحو: ﴿أَحْسَنَ بي﴾ (يوسف ١٠٠)، وهي زيادة واجبة. على حين يرى الزمخشري أن (الباء) هنا بمعنى (إليَّ) والمعنى (أحسن إليَّ) وهو ما يُعرف بـ(تعاقب) بعض حروف الجر مكان بعضها[3].

وأما زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى باللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء ٧٩)، فهي زيادة غالبة، ودخول (الباء) هنا قد أفاد شدة الارتباط بين الفعل (كفى) والفاعل (الله)، وذلك أقوى من

---

[1] د. عباس حسن، النحو الوافي، ٢/ ٤٥٠.

[2] ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣٠٥.

[3] الزمخشري، الكشاف، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ٢/ ٥٠٦.

الارتباط بين المتضايفين، ودخول (الباء) على هذا النحو يدل على أن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره[1].

أما زيادها قبل المفعول، وهو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة ١٩٥)[2]، فـ(الباء) فيه زائدة، والمعنى: (لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة) والذي يدل على زيادها هنا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل ١٥)[3].

وتزاد (الباء) بكثرة في خبر النواسخ مقيدة بشروط ذكرها النحاة تتمثل فيما يلي:

أ- وجوب نفي الخبر مع بقاء هذا النفي، وعدم نقضه بإلا.

ب- أن يكون الخبر صالحًا للاستعمال في الكلام الموجب، غير مقصور على الكلام المنفي.

ج- ألا يكون الخبر واقعًا في الاستثناء[4].

وتزاد مع بعض الأفعال الناسخة أكثر من بعض فتكثر في خبر ليس كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر ٣٦)، ويليها اقترانها بخبر (ما الحجازية)، ثم يلي ذلك باقي النواسخ المنفية وإن كان المفسرون قد استفادوا معاني إضافية من زيادة (الباء) في آية الزمر، إذ يقول الزمخشري: «وهنا دخلت (الباء) مع خبر (ليس) في هذا المقام تأكيدًا على كفاية الله سبحانه وتعالى لنبيه - عليه الصلاة والسلام - دحضًا لدعاوي المشركين

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوني ود. أحمد النحولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣/ ٢٦١.

[2] الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٣٧.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٢٤.

[4] النحو الوافي، ١/ ٥٩١.

بإيذاء آلهتهم له»[1].

وكذلك زيادتها قبل خبر (ما الحجازية) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (هود ٢٩)، كما تُزاد بين الفِعْل المُسْنَد لِنُون النسوة والتوكيد المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ (البقرة ٢٢٨)، وأصل الكلام: وليتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيدًا للأمر، وإشعارًا بأنه مما يجب أن يُتَلَقَّى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن للأمر بالتربُّص، فهو يخبر عنه موجودًا ... وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضًا فضل توكيد، ولو قيل: ويتربص المطلقات، لم يكن بتلك الوكادة ... وفي ذكر الأنفس تهييج لهن على التربص وزيادة حث[2].

وأما زيادة (اللام):

فهي للتوكيد بين الفعل المتعدي والمفعول، كما في قول الشاعر (ابن ميادة الرماح بن أبرد):

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ... مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[3]

- وبين المتضايفين نحو: (يا بُؤس لِلحَرْب) والتقدير: (يا بُؤس الحَرْب)[4].
- كما تُزاد لتقوية عامل تأخر عن موضعه، كما في قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف ١٥٤).
- وكذلك تزاد (اللام) الداخلة على المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾

---

[1] الزمخشري، الكشاف، ٣/ ٣٤٧.
[2] الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٧٠، ٢٧١ بتصرف.
[3] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢/ ٢١ بالحاشية.
[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٢١٠.

(الحشر ١٣)؛ لإفادة توكيد مضمون الجملة، فإذا دخل عليها أحد الحروف الناسخة استوجب ذلك نقل (اللام) من المبتدأ إلى الخبر لئلاّ يتوالى حرفا توكيد[1]، كما في قولهم: (إنّ زيدًا لَمُجتهد).

- وتتعدد الأخبار التي تدخل عليها (لام الابتداء)، فقد يكون الخبر مفردًا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (إبراهيم ٣٩)، أو جملة فعلية في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (النحل ١٢٤)، أو شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم ٤)[2].

وأما (مِنْ) فتزاد بشروط هي[3]:

- أن تكون مع النكرة، عامة في غير الموجب.

وزاد (الأشموني) مع شرط النفي إضافة ما يشبهه من النهي، نحو: (لا يَقُم مِنْ أحد) والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ (الملك ٣)[4]، على حين أجاز (الأخفش) زيادة (مِنْ) في الإيجاب، كما في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (نوح ٤)، ففسرها على الزيادة[5].

وقد نص بعض النحاة على زيادتها مع الإيجاب في مواضع قياسية منها: مع تمييز (كم الخبرية) إذا كان مفصولاً منها بفعل متعدٍ، لم يستوف مفعوله فتجيء (مِنْ) وجوبًا، لكي لا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي وهي في هذه الصورة الواجبة زائدة[6]، ومن ذلك قوله

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٣٠٠.

(٢) السابق، ١/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ١٢.

(٤) الأشموني، في حاشيته، ٢/ ٢٢٨.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ١٣، الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ١/ ١٠٥.

(٦) النحو الوافي، ٢/ ٤٦٢.

تعالى: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (الأنبياء ١١) وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الدخان ٢٥)، ومنه قول زهير بن أبي سُلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِيءٍ، مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[1]

ومنه قوله - ﷺ -: «رحم الله امرأً أصلح من لسانه».

ولزيادة (مِنْ) مواضع:

الأول : مع المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (هود ٦١).

الثاني : مع الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (يس ٤٦).

الثالث: مع المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرسَلْنَا مِن رَّسُولٍ﴾ (النساء ٦٤)[2].

وإذا دخلت (مِنْ) الزائدة في الكلام أفادت معنيين:

الأول : استغراق الجنس وتوكيده، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، كالنكرة المختصة بالنفي، نحو: (ما جاء مِنْ أحد)، فزيادتها هنا لمجرد التوكيد.

والثاني: إعادة التنصيص على العموم؛ ذلك لأن قولك: (ما في الدار رجل) بدون زيادة (مِنْ) يحتمل نفي الجنس أو نفي الوحدة؛ ولذلك جاز أن تقول: (ما في الدار رجل بل رجلان)؛ ولما دخلت (مِنْ) في التركيب على سبيل الزيادة: (ما في الدار مِنْ رجل) نصت على العموم، و لم يبقَ في التركيب دلالة تخرجه عن هذا العموم[3].

---

(١) مغني اللبيب، ١/ ٣٢٣.

(٢) الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمود نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص٢١٩ - ٢٢٠.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٤٢٥، ينظر مزيد من الإيضاح للباحثة، الزيادة في الفكر النحوي، ص١٣-١٥.

الفصل الخامس
الدرس الدلالي
بين القدماء والمحدثين

أولاً: الدرس الدلالي عند القدماء:

١- أهمية الدلالة:

من المعروف أن المعنى أو الدلالة هي الغاية التي يستهدفها كل متكلم، فاللغة ليست ضوضاء ترسل بلا هدف، وإنما ترمي دائمًا إلى معنى يستفاد منها، وقد اهتم القدماء بالمعنى اهتمامًا كبيرًا ولاسيما علماء أصول الفقه؛ وذلك لاعتمادهم عليه في فهم النص الشرعي واستنباط الحكم الفقهي. كما اهتم البلاغيون بالمعنى من خلال (علم البيان)، الذي هو محصلة (علم البديع، علم المعاني) ويعرفونه بقولهم: «إنه اسم جامع لكل شيء كشف لك عن قناع المعنى أو هو الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»[1]. والدرس الدلالي هو محصلة الدرسين الصرفي والنحوي بالإضافة إلى الصوتي كما أن الدرس النحوي يمثل جزءًا من المعنى الدلالي؛ ومن ثَمَّ يُعرِّف القدماء المعنى بقولهم: «هو الدلالة المستفادة من تراكم سلسلة من الوحدات المتعالقة على نسق معين ونظام محدد لأداء معنى معين»[2]. وهذا أحد أنواع المعنى وهو ما يُعرف بالمعنى الوظيفي Functional Meaning، وهناك معنى معجمي وهو الذي يُستفاد من معاني المفردات في المعجم. أما المعنى النحوي فهو المستفاد من علاقة الوحدات بعضها ببعض، كأن تقول: إن (زيد) فاعل في قول القائل (حضر زيد). وقد قسم ابن جني الدلالة النحوية إلى ثلاثة دلائل مرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب قوتها وهي (دلالة لفظية ودلالة صناعية ودلالة معنوية)، وقد جمعها في كلمة (قام) فقد دل لفظه على مصدره، ودل بنائه على زمانه، ودل معناه على فاعله[3]. وقد عُدّت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، طه المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ١/ ٧٥، ٧٦

[2] د. حبلص، من أسس علم اللغة، ١٢٧ - ١٢٨.

[3] ابن جني، الخصائص، ٣/ ٩٨.

حيث إنها وإن لم تكن لفظًا فهي صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها وقد اصطلح (السيوطي) على تسميتها بـــ(دلالة التضمين)، كما أطلق على الدلالة المعنوية مصطلح (دلالة اللزوم)[١]؛ إذًا الدرس الدلالي يدرس معاني الكلمات[٢].

٢- عناصر الدلالة:

والمعنى يتأثر بعناصره المتعددة (الصوتية والصرفية والنحوية والتركيبية):

أ- فأما الصوتية فتتمثل في النغمات المختلفة التي يكتسبها اللفظ نتيجة تغير مواضع النبر والتنغيم، وما يؤديه من اكتساب دلالات جديدة تخرج عن الطلب مثلاً إلى التحقير والإهانة، كما في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان ٤٩)، وذلك من الوقف على (ذق) والضغط على (العزيز الكريم). كما أفاد الطلب دلالة التهديد والوعيد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (العنكبوت ٥٥)[٣].

ب- أما الصيغة الصرفية فيتأثر بها المعنى أيضًا ويظهر ذلك من تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة، فصيغة (فعيل) قد تقوم بوظيفة صيغة (فاعل)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقـــرة ٢٠)، فـــ(قدير) هنا بمعنى (قادر)، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الله له قدرة بها فعل ويفعل ما يشاء على وفق علمه واختياره[٤]، وقد تأتي بمعنى صيغة (مفعل) كمـــا في

---

[١] الاقتراح، ص٣٨.

[٢] د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص٤٤.

[٣] الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم للإمام محب الله بن عبد الشكور، ط١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٢٢هـــ، ١/ ٤١٧.

[٤] القرطبي في تفسيره، ١/ ١٩٤.

قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (البقرة ١١٧)، أي مبدعها[1]. كما قد تدل صيغة (فاعل) على معنى صيغة (مفعول) كما في قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود ٤٣)، أي لا معصوم وما هذا إلا اعتمادًا على السياق اللغوي في تحديد وظيفته.

ج - أما الجانب التركيبي فيجب مراعاته اعتمادًا على وظيفة الكلمة فيه، ومن ذلك تغير رتبة الكلمة فتتغير وظيفتها كما في (طارد القطُ الكلبَ) و (طارد الكلبُ القطَ)[2]. وكذلك يُعتمد على المعنى النحوي في فهم المعنى الدلالي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء ٩٨)، فقد فهم بعض الصحابة أن مَن عَبَد الملائكة والمسيح يدخل في هذا العموم، فأنكر الرسول - ﷺ - ذلك، وبيَّن أن (ما) تكون لغير العاقل، فكيف يُحكم بها على العاقل؛ ووصف ذلك بأنه جهل بلغة العرب، وبيَّن أن المراد من (ما) هنا (الأصنام)[3].

د- ويضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة المعنى المعجمي، فدلالة الكلمة المفردة تتأثر من حيث دلالتها على المفرد أو الجمع، ويظهر ذلك في دلالة لفظ (الريح)، فيرد مفردًا في سياق العذاب ومجموعًا في سياق الرحمة؛ فيعلل (ابن القيم) ذلك بأن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهاب والمنافع، فإذا هاجت منها ريح نشأ لها ما يقابلها وما يكسر ثورها[4]، فينشأ من تدافعها رِيحٌ لطيفة تنفع الحيوان والنبات، أما في حال العذاب

---

(1) د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٤٠٥.

(2) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص١٣.

(3) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، عني بطبعة محمد عبد الله دراز، ط المطابع التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٦هـ، ٣/ ٢٧٩.

(4) ابن القيم، بدائع الفوائد، ط القاهرة، دار المطابع المنيرية، د.ت، ١/ ١١٨.

فإذا هي تأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء ولا يعارضها غيرها حتى تنتـــهي إلى حيث أُمِرَتْ.

٣- من الظواهر الدلالية:

وقد تناول القدماء ظواهر دلالية مختلفة، فكانـــت الرســـائل اللغويـــة الخاصـــة في موضوعات معينة هي النواة الأولى في تاريخ الدرس الدلالي، فمنـــها رســـائل في الشـــجر، وأخرى في الحجر، وثالثة في العسل، ورابعة في خلق الإنسان. ثم توالى جمع هذه الرســـائل وتنظيمها في كتب معينة، مع رصدها في معجمات متخصصة عُرفت بالمعاجم الموضوعية[1] ومن أوائل اللغويين الذين اهتموا بالدلالة (ابن جني) فقد حرص على دراسة الاشتقاق الأكبر الذي رأى فيه إمكانية صياغة ألفاظ متعددة من أصل واحد، تدل هذه الألفاظ على معـــنى مشترك بينها، ومن ذلك (كـــ- ل - م) (كـــ - م - ل) (م - ل - كـــ) (م - كـــ - ل) (ل - م - كـــ) (ل - كـــ- م) مبيِّنًا المستعمل منها والمهمل موضحًا دلالتها علـــى معنى القوة والشدة[2]. وبالرغم من أن هذا الفن قد عُرِف عند بعض السابقين علـــى (ابـــن جني)، كـــ(الخليل بن أحمد وأبي على الفارسي)، إلا أنه لم يصطلح عليه إلا عند (ابن جني)، هذا بالإضافة إلى تناوله موضوع العلاقة بين اللفظ والمعنى، أنواع الدلالات، وأصل اللغـــة أتوقيفٌ هي أم اصطلاح؟ والحديث عن (سياق الحال) الذي كان له السبق فيه على فـــيرث نفسه.

---

[1] ومن هذه المؤلفات: (الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت ٢٢٤هـــ، وتهـــذيب الألفـــاظ لابـــن السكيت، والمعاني الكبير لابن قتيبة الدنيوري، ت ٢٧٦هـــ، وفقه اللغة للثعالبي، ت ٤٣٠هـــ، والمخصص لابـــن سيده)، ينظر د. حبلص، علم اللسان العربي، ص٢٢٧، ٢٢٨.

[2] ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٣٦، ١٣٧.

٤- أهمية السياق اللغوي وأثره في الدلالة:

وقد التفت القدماء إلى السياق اللغوي وغير اللغوي؛ وذلك لأهميتهما في الوصول إلى المعنى المراد من التركيب، ولا يتوقف ذلك على العناصر اللغوية فقط، بل يعتمد أيضًا على المقام المحيط للجملة وحال المتكلم والمخاطب، طبيعة الموضوع ... إلخ. والمراد بالسياق عندهم هو المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة، أو في الجملة. وسنعرض لجهود القدماء فيما يلي:

أ- انتبه (الجاحظ) (ت ٢٥٥هـ) إلى أهمية السياق وعناصره ومقوماته التي أوصلها إلى ستة عناصر هي: (اللفظ والإشارة والحركة التي تدل على العدد والخط والنِّصبة (الحال) والصوت)، وفي ذلك يقول: «وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نِصبةً»[(١)].

ويقول في موضع آخر موضحًا أن الصوت من عناصر السياق فيقول: «والصوت هو آلة اللفظ والجوهرُ الذي يقوم به التقطيع وبه يُوجَد التأليف ولن تكون حركات اللسان لفظًا ولا كلامًا موزونًا ولا منثورًا إلا بظهور الصوت»[(٢)]؛ وبذلك يحيط (الجاحظ) علمًا بالسياق ويسبق المحدثين في جعل السياق معتمدًا على اللفظ والإشارة والصوت والحال، وهو ما عُرف بالسياق اللغوي وغير اللغوي.

ب- كما التفت (ابن جني) إلى السياق، وفسره بأنه توافق معنى الكلمة مع معاني الكلمات الأخرى في التركيب الذي وُردت فيه هذه الكلمة، ومثّل على ذلك بكلمة (الساق) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ﴾ (القلم ٤٢)، فلفظة (الساق) هنا تعني شدة الأمر، كقولهم: (قد قامت

---

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/ ٧٦.

(٢) السابق، ١/ ٧٩.

الحرب على ساق)[1]. وليس المراد بها العضو المعروف من بدن الإنسان.

ج- ثم جاء (الجرجاني) فأبدع نظرية النظم، وأوضح أن السياق هو ترتيب الألفاظ في الجملة، وتأليفها بحيث تأتلف مع ترتيب هذه الألفاظ ومعانيها في النفس والذهن والعقل، وقد تناثرت أقواله في كتابيه: (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) فعبَّر البلاغيون عن توافق اللفظ مع المعنى بعبارتهم المشهورة (لكل مقام مقال)، وعبَّر عن مدى الارتباط بين الكلمات بعضها ببعض، ومناسبتها للسياق والمقام الذي تذكر فيه بقوله: «النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم، وذاك أن من شأن الإضافة الاختصاص فهي تتناول الشيء من الجهة التي تختص منها بالمضاف إليه، فإذا قلت: (غلام زيد) تناولت الإضافة (الغلام) من الجهة التي يختص منها (زيد) وهو كونه مملوكًا»[2].

كما بيَّن (عبد القاهر الجرجاني) أثر السياق الثقافي في التفريق بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، وذلك من خلال الوقوف على معتقدات المتكلم، وقد أظهر ذلك من خلال تعليقه على قول الصلتان العبدي:

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغداةِ ومَرُّ العشي[3]

فيذكر أن الحكم على قائل هذا البيت من حيث المجاز أو الحقيقة يرجع إلى العلم باعتقاد التوحيد، وذلك إما بمعرفة أحوالهم السابقة. فلو ثبت من معتقداته نسبة هذه الأفعال للزمن، فـ(التعبير حقيقي)، في حين أنه إذا ثبت اعتقاده للإسلام، فإن نسبة هذا الفعل إلى الدهر مجاز للتعبير عنه.

---

[1] الخصائص، ٣/ ٢٥١ وما بعدها.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، ط محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٢٣٤.

[3] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط المدني، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٣٥١.

د- كما تعد أسباب النـــزول عنصرًا يعتمد عليه في معرفة المراد من الآية، ومن ذلــك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة ١٤٣)، فقد نص المفسرون على أن المقصود بـــ(الإيمان) في الآية هو (الصلاة) بالرغم من الفرق المعجمي بين الإيمان والصلاة؛ والذي دعاهم إلى ذلك معرفة سبب نــزول الآية فيرون أن (ابن عبـــاس) - ﷺ - لما وُجِّه رسول الله - ﷺ - إلى الكعبة، قالوا: كيف بمن مات قبل التحويل من إخواننا فنـــزلت[1]. وبذلك يكون سؤال الناس عن شأن الذين ماتوا قبل تحويل القبلة للبيت الحرام سياقًا يستوجب أن يكون المراد من الإيمان هو الصلاة، اتفاقًا مع إرادة المستفهم.

هـ- أما الأصوليون فقد أدركوا أثر قرائن السياق في فهم النصوص الشرعية؛ لاســتنباط الأحكام الفقهية، وهذه القرائن قد تكون لفظية؛ وذلك يتطلب إحاطــة المــتكلم والسامع بدقائق اللغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام ١٤١)، وقد يكون إحالة على دليل العقل، كما في قوله تعـــالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف ٢٥)؛ فالعقل يخرج من هذه الأشياء ذات الله وصـــفاته، وقـــد تكون قرائن حالية كـــ(الإشارة والرمز والحركات والسوابق واللواحق) وهـــي لا تدخل تحت الحصر[2].

ونستنتج مما سبق، أن السياق عند القدماء يشمل: تركيب الألفاظ وتنسيقها، بحيث تترتب الكلمة اللاحقة على ما قبلها من كلمات، وترتبط كل كلمة في التركيب بكل كلمة سابقة عليها، كما يشمل الإشارة، كـــ(الإشارة بالعين أو بالحاجب أو بالمنكب أو بالعصا

(1) الزمخشري، الكشاف، ١/ ٣١٩، وينظر مزيد من الآيات التي تفسر بناءً على معرفـــة أســـباب النـــــزول، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢٧.

(2) الغزالي، المستصفى، ١/ ٣٣٩، ٣٤٠، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، ط دار الحديث، د.ت، ٣/ ١٢.

أو بالسيف)، وكذلك دلالة الحال والمقام، وأن للسياق أيضًا التأثير الجمالي للكلمة في داخل التركيب، كما يشمل طريقة إخراج الصوت من تفخيم اللفظ وتمطيطه، والتنغيم والنبر، وكذلك التوافق الدلالي بين دلالة الألفاظ وما في التركيب من ألفاظ أخرى ذات معان معينة، ويضاف إلى ذلك الارتباط النفسي بين حال المتكلم وانفعالاته عند إلقاء حديثه.

٥- وسائل الترابط السياقي:

أ- التماسك السياقي:

وقد عبر عنه (عبد القاهر الجرجاني) من خلال نظرية النظم ومضمونها «أن لا نَظْم في الكلم ولا ترتيب حتى يَعْلَق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»[١]، وهذا الترتيب الذي يقول به(عبد القاهر) بين الكلمات في السياق هو أساس التماسك بينها حتى إنه جعله شرط البلاغة، وهو يعتمد على المعنى الوظيفي للعنصر من حيث الدور الذي يؤديه في التركيب، فإذا قلنا: (ضرب محمد عليًا) فجاءت ضرب بصفة الغائب فلزم كون (محمد) فاعل و (علي) مفعول فدل على معنى التعدية الذي وصل من الفعل إليها[٢].

ب- التوافق السياقي:

وهو ما يُعرف بـ(المطابقة في النوع والعدد والإعراب والتعريف والتنكير والشخص) من حيث التكلم والحضور والغيبة، وأكثر ما يكون هذا التوافق بين (المبتدأ والخبر) و(التابع والمتبوع) و(الفعل والفاعل) فنقول: (محمد قائم) لا قائمان ولا قائمون و(قائم محمد

---

(١) دلائل الإعجاز، ص٥١.

(٢) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٣٨.

الفاضل) لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء و(قـام هـو نفسـه) لا أنفسـهما ولا أنفسهم[1].

ج- التأثير السياقي:

وهو ما يُعرف بـ(تأثير اللفظ في الإعراب والدلالة). قد عبر عنه (ابـن مضـاء القرطبي) بقوله: «(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمع بينهما ولو جزم لنهى عـن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهى عن أكل السمك ووجب له شرب اللبن»[2]. فـ(ابن مضاء) هنا يجعل الاختلاف في الحركات اختلافًا في المعاني الدلالية ولو أنصف لجعلها لاختـلاف الوظيفة النحوية التي يؤديها فعل (تشرب) في الجملة سواءً أكانت هذه الوظيفـة عطفًـا أم استئنافًا فاختلاف الوظيفة مؤثر في الجملة إلى حد كبير. ونخلص من ذلك إلى أن ما يجعـل السياق مترابطًا، إنما هي ظواهر تفرق بينه وبين نسق من الكلمات، التي لها مجرد المجـاورة بلا رابط.

٦- معايير السياق اللغوي:

أ- اختيار اللفظ المناسب للمعنى:

واللفظ المناسب هو اللفظ الأوفق في مكانه وقد مثل له (ابن جني) في تفسيره لقولـه تعالى: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ (القمر ٤٢)، فـ(مقتدر) هنا أوفق من (قادر) من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ[3].

---

(1) السابق، ص٢٤٠.

(2) ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص١٤٧.

(3) الخصائص، ٣/ ٢٦٥.

ب- ترتيب الألفاظ وتتابعها:

ويقصد بالترتيب هنا أمران:

الأول: ترتيب الألفاظ طبقًا لترتيب الفكرة التي يؤديها السياق في التركيب.

الثاني : ترتيب الألفاظ طبقًا للوظيفة النحوية التي يقوم بها كل لفظ في سياق باقي الألفاظ.

وقد أحاط (عبد القاهر) بهذا المعيار علمًا وفهمًا فيشير إلى أن الكلم يترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، وهذا ما عرف بترتيب المعاني مع الألفاظ، ولما كانت المعاني لا تتبين إلا بالألفاظ وكان لا سبيل لها إلا بترتيب الألفاظ، فكفوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، وقالوا: «هذا لفظ متمكن، وذلك لفظ نابٍ»[1].

ج- نظم الألفاظ:

يقوم نظم الألفاظ في السياق اللغوي على أمرين:

أولهما : مراعاة ارتباط الكلمة في النص بما قبلها وما بعدها.

ثانيهما: مراعاة النظام النحوي في (نظم الألفاظ وصياغة التراكيب). وقد أوضح ذلك (عبد القاهر) فيما يُعرف بـ(نظرية النظم)، إذ يقول: «إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بعلم أنها خدمٌ للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[2].

د- اختيار الصيغ الصرفية المناسبة:

مفهوم الصيغة الصرفية لا يقتصر على كونها مشتقة من مادة أخرى، ولكنها تحمل معانٍ متنوعة منها: (الطلب والمبالغة والتعظيم ...إلخ).

فالصيغة الصرفية تُكسب الكلمة معنىً زائدًا عن معناها المعجمي، ويضاف إليها السوابق

---

[1] دلائل الإعجاز، ص٥١ بتصرف.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٥١.

واللواحق التي تضيف دلالات جديدة، ومن ذلك (يستفتونك) فـــ(الياء) دالة على المضارعة و(السين) أفادت الطلب و(الواو) دالة على الجمع و(النون) دالة على الرفع و(الكاف) دالـــة على الخطاب[1].

هـــ- تفاعل اللفظ مع غيره من الألفاظ:

وهذا يعني أن النص اللغوي يعد نسيجًا متداخل الخيوط، لا يدري من أين يبتدئ ولا إلى أين ينتهي وهو متلاحم الأنسجة، ولا يكون ذلك إلا بائتلاف الألفاظ مـــع معانيهـــا فيكون اللفظ دالاً على حق معناه ومن ذلك قول بشار:

كـأنَّ مثـارَ النَّقْـع فـوْقَ رؤوسِـنا وأسـيافُنا ليـلٌ تهـاوَى كَواكبـهُ

فالبيت يمثل وحدة لغوية مترابطة الكلمات، متآلفة الأركان؛ ومن ثَمَّ لا يجوز الفصل بـــين هذه الألفاظ ومعانيها وترتيبها لإفادة الصورة الجمالية المرادة[2].

٧- السياق غير اللغوي:

أ- قد التفت القدماء إلى السياق غير اللغوي وأثره في دلالة النص، ومنهم (سيبويه) إذ أكثر من ذكر مواضع مختلفة في كتابه تعتمد على غيرها من العناصر أو حذفها، وألمـــح إلى دور المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجري فيه هذا الكلام؛ ولذلك نجده يعبر عـــن قول: إنه محال تارة وحسنًا تارة أخرى، وما هذا إلا استحضار للموقف الكلامي الذي يرد فيه النص مثل: (أنا عبد الله منطلقًا)[3].

فيحكم عليها (سيبويه) بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجل من إخوانك أو

---

[1] ينظر مزيد من التفصيل للباحثة، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٣٢٣.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٣٩.

[3] سيبويه، ٢/ ٨١.

معارفك وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر، فقال هذه الجملة؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، و لم يقل (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية لأن (أنا) علامة للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. وهذه الجملة نفسها تكون حسنة إذا كان الناطق بها رجل خلف حائط مثلاً، وفي موضع تجهله فيه فقلت: (من أنت) فقال: (أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك)، فالذي فصل بين الجملتين هو السياق الملابس للكلام[1].

ب- كما التفت (ابن جني) إلى أهمية عناصر السياق غير اللغوي من خلال حديثه عن قرينة المشاهدة؛ فيقول: «ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتًا، فتقول: (القرطاس والله) أي (أصاب القرطاس) فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيفٍ في يده (زيدًا) أي اضرب زيدًا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به»[2].

ج- كذلك اعتنى الأصوليون بقرائن السياق المقامي، وهو يعني عندهم الإشارات والإيماءات والحركات ... إلخ؛ يُعلم بها مراد المتكلم، وكذلك ما يتصل بالكلام من الظروف المحيطة من البيئة. وقد أوضح الإمام الغزالي كل عناصر السياق المقامي فيقول: «يُعلم بعلم ضروري يحصل عن قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات من المتكلم، وتغيرات في وجهه، وأمور معلومة عن عاداته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف، بل هذه القرائن التي يعلم بها حال المتكلم وقصده إذا قال: (السلام عليكم) يريد التحية أو الاستهزاء أو اللهو، من جملة القرائن (فعل المتكلم)، فإنه إذا قال على المائدة: (هات الماء) فُهِم أنه يُريد الماء العذب دون الحار المغلي»[3]. كما أشار أيضًا إلى حال المخاطب أي (السامع) وحالته النفسية وتفهمه

---

[1] د. حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص١١٦، ١١٧.

[2] ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٨٤، ٢٨٥.

[3] الغزالي، المستصفى، ١/ ٣٣٩ بتصرف.

لسياق الكلام. هذا بالإضافة إلى خصوصية النص الشرعي وما يتعلق به من أسباب النزول، والبيئة التي نزل بها النص، مع ما لها من أعراف لغوية اتفق عليها بين المتكلمين بها[1].

وعناصر هذا السياق متعددة سنعرضها بشيء من الإيجاز فيما يلي:

١) ما يتصل بالمتكلم:

نحو الإشارة والإيماءة فقد تحل محل النطق اللفظي، كما في قول النبي - ﷺ -: «التقوى ها هنا وأشار إلى قلبه»، فكأنه قال التقوى محلها القلب. ومنه أيضًا قوله - ﷺ -: «أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى مضمومتين»، فإشارته تعادل لفظة متلازمين ومتجاورين[2]. ومثل ذلك حركة المتكلم وأخلاقه وعاداته وأفعاله وتغير لونه وتقطيب جبينه وحركة رأسه وتقليب عينيه تابع للفظ، وأمثلة ذلك كثيرة[3].

٢) ما يتصل بالسامع والحاضرين:

فقد اهتم الأصوليون بالسامع والحاضرين أيضًا - مع اهتمامهم بالمتكلم - بوصفهم عنصر من عناصر المسرح اللغوي، ومنهم (ابن القيم) الذي يُعد صاحب نظرية سياق الحال؛ إذ تحدث عن المتكلم والسامع، من خلال حديثه عن أقسام الدلالة فهي إما حقيقية وإما إضافية؛ فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهي لا تختلف أما الإضافية: فهي تابعة لفهم السامع وإدراكه لوجودة فكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافًا متباينًا بحسب تباين السامعين في ذلك[4].

---

[1] د. حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، ط عالم الكتب، ١٩٩١م، ص٦١.

[2] المستصفى، ١/ ٣٤٠، والبحث الدلالي عند الأصوليين، ص٦١.

[3] ينظر مزيد من الإيضاح للباحثة، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٣٢٨، ٣٢٩.

[4] ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٨٨هـ - ١٩٨٦م، ١/ ٣٥٠ - ٣٥١.

كما أن هذا الأمر يتضح من سلوكهم في عملية الترجيح بين الروايات المتعددة. فكون المستمع قد سمع مباشرةً من الرسول، أو له صلة بالحادثة المتصلة بالرواية أو شخص أعقل أو أعلم أو أعدل من سواه، كان ذلك من العوامل المرجحة للرواية، ومؤكدة لمعنى من المعاني أو حكم من الأحكام، ومن ذلك أن الرواة قد رجحوا رواية السيدة عائشة عن النبي - ﷺ - من أنه كان يصبح جنبًا وهو صائم، على ما رواه (أبو هريرة) منه قوله - عليه السلام -: «من أصبح جنبًا فلا صوم له»؛ لكونها أعرف بحال النبي - ﷺ -[1].

٣) طبيعة النص:

فنوع النص يؤثر في دلالته، فإذا كان اللفظ واردًا في نص شرعي انصرف المعنى إلى الدلالة الشرعية، ومن ذلك قوله - ﷺ - : «من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه». فالصوم هنا ذو معنيين: (لغوي وشرعي)، والمراد هنا المعنى الشرعي الذي يعني: إمساك عن شيء معلوم في وقت معلوم، وهذا هو المعنى المراد من الحديث ولذلك فمن أكل أو شرب وهو صائم ناسيًا فليتم صومه وليس عليه إعادة[2].

٤) الظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعي:

ومن عناصر السياق المقامي الظروف والملابسات المحيطة بالنص الشرعي، ومن ذلك أسباب النزول فهي مفسرة للنصوص الشرعية؛ ومن ثَمَّ عمد الأوائل إلى الإحاطة بها؛ لما لها من أثر في فهم المراد. يقول (السيوطي): «ولمعرفة أسباب النزول فوائد، منها معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب ومنها أن اللفظ قد يكون عامًا ويقوم الدليل على تخصيصه فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته فإن دخول صورة السبب قطعي وإخراجها بالاجتهاد ممنوع ... ومنها الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال .. وقال ابن دقيق العيد:

---

[1] ينظر للباحثة، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٣٢٩.

[2] علي حسب الله، أصول الفقه، ط٢، دار المعارف، ١٩٥٩م، ص٢٥٠.

والبحث الدلالي عند الأصوليين، ص٦٤.

«بيان سبب النـــزول طريق قوي في فهم معاني القرآن». وقال ابن تيمية: «معرفة ســـبب النـــزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»[1].

كما أفادت أيضًا في فهم السنة النبوية، ومن ذلك قوله - ﷺ - : «إنمـــا الأعمـــال بالنيات ولكل امرىء ما نوى»[2]. وهو إنه لما أُمروا بالهجرة هاجر الناس للأمر، وكان فيهم رجل هاجر بسبب امرأة؛ لذلك قال بالحديث: «أو لامرأة ينكحها» أراد نكاحها تسمى (أم قيس) و لم يقصد الهجرة للأمر؛ فكان ذلك يسمى (مهاجر أم قيس).

٥) البيئة:

فهي تؤثر أيضًا في السياق المقامي، ومن ذلك أن فقه أهل المدينة يختلف عن غيرهم؛ لأنهم أعلم بالتنـــزيل وأقرب بأحوال النبي. كما وجدنا لـــ(الإمام الشافعي) أحكام فقهيـــة في العراق تختلف عن أحكامه عندما جاء مصر؛ وذلك لاختلاف البيئتين عُرفًا[3].

٦) عادات العرب:

فهناك أعراف وعادات اتسم بها العرب في أقوالهم وأفعالهم وأحـــوالهم، لابـــد مـــن الإحاطة بها قبل الإقدام على فهم أي نص شـــرعي، وإذا فقـــد ذلـــك وقـــع في الشُـــبهة والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّـهِ**﴾ (البقرة ١٩٦)، فإنما الأمر بالإتمام دون الأمر بأصل الحج؛ لأنهم كانوا قبـــل الإسلام آخذين به، لكن على تغيير بعض الشعائر، ونقص جملة منها، كـــالوقوف بعرفـــة، وأشباه ذلك لما غيروه فجاء الأمر بالإتمام لذلك[4]. وإنما جاء إيجاب الحج نصًا في قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْـتِ**﴾ (آل عمران ٩٧). وإذا عرف هذا تبين أن المراد من الآيـــة

---

[1] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة النصرية، بيروت، ١٩٩٧م، ٣٨/١.

[2] د. حبلص، البحث الدلالي عند الأصوليين، ص٦٥.

[3] ينظر للباحثة، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ص٣٣١.

[4] الشاطبي، الموافقات، ٣/ ٣٤٩ - ٣٥١.

وجوب الحج أو إتمامه.

٧) **المستوى الثقافي والاجتماعي:**

يعد المستوى الثقافي والاجتماعي أيضًا من عناصر السياق المقامي، إذ نجد لكل مستوى اجتماعي ألفاظ وعبارات تختلف عن غيره، فحديث الأغنياء يختلف عن حديث الفقراء، فنجد مثلاً لفظة (عقيلة) أي زوجة تختص بالطبقة الاجتماعية المميزة، على حين نجد لفظة (امرأته) تختص بالطبقة الدنيا. أما (حرمه) فتختص بالطبقة المتوسطة. كما يؤثر الجنس أيضًا فنجد المرأة تعبر عن دهشتها بضرب صدرها، على حين يعبر الرجل بضرب الكف بالكف، ونجد أناسًا يعبرون عن النفي بتحريك الرأس والسبابة يمينًا ويسارًا أو إحداث طقطقة باللسان، أو اختيار شكل المصافحة والتحية باليد فقط أو المعانقة أو بالقبلة وموضعها على الخد أو اليد أو الرأس[1].

وهكذا لاحظنا اعتماد السياق على الجوانب غير اللغوية، كالعادات والتقاليد والأعراف والمحيط الاجتماعي والنواحي العقلية والنفسية والمأثورات التاريخية والثقافية وغير ذلك من الظروف والملابسات المحيطة بالنص الكلامي، بالإضافة إلى ما اعتمد عليه سابقًا من الألفاظ والمفردات والتراكيب، وهو ما سبق وأن عرفناه بالسياق اللغوي.

٨- أهمية السياق اللغوي وغير اللغوي:

يُعد السياق بشقيه من أهم القرائن بحق، ولاسيما في فهم دلالة النصوص الشرعية فهو يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ كيف تجد

---

(١) د. كريم حسام الدين، الإشارات الجسمية، ط الأنجلو، ١٩٩٧م. ص١٠٥.

سياقه يدل على أنه الذليل الحقير[1].

٩- خصائص الدرس الدلالي عند القدماء:

يعد الدرس الدلالي محصلة الدروس الصوتية والصرفية والنحوية، كما يمثــل تتويجًــا للدراسات اللغوية؛ لكون المعنى هو الغاية التي يسعى إليها كل متكلم.

١) حرص القدماء من لغويين وبلاغيين وأصوليين ومفسرين على فهم المعنى الــدلالي ولاسيما في النصوص الشرعية؛ لاستنباط الأحكام الفقهية من أدلتها التفصــيلية؛ ومن ثَمَّ اهتموا بعناصر المقال والمقام، وما يحيط بالنص من ظــروف وملابســات وعادات وأعراف وأسباب نزول ... إلخ.

٢) وضع القدماء الرسائل اللغوية المتخصصة في موضوع بعينه، والتي كانت البــذرة الأولى في تكوين المعاجم الموضوعية.

٣) تناول القدماء مباحث دلالية تتصل بـــ(الاشتراك والأضداد والترادف والاشــتقاق والحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، وما يتصل بالمعرب والدخيل).

٤) يُعد ابن جني من أهم اللغويين الذين أدركوا أهمية السياق اللفظي وغــير اللفظــي والعلاقة بين الألفاظ والمعاني. كما تحدث عن أصل اللغة، هذا بالإضافة إلى قرائن المشاهدة وسياق الحال والملاّبسة إلى غير ذلك.

٥) أما دلالة التركيب فقد عني بها (عبد القاهر الجرجاني) في نظرية (النظم)، إذ أوضح أن دلالات الألفاظ لا تظهر إلا من خلال التركيب وضم لفظ إلى آخر ووضعه في مكانه المناسب بالنسبة لما قبله وما بعده من الألفاظ، كما أظهر أن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأن نظمها توخي معاني النحو فيها.

---

[1] بدائع الفوائد، ٤/ ٩- ١٠.

٦) وقد ربط علماء العربية بين الصيغة والدلالة فذكروا أن صيغة (فَعَّل) تـــدل علـــى الكثرة، و(أفعل) تدل على الدخول في الشيء، و(فاعل) على المشـــاركة ... إلخ. كما ربط الأصوليون بين الصيغة والحكم الشرعي فقالوا – مثلاً –: إن فعل الأمر يدل على الوجوب مع عدم وجود قرينة تمنع ذلك، كما قالوا: إن (أل) الجنسية إذا دخلت على الجمع أو المفرد تفيد العموم في مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة ٣٨).

٧) تناول اللغويون والأصوليون عناصر السياق اللغوي (صـــوتية وصـــرفية ونحويـــة ومعجمية)، مبينين أثر كل منها في وضوح الدلالة. كما اهتموا بالجوانـــب غـــير اللغوية العقلية والنفسية والمأثورات التاريخية والثقافية وغير ذلك مـــن الظـــروف والملابسات المحيطة بالنص الكلامي.

٨) وللسياقين اللغوي وغير اللغوي أهمية كبيرة في فهم النصوص، وخاصة الشـــرعية؛ وذلك لما يؤديه من توضيح مبهم وتعيين مطلق وتخصيص عام، فهو مـــن أعظـــم القرائن الدالة على مراد المتكلم والموضحة بفهم السامع؛ ومن ثَمَّ يعد القدماء مـــن العرب أصحاب الفضل في العناية بالسياق حتى قبل المحدثين أنفسهم.

ثانياً: الدرس الدلالي عند المحدثين: Semantics

١- مكانة الدلالة:

مما لا شك فيه أن الدرس الدلالي[1] يمثل تتويجًا لجميع مستويات الدرس اللغوي، وأن هذه المستويات تمثل شبكة من العلاقات المتداخلة التي يعلق بعضها ببعض، وأن الدلالة هي القيمة المادية للعلاقة بين (الدال) و(المدلول). وقد اهتم المحدثون على اختلاف مجالاتهم وبيئاتهم بالدلالة، فهم يعرفونها بعدة تعريفات مختلفة منها:

- إنها في الأصل تعني الدراسة التاريخية لتغيرات معاني الكلمات، هي دراسة التغير والتطور الذي يصيب المعنى عبر العصور[2]، وهذا ما عُرف عندهم بالدرس التاريخي، إلا أن (دي سوسير) وأتباعه قد رفضوه وجاءوا بـ(الدرس الوصفي)، الذي لقى قبولاً كبيرًا عند المحدثين.
- وقد عرَّفه بعضهم بـ«دراسة المعنى» أو «العلم الذي يدرس المعنى» أو «ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى» أو «ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى»[3]، وأولى هذه التعريفات هو الأخير؛ وذلك لِشموله جميع الدلالات (المنطوقة وغير المنطوقة)؛ لكون الرمز يشمل كليهما، فالحُمرة رمز الخجل، والصفرة رمز الوجل، وإشارة المرور الخضراء تعني السماح بالمرور، بينما تعني الحمراء التوقف وعدم المرور، إذن الدلالة تعني دراسة القواعد الواجب توافرها في الرمز ليدل على معنى. وتتصل الدلالة بعلم المفردات وعلم المعاجم؛ وذلك لأن أولهما يعني بالثروة اللفظية المستعملة في لغة ما

---

(١) تُنطق بفتح الدال وكسرها وكلاهما صحيح.

(٢) د. أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط القاهرة، ١٩٩٦م، ص٨٩، ٩٠.

(٣) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١١.

على حين يركز ثانيهما على دلالة الألفاظ الواردة في المعجم[1].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الأسباب التي تكمن وراء تعدد تعريفات المعنى، وهي:

أ- اتصال المعنى بجميع المستويات اللغوية الأخرى أدى إلى الاختلاف في تحديد المعنى المراد بـ(الدلالة) فهل المراد: الدلالة المعجمية أو الدلالة النحوية أو الدلالة الصرفية أو الدلالة الاجتماعية ... إلخ؟

ب- تعدد البيئات المهتمة بالمعنى أدى إلى تعدد وجهات النظر في تناول كل منهما؛ وذلك لكون كل مجال منها ينظر إلى جانب معين دون الآخر.

ج- تعدد الهيئات والمنظمات المهتمة بالترجمة، وعدم التواصل بينها أدى إلى تعدد المصطلحات واضطرابها؛ مما أدى إلى تعدد التعريفات وكثرتها[2].

٢- أقسام المعنى:

فكما تعددت تعريفات المعنى تعددت أيضًا أقسامه؛ ولذلك حرص اللغويون المحدثون على التفريق بين أنواعٍ من المعنى لابد من ملاحظتها قبل التحديد النهائي لمعاني الكلمات، ويمكن حصرها على النحو الآتي:

أ- المعنى الأساسي أو المركزي أو المعجمي أو التصوري وهو المعنى الذي يرتبط بالمعجم حينما يرد في أقل سياق (الكلمة المفردة)، أو هو المعنى الذي يثار في الذهن عند نطق اللفظ للوهلة الأولى[3].

---

[1] ينظر مزيد من التفصيل د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٥٤ وما بعدها.

[2] د. كمال بشر، دراسات في علم المعنى (السيمانتيك)، ص٤.

د. محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص١٨٠.

[3] د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط٦، الأنجلو المصرية، ١٩٩١م، ص١٠٧.=

ب- المعنى الهامشي أو الإضافي وهو يختلف باختلاف الأشخاص وثقافاتهم وأمزجتهم وتجاربهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم، وذلك مثل لفظة (البنسلين) التي تعني بالنسبة للرجل الصحيح نوعًا من الدواء قد سمع عنه، على حين يفهم منها المريض الذي ذاق آلام المرض والحقن دلالة أخرى تتمثل في مجموعة من الظلال الهامشية التي يختص بها دون غيره؛ ومن ثَمَّ فالدلالة المركزية مجمَّعة بينما الهامشية مفرَّقة[1].

ج- المعنى الأسلوبي وهو المعنى الذي يختلف باختلاف بيئة المستعملين له كلفظة (والد - بابا - دادي - بابي - أبويا .. وهكذا) واختلاف اللفظ المستعمل يدل على المستوى الاجتماعي للمتكلم فـ(الوالد) تستعمل مع المحافظين، على أن تستعمل (دادي) عند الأرستقراطيين، و(أبويا) في الطبقة الشعبية الفقيرة[2].

د- المعنى النفسي: وهو ذاتي يعبر عن نفسية المتكلم وانطباعاته الشخصية، ويظهر هذا المعنى في كتابات الأدباء وأشعار الشعراء حيث تنعكس المعاني الذاتية النفسية بصورة واضحة قوية تجاه الألفاظ والمفاهيم المتباينة.

هـ- المعنى الإيحائي وينقسم إلى:

١- المعنى الصوتي المباشر مثل: (صهيل الفرس ومواء القطة).

٢- المعنى الصرفي مثل: صهصلق المكونة من (صهل وصلق)، وبحتر المكونة من (بتر وحتر).

٣- المعنى الدلالي وهو المعنى الذي يثار في ألفاظ معينة وتركها نتيجة كراهة أو

د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٣٦.

(١) دلالة الألفاظ، ص١٠٨.

(٢) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٣٨.

د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ط الكتاب الجامعي، ١٩٩٩م، ص٤١ - ٤٢.

شذوذ مثل كلمات الموت[1].

و- المعنى العاطفي: وهو المعنى الذي يظهر بصورة مباشرة أو غير مباشرة معتمدة على النبر والتنغيم والدلالة الصوتية[2].

٣- عوامل التغير الدلالي:

ومن المؤكد أن المعاني تتغير تبعًا لتغير أحوال المستعملين لها؛ لكون اللغة كائن حي يطرأ عليها ما يطرأ على جميع الكائنات الحية، فهي تنمو وتزدهر وتحيا وتموت ولا يحدث ذلك إلا في الاستعمال، وهناك عوامل تؤثر في تغيرها يمكن رصدها فيما يلي:

أ- سوء الفهم:

وذلك لأن هناك ألفاظ قد توحي بدلالات مغايرة لدلالاتها الحقيقية عند السامع لها لأول مرة؛ وذلك لبعد الزمن بين هذا الاستعمال واستعمالها الحقيقي الذي شاعت فيه ومن ذلك لفظة (الغروب) وهي ذات دلالات ثلاث جمعها بعض الناظمين في قوله:

يا ويح قلبي من دواعي الهوى إذ رحل الجيران عند الغروب
أتبعتهم طرفي وقد أزمعوا ودمع عيني كفيض الغروب
بانوا وفيهم طفلة حرة تفتر عن أقاحي الغروب

فـ(الغروب) في البيت الأول لوقت الغروب، وفي الثاني الدلاء جمع دلو، وفي الثالث للوهاد المنخفضة[3]. ومن سوء الفهم أيضًا القياس الخاطىء لـ(عتيد) على (عتيق) للشبه الصوتي

---

(1) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٣٩- ٤٠.

(2) هناك معانٍ أخرى فرعية، ينظر د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٤٠، ٤١ بالهامش.

(3) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٣٥، ١٣٦، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٠.

بينهما بالرغم من اختلاف المعنى[1].

ب- بلَي الألفاظ:

قد يحدث تغيير في بعض أصوات العربية من ألفاظ معينة ذات دلالة معينة فتتغير ويصير لها دلالة أخرى تختلف عن دلالتها القديمة ومن ذلك كلمة (قماش)، فتذكر المعاجم العربية أنها تعني «أراذل الناس، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء، ومتاع البيت»[2]. وقيل: «إنها لفظة دخيلة من الفارسية هي (كماش) وتعني النسيج الخشن، فيرجح بعضهم أن اللفظة العربية (قماش) قد انحرف صوتها من (القاف) إلى (الكاف) فأخذت دلالة الكلمة الفارسية؛ ومن ثَمَّ دلت على النسيج المعهود صوفًا كان أو حريرًا»[3].

ج- الابتذال:

قد تصاب بعض الألفاظ بسوء الحظ فتُبتَذل في دلالتها؛ لأسباب سياسية أو اجتماعية أو عاطفية فمن الأولى لفظة (أفندي) التي كان لها دلالة راقية خلال القرن التاسع عشر، ثم صارت ذا معنى تافه، ومنها لفظة (صاحب) كانت تعني (رئيس الوزراء) في وقت ما ثم انحط معناها لما هو معروف الآن. أما الألفاظ المبتذلة لأسباب نفسية وعاطفية فهي ألفاظ (القذارة والعلاقات الجنسية والموت)[4]، حيث يميل فيها المتكلم إلى الكناية والتعمية، وهو ما يعرف بالتلطف أو التحايل.

د- تنوع مجال المستعملين:

حيث تختلف الألفاظ باختلاف مجال وثقافة وبيئة المستعمل، فلفظة (جذر) لها معنى عند المزارع ويختلف معناها عند عالم الرياضيات، كما يختلف معناها عند اللغوي[5].

---

(1) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٣٨، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٠.

(2) الفيروز أبادي، تاج العروس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط الكويت، ١٩٦٥م، مادة (ق.م.ش)

(3) دلالة الألفاظ، ص١٣٨، ١٣٩.

(4) السابق، ص١٣٩، ١٤٠، ١٤١، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٠.

(5) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٢.

هـ- الحاجة إلى ألفاظ جديدة:

هناك عوامل تؤدي إلى الحاجة إلى ألفاظ جديدة، ويظهر ذلك مع المبدعين من الشعراء والأدباء والمجامع اللغوية والمؤسسات العلمية؛ ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية واجتماعية وحضارية؛ حيث يحتاج الإنسان لألفاظ المستحدثات والمخترعات الحديثة؛ ومن ثَمَّ يعمد إلى ثلاث وسائل:

أ- إحياء بعض الألفاظ القديمة وإكسابها دلالة جديدة مثل: (المدفع والدبابة والسيارة والقاطرة) فمنها ما يلقى الشيوع والانتشار فيفقد دلالته القديمة ولا يذكر حتى يرد على الذهن دلالاته الجديدة، ومنها ما لا يكاد يخرج من دفتي البحث أو المرجع الذي ذُكِر فيه فلا يعرفه الناس ولا يتحدثون به. ومن هذه الألفاظ (Ship) سفينة، فبالرغم من اختلاف سفينة اليوم عما كان يستعمل من سفن القراصنة في العصور القديمة إلا أن اللفظ ما زال مستعملاً مع الدلالة الجديدة، ومثله House فهي تطلق على المنزل حديثًا بالرغم من اختلافه عن المنزل القديم[1].

ب- استعارة بعض الألفاظ من اللغات الأخرى ويرجع ذلك إلى وجود المستحدثات أو مخترعات أو أشياء جديدة لم تكن موجودة في اللغة الأم؛ ومن ثَـمَّ يحتاج إلى استعارة أسماء لها من لغتها الأصلية، وهذه الظاهرة عُرفت قديمًا بـ(المعرب والدخيل)، و(المعرب): هو ما دخل العربية من ألفاظ الأمم الأخرى وصار على نهج العربية في اشتقاقها وصيغها. أما (الدخيل) فهو ما دخل العربية وظل على شكله الأعجمي[2]، ومن هذه الألفاظ (السندس، الإستبرق، القهوة، الجسر، الكحول). كما استعانت الإنجليزية بلفظة Tea من الهندية لاستزراعه عند (الهنود)

---

[1] دلالة الألفاظ، ص١٤٥، ١٤٦، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٣٩.

[2] ينظر للباحثة، قضايا في الدرس اللغوي، ص١١٠، المزهر ١/ ٢٦٩.

و(الشمبانزي) من إفريقيا لنموه فيها، و(الشيكولاتة) من المكسيك لاشـــتهارهم بها[1].

كما يوجد وسيلة أخرى لاستعارة ألفاظ تتمثل في الإعجاب بحضارات ولغـــات أمم معينة، ومن ذلك لفظة (حرير) فلم تلق رواجًا؛ ومن ثَمَّ استعان العرب بألفاظ (الديباج، السندس، والإستبرق)[2]، فأكسبوا الصفات المميزة لتلـــك الألفـــاظ لترويج بضائعهم. كما وُجِد في الفرنسية والإنجليزية ألفاظ مأخوذة من لغات غير اللاتينية، وهذه ظاهرة طبيعية في نمو اللغات وازدهارها.

ج- انتقال اللفظ من المعنى الحسي إلى المعنى المعنوي وذلك عند رقي العقل، وغالبًا ما تفقد اللفظة دلالتها الحسية وتقتصر على المعنوية[3]، وقد يحدث ذلـــك بتضـــييق الدلالة كما حدث في الألفاظ الدينية كـــ(الصلاة) و(الزكـــاة) و(الصـــوم)، إذ صارت تدل على معنى معيَّن يختص به في الإسلام بعدما كانت ذات معنى عـــام. ومن هذا النوع أيضًا الانتقال المجازي كأن يكسب صفة معينة لكلمة مـــا مـــع إتباعها بلفظة النفي؛ لإبعادها عن المعنى الحقيقي، كأن يقول: (رجـــل الكرســـي ليست رجلاً) و(عين الإبرة) و(أسنان المشط) ... إلخ. فهي ألفاظ فقدت معناها الحقيقي وصارت ذات معنى مجازي[4].

٤- مظاهر التغير الدلالي:

حاول علماء اللغة المحدثون رصد مظاهر التغير الدلالي وذلك خلال النصـــف الأول من القرن العشرين؛ لكون الألفاظ منها ما يُعرف بالعموم أو الكليات، وهو ما ينطبق على

---

(1) دلالة الألفاظ، ص١٤٩.

(2) دلالة الألفاظ، ص١٥٠، ١٥١، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٣٧.

(3) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٣٨، ٢٣٩.

(4) السابق، ص٢٤١، ٢٤٢.

جميع أفراد جنسه، فكلمة (شجرة) تشمل جميع الأشجار الموجودة في العالم فإذا قلنا: (شجرة البرتقال) استبعدنا ملايين الأشجار الأخرى، ويظل اللفظ يتخصص شيئًا فشيئًا حتى يصيروا كالعلم؛ ومن ثَمَّ يقول المناطقة والفلاسفة: «إن الألفاظ في معظم اللغات البشرية تتذبذب دلالاتها بين أقصى العموم كما في الكليات، وأقصى الخصوص كما في الأعلام، فهناك درجات من العموم، وهناك درجات من الخصوص، وهناك حالات وسطى»[1].

وتصنف مظاهر التغير الدلالي إلى (العموم والخصوص والرقي والانحطاط) وأيسر الدلالات إدراكًا هي الألفاظ الخاصة ويستدلون على ذلك بإدراك الطفل لها إذا يجعل كل لفظ جديد ذا سمة تكون علمًا عليه، وسنحاول عرض هذه الأقسام فيما يلي:

أ- تخصيص الدلالة أو تضييق الدلالة: Narrowing

وهو تحويل المعنى من الكلي إلى الجزئي، ومنه: لفظة meat كانت تطلق على الطعام بصفة عامة، ثم تخصصت في الحاضر فأصبحت تدل على اللحم. وكذلك لفظة (الطهارة) التي كانت تعني الطهارة المعنوية والمادية للبدن والثياب، ثم تخصصت فصارت تعني (الختان)[2]. ومنه الألفاظ الإسلامية التي تخصصت كـ(الصلاة والصيام). وتفسير هذا التخصيص يكون بإضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده[3].

ب- تعميم الدلالة أو توسيعها: Widening

يحدث تعميم المعنى عندما ينتقل اللفظ من المعنى الخاص إلى المعنى العام، وهو المقابل لتخصيص المعنى، والمقصود به أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من ذي قبل[4]، وأمثلته كثيرة فمنه (البأس) كانت تعني الحرب

---

(1) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٥٣.

(2) السابق، ص١٥٤.

(3) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٦، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٥٨.

(4) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٣.

وأصبحت الآن تطلق على كل شدة، و(الورد) كانت تطلق على نوع معين فأصبحت الآن تطلق على كل أنواع الزهور. وكلمة (البحر) فقط صارت تطلق على النهر والبحر. ومنه في الإنجليزية arrived كانت تعني الوصول إلى شاطيء النهر فصارت تطلق على مجرد الوصول، وكذلك picture كانت تطلق على اللوحة المرسومة والآن امتدت لتشمل الصور الفوتوغرافية[1].

ويمكن تفسير توسيع المعنى على أنه نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ[2]؛ فكلمة (الورد) قد لوحظ فيها ملمح الرائحة والشكل وأسقط ملمح اللون، وكذلك (البحر) قد لوحظ فيه ملمح وجود الماء مع النهر، وأسقط ملمح ملوحة الماء.

ج- نقل الدلالة:

والانتقال يكون عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص «كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال أو من السبب إلى المسبب أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه ... إلخ، أو العكس»[3]. ومنه ما يكنى به العربي من قولهم: (كثير الرماد) كناية عن الكرم، و(إراقة ماء الوجه) كناية عن التذلل. أما ما يطلقونه من قولهم: (سفرة) وكانت تطلق على طعام المسافرين فصارت تطلق على المائدة وما عليها من طعام وهناك علاقة مشابهة بين اللفظين، ولفظة (الشنب) وكانت تطلق على جمال الثغر وصفاء الأسنان، فصارت تطلق على الشارب. ومنه إطلاقهم (العنب) على الخمر[4]، ويتفرع النقل إلى المجاز والرقي والانحطاط الدلالي:

١- أما المجاز:

فيعني به انتقال اللفظ من المعنى الحسي المدرك إلى المعنى المجرد العقلي، ومن ذلك

---

[1] د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٥٥، ١٥٦، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٥٩.

[2] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٥.

[3] فندريس، اللغة، ص٢٥٦.

[4] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٨، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٦٠.

الربط بين (الخيل والخيلاء)، فالعلاقة بينهما هي المشابهة في كون الخيلاء مظهر من مظاهر الإعجاب بالنفس وهو مأخوذ من شكل الخيل في سيرها. وكذلك (الرحم والرحمة) فالأولى محسوسة والثانية معنوية[1].

٢- انحطاط الدلالة:

كثيرًا ما يصيب بعض الألفاظ انحطاط في الدلالة بعدما كانت راقية، وذلك بفقد معناها الأصلي وتحولها إلى معنى يقبح في دلالته، ومن ذلك (الحاجب) التي كانت تعني الوزير أو رئيس ديوان الخلافة فصارت لا تعني سوى المعنى المعروف الآن. وكذلك قولهم: (طويل اليد) كانت تعني الكريم فصارت تعني اللص[2].

٣- رقي الدلالة:

وهو ارتقاء يصيب معنى اللفظ كالذي حدث للفظة (رسول) وكانت تعني الشخص المرسل في مهمة. أما الآن فصارت تدل على الرسول المرسل من عند الله ومنه الملائكة الموكلون بأسباب الحياة[3].

٥- العلاقة بين الرمز والمعنى:

اهتم المحدثون بدراسة أنواع العلاقات بين الرمز والمعنى، وقسموها إلى ثلاث علاقات:

أ- علاقة طبيعية:

وهي علاقة لا يدخل فيها دور للمنطق أو العقل، وإنما تربط ربطًا طبيعيًا بين الرمز ومعناه، كأن يشعر المرء بتقلص في معدته فيستنتج أنه جائع. وقد عبر المحدثون عن هذه

(١) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٦٤.

(٢) السابق، ص١٥٦، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٦٠.

(٣) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٥٨، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٤٨، ٢٤٩.

الظاهرة بحكاية الصوت، وقصدوا بها الألفاظ التي يُستَدل على معناها من خلال أصواتها، ومن ذلك: (دوي الريح، وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي)[1]. وكذلك فرَّق بين الخضم والقضم فالأولى للرخو من الأطعمة كـ(البِطِيخ) والثانية للصلب منها كـ(الشعير)[2].

ب- العلاقة المنطقية:

كأن تنظر إلى السماء فترى سحابة داكنة اللون فتتوقع المطر، وإن كانت بيضاء صافية كان لها معنى آخر، فالربط بين لون السحابة والمعنى هنا هو ربط منطقي يخضع لنوع من الاستقراء العقلي.

ج- العلاقة الاصطلاحية:

فقد توصل المحدثون إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية عرفية، فهي تختلف باختلاف اللغات إذ لو كانت واحدة لتوحد المدلول في جميع اللغات، فلما وجدنا (باب) في العربية و (door) في الإنجليزية و (porte) في الفرنسية، علمنا أن العلاقة بين اللفظ والمعنى تتفق وحال المتكلمين في لغة دون الأخرى[3].

٦- الاتجاهات الحديثة في دراسة الدلالة:

وكذلك تعددت النظريات الحديثة في تناول تلك العلاقات فمنها:

أولاً: الاتجاه الإشاري:

ويشير إلى أن بعض الكلمات بالفعل ترمز إلى الأشياء في العالم الخارجي بينما بعضها الآخر لا تنطبق عليه هذه السمة؛ ومن ثَمَّ يمكن تقسيم كلمات اللغة إلى :

---

(1) الخصائص، ١/ ٤٧ - ٤٨، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٤٢.

(2) الخصائص، ٢/ ١٥٩.

(3) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٤٢.

▲ كلمات Object ويتم تعلمها عن طريق الإشارة إلى الأشياء التي ترمز إليها. هذا قلم - هذا كتاب ... إلخ.

▲ كلمات قاموسية Lexical، ويتم تعلمها بالنظر إلى الكلمات العيانية أو بالاستعانة بها؛ ومن ثَمَّ يكون الاسم الظاهر هو الذي تتوافر فيه الصفات الأساسية للشيء المسمى. كما في تعريف (الكرسي) حيث يكون (الكرسي) شيئًا نجلس عليه، وهو قطعة من الأثاث[١].

ثانيًا: الاتجاه التصوري:

وتعرف هذه النظرية المعنى على أنه صورة عقلية بين الدوال والمدلولات؛ والمراد بالتصور العقلي هو الصورة التي تكون في أذهاننا عند نطقنا للفظٍ ما ودلالته في العالم الخارجي؛ وذلك لأن لكل كلمة تصورًا خاصًا بها، وهذه النظرية جاءت ردًا على من ينكرون العلاقة المنطقية بين اللفظ والمعنى، وقد نادى بها (أوجدن وريتشارد) في كتابهما معنى المعنى[٢]. والربط بين اللفظ ومدلوله من خلال التصور العقلي وهو المقصود بالعنصر المتعلق بتداعي المعاني فهو نفسي، أي أننا نفكر في التصور عندما يذكر بحضورنا الاسم، ونفكر في الاسم عندما يحضرنا التصور، فنفكر في تصورنا لـ(لكرسي) حينما نذكر - أو تذكر أمامنا - كلمة الكرسي، والعكس صحيح عندما يحضرنا تصور (الكرسي) نستدعي اللفظة الدالة عليه، وتكون نتيجة هذا الربط هي المعنى؛ ومن ثَمَّ يكون المعنى هو خلاصة الربط بين الاسم والتصور الموجود في الذهن[٣].

---

(١) ينظر تفصيل هذا د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٢١ وما بعدها.

(٢) د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٢٦.

(٣) السابق، ص٢٧.

ثالثًا: الاتجاه الحسي الإشاري:

إن النظرية الحسية الإشارية ترى وثاقة الصلة بين الكلمات وبعضها البعض، فالكلمات في داخل بنية اللغة ذات علاقات، هذه العلاقة هي التي تحدد معاني هذه الكلمات كـ(علاقات الجنس - المذكر والمؤنث - التضاد - الترادف) .

وهناك نوعان من الدلالة:

- نوع يرتبط بالكيانات غير الموجودة (الإشارة).
- نوع يرتبط بالعلاقات الواقعة في إطار اللغة (الحس).

ويمكن إظهار صياغة بعض هذه العلاقات الواقعة في إطار اللغة[1] على النحو التالي:

أ- الدخول في القياس الدلالي أو الخروج عنه، فنمثل للأولى بقولهم: (فلان يتمتع بنوايا حسنة)، وللثانية بقولهم: (فلان يتمتع بشجاعات كثيرة في الحرب)؛ وذلك لأن جمع (نية) على (نوايا) تدخل في القياس الدلالي، بينما جمع (شجاعة) على (شجاعات) يخرج عن القياس الدلالي؛ وذلك لكون (الشجاعة) واحدة لدى الشخص مثل الكرم والصدق والأمانة.

ب- جملة متسقة داخليًا أو متناقضة كما في الجملتين التاليتين: (أكلت الطعام - أكلت الماء)؛ فالأولى متسقة دلاليًا؛ على حين تكون الثانية متناقضة.

ج- جملة واضحة المعنى أو غامضة-كما في جملة (رأيت العين المصابة بالرمد) هذه الجملة واضحة الدلالة تشير إلى العين المصابة عند الإنسان، بينما جملة (رأيت العين) تُعد غامضة؛ لعدم تحديد المراد: عين الماء أو العين الباصرة أو الجاسوس ... إلخ. فإذا تعددت التفسيرات للجملة دون أن يكون في السياق ما يقطع بالمعنى المراد، كانت جملة غامضة[2]. وطبقًا لهذه النظرية يكون اهتمام علم الدلالة «بالطريقة التي تستخدم

---

(1) د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٣١، ٣٢.

(2) ينظر تفصيل ذلك السابق، ص٣٣ وما بعدها.

بها الكلمات والجمل فيما يتعلق بالحياة حولنا». وبالرغم من أن هذه النظرية قد ركزت على المعنى إلا أنه قد وجهت إليه بعض الانتقادات ومنها:

أ- أنها تهتم بالعلاقات الداخلية في اللغة فقط، وأهملت علاقة اللغة بالحياة؛ وذلك لكون اللغة انعكاسًا لرؤيتنا للحياة.

ب-التركيز على الجانب الحسي لسهولة وصفه وإدراك تركيبه يبعد عن المنهج العلمي لإهماله الجوانب الأخرى.

ج- التفريق بين (الحس) و(الإشارة) في إدراك العلاقات الداخلية والخارجية يعد أمرًا عسيرًا؛ ومن ثَمَّ يجب الجمع بينهما لتحقيق الإفادة المرجوة[1].

رابعًا: الاتجاه البنيوي: Structuralism

عُرف مصطلح الدلالة Semantics عند الغربيين في مطلع القرن السابع عشر في كتاب (جون سبنسر)، ثم استعمله اللغوي الفرنسي (ميشيل بريل) M. Breal، ثم اصطُلح عليه بالمعنى اللغوي سنة ١٩٠٠م، وكانت تعني وقتئذٍ (الدراسة التاريخية لتغيرات معاني الكلمات)، ثم تُوسِّعَ في استعمال هذا المصطلح فحظي باهتمام علماء النفس والأنثروبولوجي والفلسفة والاجتماع والبلاغة؛ لكون هذه العلوم تهتم بدراسة العلاقة بين الأسماء والمسميات[2]، وقد عُرف بالمنهج التاريخي Diachronic، إلا أنه لم يلق قبولاً عند الوصفيين الذين دعوا إلى دراسة اللغة كما هي موجودة بالفعل، وتمثل ذلك في دراسة العلاقات المعنوية الثابتة للمعنى، وهذا المنهج عُرف بـ(الوصفي) Synchronic، ويُعد (دي سوسير) رائد هذا الاتجاه، فقد دعا إلى دراسة المعنى من خلال عناصره المتداخلة، والذي لا يمكن الفصل بينهما؛ لكون (الدال) و(المدلول) مترابطين، وشبههما بوجهي العملة

---

(١) ينظر تفصيل ذلك د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٣٤ وما بعدها.

(٢) د. أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٨٩.

الواحدة فإذا فُصِل بينهما؛ فَقَدَ كلٌ منهما المعنى، والدلالة هنا تمثل القيمة النقديـــة لتلـــك العملة[1].

خامسًا: الاتجاه السياقي: Context of Situation

١- قد عرَّف المحدثون السياق بأنه «وضع الكلمة داخل الجملة أو الحـــدث الـــذي تعبر عنه الكلمة داخل الجملة، مرتبطة بما قبلها أو ما بعدها. كما أنه في حالة الكلام يتمثل في العلاقة القائمة بين المتكلم والحالة أو المقام الذي يتكلم فيه وتكوينه الثقافي»[2].

وتنسب نظرية السياق للعالم الإنجليزي (فيرث) Firth إلا أنه مـــن الإجحـــاف أن نغض الطرف عمَّن سبقه من العلماء، فقد كان للعالم الروسي (مالينوفسكي) أثر كـــبير في تكوين أسس نظرية السياق عند (فيرث). فقد تأثر (مالينوفسكي) بعلم الأنثروبولوجـــي ومنهجه في البحث، وانتهج في ذلك المنهج الوصفي في جعل البنية أساسًا لدراسة الثقافـــة؛ ومن ثَمَّ قام بأبحاث ميدانية أنثروبولوجـــية (من عام ١٩١٤م إلى ١٩١٨م).

٢- وقد توصل إلى نظرية سياق الحال في بحث له عنوانه: (مشكلة المعنى في اللغات البدائية) الذي ألحق بكتاب أوجدن وريتشارد عن (معنى المعنى)[3].

وقد حدد أسس السياق فيما يلي:

أ- إن المنطوقات اللغوية لا تُنطق ولا تُفهم في حد ذاهّا، ولكنها في حاجة إلى الملابسات والظروف التي تمثل كل ما هو شخصي وثقافي وتاريخي.

ب- كما دعا إلى دراسة العلاقة بين الرمز والمفهوم في ضوء السياق اللغوي وغير اللغوي

---

[1] د. أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٠.

[2] السابق، ص١٠٠.

[3] د. عبده الراجحي، فصول في علم اللغة، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص٧٢.

من مشاركة المشاركين (ثقافيًا واجتماعيًا).

ج- حث على ضرورة فهم الألفاظ من خلال ثقافة المجتمعات؛ ومن ثَمَّ فالترجمة بين النصوص تَسْهُل عند تقارب الثقافات وتَصْعُب عند تباعدها.

د- إن الجملة هي وحدة السياق اللغوي وليست المفردات، وما تقدمه المعاجم ما هو إلا مستخرجات من المعاني ومن الوظائف السياقية ومن الجمل.

٣- وقد انتبه (فيرث) إلى أهمية النتائج التي توصل إليها (مالينوفسكي)؛ ولذا اعتمد عليها اعتمادًا أساسيًا في تكوين فكرته عن نظرية (سياق الحال) ؛ ومن ثَمَّ تبلورت أصول النظرية عند (فيرث) فيما يلي:

أ- تقريره معنى (اللفظة) يتحدد بالإشارة إلى السياق الثقافي[1]؛ ومن ثَمَّ دعا (فيرث) إلى أن معنى الكلمة لا يتأتى إلا من خلال الظروف والملابسات المحيطة بالسياق الكلامي، وجعل (سياق الحال) التصور الأساسي في علم الدلالة، بل جعل مصطلح الدلالة يعني الدراسة السياقية، فيقول: «إن التصور الرئيسي في علم الدلالة كله هو سياق الحال، هذا السياق يشمل المشارك البشري أو المشاركين، ويشمل ما يقولونه، وما يجري هناك. ويستطيع عالم الأصوات أن يجد فيه سياقه الصوتي، ويستطيع النحوي والمعجمي أن يجد سياقهما فيه»[2].

ب- إن الكلام قد يكون شفويًا وقد يكون كتابيًا، وينبغي أن ننظر إليه باعتباره يحدث في (سياق الحال)، والحدث الكلامي في (سياق الحال) إنما هو تجريد فني من النطوق. كما أنه يمكن تقسيمه إلى أجزاء فرعية.

ج- إن الكلام يتكون من أحداث كلامية لا حد لها، وهي تقع في سياقاتها، وتنبع من

---

(١) د. عبده الراجحي، فصول في علم اللغة، ص٧٦، ٧٧.

(٢) السابق، ص٧٨.

عالم من الأصوات البشرية والأوراق المكتوبة[1].

٤- وتعتمد نظرية (سياق الحال) على ثلاثة محاور هي:

أ- العلاقات الداخلية لعناصر التركيب والكلمات وأجزاء النص الأخرى.

ب- العلاقات الداخلية للأنظمة التي تجعل لهذه العناصر قيمًا معينة.

ج- العلاقات الداخلية لـ(سياقات الحال).

وقد قُسِّم السياق من خلال هذه العلاقات إلى قسمين:

- سياق غير لغوي وفيه يعتمد كل تحليل لغوي على السياق أو المقام، مع ما يتصل به من علاقات أو ظروف أو ملابسات وقت الكلام ويتمثل ذلك فيما يلي:

أ- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الحدث الكلامي - إن وُجِدوا - ودورهم.

ب-العوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية وعلاقتها بالسلوك اللغوي وقت الكلام.

ج- أثر الكلام في السامعين والمشاركين فيه مثل الاقتناع أو الاعتراض أو الألم أو السرور[2].

٥- وتهدف نظرية السياق إلى:

أ- معرفة الأساليب المختلفة للمنطوقات، وتصنيفها حسب المواقف الصحيحة بالإضافة إلى معرفة الملامح الشكلية نفسها، وهي الأشكال النمطية الأدبية والعامية وغيرها.

ب- وصف الاستعمال الفعلي لنطق معين في موقفه الخاص باعتباره شيئًا فريدًا.

---

[1] فصول في علم اللغة، ص٧٩، ٨٠.

[2] د. عبده الراجحي، فصول في علم اللغة، ص٨٠، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٥٣، علم اللغة البنيوي، ص١٣٣.

ج- معرفة الوظائف الدلالية التي يمكن إرجاعها إلى التركيبات النحوية، وأنواع التنغيم، ثم معرفة معاني الألفاظ المفردة باعتبارها أجزاء من الكلام[1]. وبالرغم من أهمية نظرية (سياق الحال) إلا أن البنيويين قد أهملوها في نظريتهم لدراسة البنية، ولكن سرعان ما عادت إليها أهميتها على يد (تشومسكي) وأنصاره، ومهما يكن من أمر فهي تهدف إلى عدم الاقتصار على دراسة اللفظ مجردًا، وتسعى إلى دراسة العلاقات التي تخرج عن نطاق الكلمة؛ ومن ثَمَّ لا يوجد للمعنى أي وجود خارج السياق.

د- إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الكلام.

هـ- وجوب تحديد بيئة الكلام؛ لأن هذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو بين لهجة وأخرى.

و- يجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته الداخلية المكونة له، والكشف عما بينهما من علاقات داخلية لكي نصل إلى المعنى[2].

٦- ولما كانت دلالة الكلمة لا تُعرف إلا من خلال السياق، وكانت السياقات متعددة فأدى ذلك إلى تعدد المعاني؛ ومن ثَمَّ ينقسم السياق إلى:

أ- سياق لغوي: مثل كلمة (حسن) إذا جاءت وصفًا لـ(رجل) كان وصفًا لأخلاقه، وإذا وصفت طبيبًا كانت تعني التفوق في الأداء، وإذا وصفت مقدارًا معينًا كانت تعني الصفاء والنقاء[3].

ب- سياق عاطفي: وتتخذ فيه اللفظة درجات مختلفة من الانفعال مثل كلمة (يكره) تختلف عن (يبغض) على الرغم من اتفاقهما في المعنى الأساسي.

---

(1) د. عبده الراجحي، فصول في علم اللغة، ص٨١.

د. أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٠، ٩١.

(2) د. محمود السعران، علم اللغة، ص٣٣٨، د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٥٤.

(3) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٦٩، ٧٠.

ج- سياق الموقف: وهو يحدد سياقات الكلمة حسب الموقف الذي تُلفظ فيه كعبارة (يرحمك الله) لتشميت العاطس وهو طلب الرحمة في الدنيا و(الله يرحمه) دعاء للمتوفى طلبًا للرحمة في الآخرة، مع ملاحظة اختلاف الابتداء بالاسم أو الفعل.

د- السياق الثقافي: هو أن كل كلمة لها دلالة في المستوى الثقافي الذي تتعامل به مثل لفظة (جذر) لها معنى عند الفلاح يختلف عنه عند اللغوي ويختلف عنه عند عالم الرياضيات[1].

سادسًا: الاتجاه السلوكي:

ويمثله (بلومفيلد) **Bloomfield** وهو يعتبر اللغة مظهرًا لغويًا سلوكيًا قائمًا على المثير والاستجابة؛ وذلك لكون المتكلم واقعًا تحت تأثير مؤثر خارجي. والمعنى عنده هو المقام الذي يقول فيه المتكلم كلمة أو جملة وقد قسَّمه إلى معانٍ (مركزية وهامشية واستعارية ومنقولة). كما يُنْسَب له إهمال المعنى؛ لأنه عدّه أضعف نقطة في دراسة اللغة، وما أهمله هو المعنى السياقي وليس التركيبي، كما عد المعنى ظاهرة سلوكية محاولاً إخراجها من مستويات الدرس اللغوي[2]. وهذا مما شاع عنه، إلا أن هناك نصوصًا من مؤلَّفه (اللغة) **Language**، قد نصت على أنه اهتم بالمعنى اهتمامًا لا يقل عن باقي المستويات اللغوية؛ ومن ثَمَّ اتفق مع (فيرث) في كون المعنى يمثل قلب الدراسات اللغوية[3].

وقد وُجِهت بعض الانتقادات لهذه النظرية أهمها[4]:

١- من الصعب في مواقف كثيرة تحديد الملامح المتصلة بالمثيرات والاستجابات وخاصة

---

(1) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٧٠، ٧١.

(2) د. أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩١.

(3) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٥ وما بعدها بتصرف.

(4) د. الدسوقي، علم الدلالة، ص٣٠.

في الأحداث المعنوية (عند التعبير عن المشاعر مثلاً).

٢- ما الأمر إذا سلك الناس سلوكًا غير متوقع، كأن لا يلتقط جـاك التفاحة لـجـيل بسبب شجار وقع معها منذ فترة طويلة سابقة.

سابعًا: الاتجاه التحويلي: Transformational Generative Grammar

(١) يمثله (تشومسكي) Chomsky إذ دعا إلى أن اللغة تجمع الصوت والمعنى مـع اهتمامه بالمعنى، فالجملة عند التحويليين تحتوي على دراسة المعنى، فالجملة تحتـوي علـى بنيتين: (سطحية) Surface و(عميقة) Deep. (السطحية) وتمثل الصورة اللفظيـة، أمـا (العميقة) فتمثل الصورة الدلالية، محاولين إنتاج عدد غير متناهٍ من عناصر صوتية محـددة، وهذا ما عُرِف بـ(التوليد) Generative[1].

(٢) وقد نال المعنى أهمية قصوى على يد أتباع (تشومسكي)، حيث ذهب بعضهم إلى أن عنصر المعنى هو قلب العناصر اللغوية وأهمها؛ ومن ثَمَّ بـدءوا بدراسـته ثم أتبعـوه بالتركيب النحوي والصرفي ثم الصوتي؛ ولكي يحققوا ذلك حاولوا التوصل إلى النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً ثم اقتران بعضها ببعض؛ لتكوين جمل ذات معنى مقبول أو مفهـوم، وهو ما عُرِف بـ(التركيب الدلالي) كما سبق أن عرفوا (التركيب البنيوي)، وذلك مـن خلال علاقة العناصر بعضها ببعض. وإن كان ينسب لهم غض الطرف عـن الموقـف أو السياق المقترن بالجمل؛ وذلك للصعوبات التي يضيفها للمنهج اللغوي المـنظم، ولصـعوبة دراسة المعنى دراسة علمية[2]؛ ومن ثَمَّ تركـوا دراسـته إلى (علـم اللغـة الاجتمـاعي) Sociolinguistics[3]. ثم تطورت الدراسة الدلالية على يد (كاتس) Kats و (فيـدور)

---

(١) د. أحمد الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٤.

(٢) د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٦١.

(٣) هو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي، يدرس اللهجات الاجتماعية والجغرافية والازدواج اللغوي والتأثير المتبادل=

Fedor، وركزوا درسهم على ما لم يستكمل في النظرية التوليدية التحويلية.

(٣) ثم ظهر (فيلمور) Fillmor من أتباع (تشومسكي) في النصف الثاني من القرن العشرين بنظرية دلالية أسماها نظرية (الحالة النحوية) The Case of Grammar، وتعني عنده (مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يـــدور في تركيب ما) مثل معرفة ما يقوم بالفعل، ومن يقع عليه الحدث؟ وما الذي حدث؟ ومتى وقع الحدث؟ وأين؟ وهل كانت هناك أداة استخدمت عند وقوع الحدث؟ ... إلخ، ويمثل علـــى ذلك بجمل تتشابه دلاليًا وتختلف تركيبيًا مثل:

١- فتح علي الباب بالمفتاح.

٢- فتح المفتاح الباب.

٣- انفتح الباب.

٤- استخدم علي المفتاح في فتح الباب.

٥- المفتاح هو الذي فتح الباب.

٦- علي الذي فتح الباب بالمفتاح[1].

ففي الجملة الأولى نجد أن الفاعل الظاهر هو (علي)، أما في الجملة الثانية فهو (المفتاح)، وفي الثالثة (الباب) إلا أن العلاقة الحقيقية لكل من هذه الأسماء الثلاثة تختلف في كل جملة عـــن الجملة الأخرى، ففي الجملة الأولى نرى أن (عليًا) هو الفاعل الحقيقي، وفي الجملة الثانيـــة كان (المفتاح) هو الأداة التي فتح (علي) الباب بها أي أن الفاعل الحقيقي أيضًا هو (علي) لا (المفتاح)، أما في الجملة الثالثة فإن (الباب) لم يقم بالفتح أي ليس هو الفاعل الحقيقي وإنما وقع عليه الفتح. ومعنى هذا أن الأشكال الخارجية للجمل الثلاثة لم تؤثر علـــى العلاقـــات الدلالية لها؛ فهناك فاعل من وجهة النظر النحوية وهناك فاعل آخر من وجهة النظر الدلالية،

بين اللغة والمجتمع.

[1] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٦٢.

أي أن لكل كلمة (حالة) معينة بالنظر إلى علاقاتها بالكلمات الأخرى في التركيب، وبناءً على ذلك رأى (فيلمور) أن الأمر الهام الذي ينبغي دراسته أولاً هو تلك العلاقات الدلالية بين الكلمات دون الأشكال الخارجية ما دامت لم تؤثر في المعنى العميق للجملة، كما رأى أن هذه العلاقات المعنوية تكوّن نظامًا ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عن تركيب الجملة[1]، وهذا الفرق عُرِف بعلم (الدلالة التوليدية Generative Semantics)، (وتعني دراسة قواعد العناصر أو المكونات الدلالية من حيث كونها مكونات توليدية أكثر منها تفسيرية)[2].

(٤) ومن الجدير بالذكر اللفت إلى أهمية نظرية (الدلالة التوليدية)، والتي أسهمت بدور فعال في تحليل العناصر الدلالية المكونة للكلمة ثم للجملة. فالجمل منها ما هو صحيح التركيب لكنه لا يدل على معنى، ومنها ما هو صحيح الدلالة وغير صحيح التركيب، مثل: (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة) فهي جملة صحيحة تركيبيًا لكنها عديمة المعنى؛ ومن ثَمَّ فهناك توازٍ ضروري بين التركيب النحوي والتركيب الدلالي. كما اشترطوا لصحة الدلالة ملائمة العناصر بعضها مع بعض؛ ومن ثَمَّ عدوا قولهم: (اشتعل الثلج) جملة غامضة. على حين عدوا قولهم: (اشتعلت النار) جملة صحيحة لعدم تنافر العناصر المكونة لها، كما توصلوا إلى أن القوانين الدلالية توجد في جميع اللغات وإن كانت تختلف من لغة إلى أخرى.

(٥) معايير التحليل الدلالي: وقد اتخذ علماء الدلالة وحدة دلالية أطلقوا عليها مصطلح (السيميم Sememe)، وهي: (أصغر وحدة دلالية تتكون منها الكلمة في اللغة[3]، وقد استعانوا بالقواعد الرياضية في تحليل الكلمات ورمزوا لوجود (السيميم) بالعلامة (+) وعدم وجوده بالعلامة (-). والمعايير التي اعتمدوا عليها هي (اسم، ضمير، حي، إنساني، محسوس، معدود، مذكر، مؤنث).

---

[1] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٦٣.

[2] السابق، ص١٦٤.

[3] السابق، ص١٦٦.

فكلمة (رجل) = اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + ذكر + بالغ ... إلخ.
وكلمة (امرأة) = اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + أنثى + بالغة.

فاللفظتان متفقتان في كل العناصر الدلالية ما عدا الجنس فإذا قارنا بين لفظة (الأسد) و(الرجل) وجدناهما يتفقان أيضًا في كل العناصر ما عدا العنصر (البشري)، وكذلك لفظة (حلم) تتكون من الوحدات الدلالية التالية: (اسم + معنوي + معدود - حي - بشري + مذكر) فهو قد خالف سابقَيْه في عنصر المحسوس والحي والبشري[1].

٧- خصائص الدرس الدلالي عند المحدثين:

١) عني المحدثون بتعريف المعنى فجاءت تعريفاتهم كثيرة ومتعددة، موضحين الصلة بين علم الدلالة وعلم المفردات وعلم المعاجم، كما اتفقوا على أن: (معنى الجملة لا يتأتى من معاني مفرداتها المعجمية فقط ولكن من العلاقات النحوية القائمة بين هذه المواد)؛ وهذا ما عُرِف بالدلالة النحوية عندهم.

٢) تعرض المحدثون للنبر والتنغيم باعتبارهما عاملين مؤثرين في الدلالة في لغاتهم، فلغاتهم إلصاقية وذات مقاطع وليست معربة، فالاشتقاق في لغاتهم محدود، والتركيب لا يسمح في لغاتهم بحرية انتقال الألفاظ كما في اللغة العربية، فكأن النبر والتنغيم تعويض في تلك اللغات عن تلك الحرية التي تملكها لغتنا في قوانينها الصرفية والنحوية.

٣) تعددت تعريفات المعنى فوصلت إلى نيف وعشرين تعريفًا في كتاب (معنى المعنى)، وهذا التعدد يرجع إلى تعدد البيئات المهتمة بدراسة المعنى، وكذلك تعدد المستويات اللغوية المتصلة بالمعنى، بالإضافة إلى تعدد الهيئات والمؤسسات المعنية بالترجمة؛ مما أدى

---

[1] د. حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص١٦٧، ١٦٨.

إلى كثرة الاصطلاحات، واضطرابها من مجال إلى آخر.

٤) تعددت أقسام المعنى عند المحدثين إلى (معنى أساسي معجمي ومعنى هامشي ومعنى أسلوبي ومعنى إيحائي، ومعنى نفسي ومعنى عاطفي... إلخ) موضحين أمثلة لكل منها، وما يميز كل معنى من الآخر.

٥) اهتم المحدثون بتوضيح العوامل التي تؤدي إلى تغيير الدلالة ومنها: (سوء الفهم وبِلَى الألفاظ والحاجة إلى ألفاظٍ جديدة وتنوع مجال المستعملين والابتذال ... إلخ).

٦) اتفق القدماء والمحدثون على توضيح مظاهر التغير الدلالي؛ فقسموها إلى: تخصيص الدلالة وتعميم الدلالة ونقل الدلالة، ويكون ذلك من خلال المجاز أو رقي المعنى أو انحطاطه، موضحين أمثلة ذلك عند كليهما.

٧) كذلك عني القدماء والمحدثون بدراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى؛ وصنفوها إلى علاقة طبيعية، ممثلين لها بالألفاظ الموحية لمعناها من خلال أصواتها، (علاقة منطقية) تعتمد على استقراء العقل، (علاقة اصطلاحية اعتباطية) تختلف باختلاف اللغات.

٨) تعددت الاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى، فهناك (الاتجاه الإشاري والاتجاه التصوري إضافة إلى الاتجاه الحسي الإشاري)، موضحين علاقة الدال بالمدلول. كما ظهرت اتجاهات أخرى مثل: (الاتجاه البنيوي والاتجاه السياقي والاتجاه السلوكي إضافة إلى الاتجاه التحويلي التوليدي) موضحين معايير التحليل الدلالي.

ظواهر دلالية بين القدماء والمحدثين

أولاً: الترادف:

١- عند القدماء:

أ- وقد عرفوه بقولهم: «هو الألفاظ المترادفة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، واحترزنا بالأفراد عن الاسم والحد فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم، فإنهما دلاّ على شيء واحد لكن باعتبارين أحدهما على الذات والآخر على الصفة»[١].

وذهبوا إلى أن القدماء قد حرصوا على استعمال الترادف؛ لاهتمامهم بالموسيقى والوزن في اللفظ أكثر من المعنى؛ فاستخدموا الألفاظ متقاربة الدلالة على أنها مترادفة متناسين الفروق الدلالية بينها؛ مما أدى إلى ظهور الترادف، وإن كان كل لفظ منها يستخدم في موضع هو أليق به من غيره[٢]، وإن كنّا لا نرى هذا الرأي؛ وذلك لأن الترادف في رأينا جاء نتيجة اختلاف اللغات وتعدد اللهجات. كما أن منهم من يرجعه إلى الألفاظ الدخيلة التي تحمل المعنى نفسه، أو إلى التطورات التاريخية والصوتية، كما أن منهم من يرجعه إلى العيوب النطقية[٣]. وقد كثرت مؤلفات القدماء حول هذه الظاهرة وخصوها باهتمامٍ كبيرٍ؛ مما يثبت إدراكهم لها[٤].

ب- اختلف القدماء في ظاهرة الترادف إنكارًا وإثباتًا لها؛ فانقسموا إلى ثلاث فرق:

---

[١] المزهر، ١/ ٤٠٢.

[٢] د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢٠٥ وما بعدها.

[٣] ينظر تفصيل ذلك د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٤٦.

[٤] ينظر قائمة بالمؤلفات في هذا الموضوع د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢١٥.

د. حبلص، علم اللسان العربي، ص١٩٧.

- الفريق الأول يرى إثبات الترادف اعتمادًا على سليقة العربي في تفسير اللفظ بمثله، كأن يقول: (الخليقة هي السجية وهي الطبيعة)[1]، ويستدلون من ذلك على أنه لو كان للفظ معنى واحد لما أمكن أن يعبر عنه لفظ آخر؛ وهذا مخالف لواقع اللغة، ويؤكد ذلك ما رُوي عن العرب من أن (ابن خالويه) كان يحفظ للسيف خمسين اسمًا، كما أنه ألف كتابًا في أسماء الأسد وآخر في أسماء الحيَّات، وقد جمع في الأول خمسمائة اسم، وفي الثاني مائتي اسم[2]. ومما يرجح مذهبهم أيضًا ورود الترادف في النص القرآني. ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلاَ أَمْتًا﴾ (طه ١٠٧) فـ(الأمت) هو (العوج).
- أما الفريق الثاني فيثبته أيضًا ولكن بشروط وضوابط، كأن يجعل اللفظين المترادفين متطابقين دون أدنى تفاوت، ويستدل على أن (السيف والصارم) ليسا مترادفين؛ لأن الأول اسم والثاني وصف. كما اشترطوا لوجود الترادف وحدة اللهجة فإذا تعددت اللهجة فلا يُعد ترادفًا[3].
- أما الفريق الثالث فينكر الترادف؛ اعتمادًا على أن (السيف) يختلف عن (الصارم)، فالأول اسم، والثاني صفة. كما فرقوا بين الأفعال مثل: (قعد وجلس)، (مضى وذهب)[4]؛ ولذلك يقول أبو علي الفارسي: «لا أحفظ للسيف إلا اسمًا واحدًا وهو السيف، وحين سُئل فأين المهند والصارم وكذا وكذا ... قال: هذه صفات»[5].

وقد أُلّفت كتبٌ لإنكار الترادف وإثبات الفروق بين المعاني، كـ(الفروق) لأبي هلال العسكري، ويعتمد على قاعدة مضمونها أنه: «لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين

---

(1) ابن جني، الخصائص، ٢/ ١١٨.

(2) السيوطي، المزهر، ١/ ٤٠٥.

(3) د. إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ط٨، الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٧٦.

(4) المزهر، ١/ ٤٠٤.

(5) د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص١٧٦.

فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثير للغة بما لا فائدة فيه»[1]؛ ولذلك نجده يفرق بين المعاني المتقاربة مثل: (المدح والثناء)، فالثناء مدح مكرر، وكذلك تفريقه بين القديم والعتيق، وبين الحب والود، وبين الغضب والغيظ ... إلخ.
كما فرقوا بين (القعود والجلوس) فالقعود يكون عن قيام والجلوس في حالة هي دون الجلوس؛ لأن الجَلْس المرتفع، والجلوس ارتفاع عما هو دونه[2].

٢- عند المحدثين:

وقد عرَّف المحدثون الترادف بقولهم: «التعبيران يكونان مترادفين في لغة ما إذا كان يمكن تبادلهما في أية جملة في هذه اللغة دون تغيير القيمة الحقيقية لهذه الجملة»[3].
كما قسموا هذه الظاهرة وبينوا أسبابها؛ موضحين أقسامها المترددة بين الترادف التام والمتشابه والمتقارب... إلخ، فالقضية عندهم مرتبطة بتعريف المعنى من جهة وبنوع المعنى من جهة أخرى؛ ومن ثَمَّ حظيت بجدل كبير؛ ولذلك جاءت الظاهرة في تلك الأنواع:

أ) الترادف الكامل **Complete Synonymy**

حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة، فيستبدل بينهما دون خلاف.

ب) شبه الترادف أو التداخل **Overlapping**

حين يتقارب اللفظان تقاربًا شديدًا لدرجة يصعب معها - بالنسبة لغير المتخصص - التفريق بينهما، ومن ذلك: (سنة وحول وعام) فقد أُستُعمِلَ جميعًا في النص القرآني[4].

---

(1) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق محمد سليم، ط القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٠ - ١٥.

(2) المزهر، ١/ ٤٠٤.

(3) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٢٣.

(4) السابق، ص٢٢١.

ج) التقارب الدلالي **Semantic Relation**

ويتحقق ذلك حين تتقارب المعاني، لكن يختلف كل لفظ عن الآخر بملمح هام واحد على الأقل، ويرد هذا النوع في الحقل الدلالي الواحد عندما يقتصر على عدد محدود من الألفاظ، ومنه في الإنجليزية Run & Walk فكلاهما يفيد الحركة إلا أنهما يختلفان في زمنها فـ يجري Run & يمشي Walk، ومثاله في العربية (حلم ورؤيا)؛ فـ(الحلم) يتصل بالأضغاث على حين تختص (الرؤيا) بـ(الرؤى الصادقة)[1].

د) استلزام:

وفيه يستلزم عنصر معين عنصرًا آخرًا استلزامًا ضروريًا، كأن يقول: (قام محمد من فراشه الساعة العاشرة) فإن هذا يستلزم: كون محمد في فراشه قبل العاشرة مباشرة[2].

هـ) استخدام التعبير المماثل: وينقسم إلى:

١- التحويلي ويكون بتحويل مواقع الكلمات في الجملة مثال ذلك:

دخل محمد الحجرة ببطء.

ببطء دخل محمد الحجرة.

الحجرة دخلها محمد ببطء.

٢- التبديلي أو العكسي مثال ذلك:

اشتريت من محمد آلة كاتبة بمبلغ ١٠٠ دينار.

باع محمد لي آلة كاتبة بمبلغ ١٠٠ دينار[3].

و) لا خلاف بين المحدثين في إقرار الأنواع السابقة من الترادف إلا أنهم مختلفون في إثبات الترادف الكامل وإنكاره: ففريق ينكر الترادف الكامل ويرى أن كل كلمة من كلمات

---

(١) ينظر للباحثة الترادف وأثره عند بنت الشاطيء، مجلة علوم اللغة، م٦، ع٢١، ط دار غريب، ٢٠٠٣م، ص١٨٢ وما بعدها.

(٢) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٢١.

(٣) السابق، ص٢٢٢.

الترادف تؤدي معنى ثابتًا مختلفًا عن الأخرى؛ ولذلك ينكرون أن يحل لفظ محل الآخر دون اختلاف الدلالة. وهناك فريق آخر يرى وجود الترادف الكامل لكن بشروط منها: أن لا يحل أحد المترادفين محل الآخر مع تمام المعنى إلا لفترة وجيزة، ومنهم من يجيز التبادل بين المترادفين بالرغم من اختلاف الأسلوب مثل Mama & Mother[1]، ومنهم من اشترط (اتحاد العصر)؛ لكون طول الزمن كفيلاً بتناسي الفروق بين المعاني، كما هو الحال بين (الكرسي) و(العرش)[2].

كما اشترطوا (اتحاد البيئة) المستخدمة للمترادفَيْن؛ ومن ثَمَّ أخطأ القدماء عندما جعلوا شبه الجزيرة العربية كلها وحدة لغوية واحدة دون أن يلاحظوا الفروق بين اللهجات المختلفة. وكذلك اشترطوا الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا تامًا في ذهن الكثرة الغالبة من أفراد البيئة الواحدة. اختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون إحداهما نتيجة تطور صوتي عن الأخرى، مثال: (أزّ) و(هزّ) فلا يعدان من الترادف.

ز) فرّق المحدثون بين المعاني المترادفة في الأشكال الآتية:

١- أن يكون أحد اللفظين أكثر عمومية أو شمولاً من الآخر (بكى - انتحب).

٢- أن يكون أحد اللفظين أكثر حدة وقوة من الآخر (أهلك - أتعب).

٣- أن يكون أحد اللفظين مرتبطًا بالانفعال أو الإثارة أكثر من الآخر (أتون - موقد).

٤- أن يكون أحد اللفظين متميزًا باستحسان أدبي أو استهجان في حين يكون الآخر محايدًا (تواليت - مرحاض - دورة مياه).

٥- أن يكون أحد اللفظين أكثر تخصيصًا من الآخر (حكم ذاتي - استقلال).

٦- أن يكون أحد اللفظين مرتبطًا باللغة المكتوبة وأدبيًا أكثر من الآخر (تلِو - بعد).

٧- أن يكون أحد اللفظين أكثر عامية أو محلية أو لهجية من الآخر (لحّام - جزار).

---

(١) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢٢٦.

٨- أن يكون أحد اللفظين منتميًا إلى لغة الأطفال أو من يتحدث إلى الأطفال بخلاف الآخر (مَمْ - كُلْ)[1].

ح- ويرى الدكتور أحمد مختار أن الترادف الكامل المرتبط بوحدة البيئة ووحدة الزمن واتفاق الدلالة والملتزم بالشروط السابق ذكرها فهذا النوع لا يوجد في اللغة مطلقًا؛ ومن ثَمَّ فلا ترادف بين (عقيلته وحرمه وزوجته وامرأته). أما إذا كان المراد بالترادف التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعاني (العاطفية والنفسية والإيحائية والهامشية... إلخ) فهو جائز ومنه (وصل وجاء) فهما يترادفان في المعنى الأساسي، إلا أنهما يختلفان في السياق فنقول: (وصل من سفره) و(جاء الربيع) ولا يصح العكس. وقد يتحقق الترادف بين اللفظين المتقاربين اللذين يتعثر إيضاح الفرق بينهما (يعدو ويجري)[2]، ويؤكد هذا الفرق بإجراء بعض تجارب الحذف والاستبدال على الألفاظ الموحية بالترادف؛ فيتبين أن كل كلمة لها مكوناتها الدلالية، واستخداماتها التركيبية، ومصاحباتها من الأسماء أو الأفعال أو الحروف التي تميزها عن غيرها.

ثانياً: المشترك اللفظي:

١- عند القدماء:

(أ) اهتم القدماء بظاهرة المشترك اللفظي، ولاسيما علماء التفسير واللغة؛ ومن ثَمَّ وجدت مؤلفات كثيرة عُنِيت بهذه الظاهرة[3]، وقد عُرِّف بقولهم: «هو اللفظ الذي يحمل أكثر من معنى». كما عرَّفه (سيبويه) بقوله: «اعلم أن من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف

---

[1] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٢٩.

[2] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢٣١، د. الدسوقي، علم الدلالة، ص٤٨ وما بعدها.

[3] ينظر قائمة لمؤلفات المشترك اللفظي د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٤٧ وما بعدها.

المعنيين»[1]. ويقول ابن فارس تحت عنوان: (باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق): «يكون ذلك على وجوه ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا: عين الماء وعين الركية وعين الميزان»[2].

(ب) وقد انقسم القدماء إلى فريقين:

أولهما: يوسع مفهوم الاشتراك فلا يشترط رجوع المشترك إلى معنى واحد[3].
وثانيهما: فريق يضيق مفهومه فيرجع المعاني إلى معنى واحد[4]؛ وعلى هذا قُسم المشترك إلى قسمين:

١- قسم يتفق فيه اللفظان ويختلف المعنيان، وهذا الاختلاف قد يكون فيه علاقة مثل كلمة (البشرة) التي تعني جلد الإنسان في الحقيقة، وتستعمل كذلك لعلاقة المشابهة بمعنى النبات[5]. وإما أن يكون على غير علاقة بين المعنيين، من ذلك كلمة (أرض) إذ تعني الكوكب الذي نعيش عليه كما تعني قوائم الدابة والزُكام.

٢- قسم يدل فيه اللفظ على معنيين متضادين مثل: (الجون) للأسود والأبيض، و(الجلل) للصغير والكبير[6].

(ج) ولا يشترط للمشترك وحدة اللهجة أو اللغة، ومن ذلك لفظة (سرحان) تعني الأسد في لهجة هذيل، والذئب عند عامة العرب، و(السليط) التي تعني عند أهل اليمن دهن السمسم، والزيت عند عامة العرب[7].

---

[1] الكتاب، ١/ ٧.

[2] الصاحبي في فقه اللغة، ص٢٠١.

[3] من هؤلاء المبرد وآخرون، ينظر المزهر، ١/ ٣٨٨.

[4] منهم ابن درستويه، ينظر السابق، ١/ ٣٨٤.

[5] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٥٨.

[6] المزهر، ١/ ٣٨٨.

[7] السابق، ١/ ٣٨١.

كما لا يشترط للمشترك وحده القسم الذي تنتمي إليه الكلمة، فقد يكون اسمًا أو فعلاً، ومن ذلك (أجمَّ الأمر) إذا اقترب، و(رجل أجمًّ) إذا كان بدون رمح، وهي هنا وصف[1].

(د) وللمشترك اللفظي أسباب تتمثل فيما يلي:

١- اختلاف اللهجة:

فإذا نظرنا إلى اللفظة في لهجة واحدة لم يكن فيها اشتراك. أما إذا نظرنا إليها من خلال لهجتين مختلفتين في دلالة لفظة واحدة وجد للمشترك، من ذلك لفظة (السكين والمُدية).

٢- تغيير النطق وهو إما أن يكون عن طريق القلب المكاني مثل: (خطا) من الخطو، والفعل (خاط) من الخياطة ولكن بقلب (خطا) إلى (خاط) صارت الكلمة الأخيرة من المشترك اللفظي. وإما أن يكون عن طريق الإبدال نحو: (حنك وحلك) فلهما معنيان مختلفان ولكن العرب استعملتهما بمعنى واحد هو السواد. فعن طريق إبدال اللام نونًا طابقت الكلمة الثانية الكلمة الأولى في النطق، وصار عندنا كلمة واحدة بمعنيين مختلفين[2].

٣- وأما التغيير المقصود للمعنى فيوجد عندما يراد إدخال كلمة ما في لغة المتخصصين فتصبح مصطلحًا علميًا، مثل: (جذر) فلها معنى عند الفلاح، وتكتسب معنى جديد عند عالم الرياضيات وعالم اللغة وهو المعنى الاصطلاحي.

٤- المجاز: وفيه يتحول استعمال الكلمة من معناها الحقيقي إلى معنى مجازي ويتضح ذلك في كلمة (اليد) التي تعني في الأصل الكف، ثم صارت الكلمة تدل على النعمة والإحسان لأنهما يكونان بالإعطاء الذي تكون وسيلته اليد، يقول الشاعر:

---

(1) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٥٩.

(2) السابق، ص١٦١.

لـــه علـــيَّ أيـــادٍ لســـت أكفُرُهـــا وإنمـــا الكُفــر ألا تَشــكُرَ الــنِعمُ[1]

كما أن الكلمة تعني أيضًا بطريق المجاز القوة والسلطات والطاعة والقدرة.

٥- الاقتراض من اللغات الأخرى: إذ يحدث أن يدخل اللغة ألفاظ أعجمية تشبه في صورتها ونطقها ألفاظًا أخرى في اللغة الأصلية المقترضة فينشأ عن ذلك كلمتان متحدتان في النطق مختلفتان في المعنى وتنتمي كل واحدة منهما في الأصل إلى لغة مختلفة كما رأينا في كلمة (كلية) التي هي في الحقيقة كلمتان إحداهما سامية الأصل تعني العموم والشمول وثانيهما ترجع إلى الأصل الإنجليزي College التي تعني تلك المؤسسة العلمية التي تنضوي تحت لواء الجامعة[2].

٢- عند المحدثين:

أ- حظي المشترك اللفظي باهتمام المحدثين أيضًا فعرّفوه بأنه دلالة اللفظ الواحد على المعاني المختلفة وقسموه إلى عدة أقسام:

أولها: نوع حدث نتيجة تطور دلالة الكلمة بإكسابها معاني أخرى، مثل: Operation فهي تعني الخطة العسكرية والعملية الجراحية والصفقة المالية ويسمى هذا النوع (بوليزيمي) Polysemy[3].

ثانيها: نوع حدث نتيجة لتطور النطق وذلك باتحاد كلمتين متفقتين لفظًا ومختلفتين معنىً مثل: See & Sea فالأولى بمعنى بحر والثانية بمعنى يرى، وهذه الظاهرة المعروفة باسم (هومونيمي) Homonymy[4]، وقد مُثّلَ لها في العربية بقولهم: (سال وسأل)،

---

(١) انظر لسان العرب، مادة (يدي)، د. فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ط القاهرة، ٢٠٠١م، ص٥٢.

(٢) د. عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، ١٩٨٦م، ص٢٣٢.

(٣) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٣٧، د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٥٦، ٥٧.

(٤) د. كمال بشر، دور الكلمة في اللغة، ص١٢٦ وما بعدها.

وكلمة (إثم) التي تُنطق (اسم) فتطابق كلمة اسم غير المبدلة عن شيء.

ثالثها: وجود معنى مركزي للفظ تدور حوله عدة معانٍ فرعية أو هامشية ويقصد بالمعنى الأساسي المعنى المركزي عنده وهو الذي يتصل بمعنى الكلمة إذا وردت منفردة مجردة عن السياق، وهو الذي يجمع عادةً المعاني الأخرى الهامشية، مثل: Coat فهي ذات معنى أساسي يعني الغطاء مطلقًا، وقد يدل على معنى هامشي فيستخدم لأسماء أغطية جسم الإنسان كـ(البالطو والجاكت والسويتر). كما يستخدم للدلالة على (غطاء الكلب) و(غطاء البيت) وكلاهما معنيان هامشيان[1].

رابعها: ما يحدث فيه تغيرات في استعماله؛ نتيجة لاختلاف ثقافة المستعمل، مثل: (موسم) التي تكون بدلالة معينة مع (مدير الفندق وتاجر الفاكهة والفلاح)[2].

ب- لم يختلف المحدثون عن القدماء في تحديد أسباب المشترك اللفظي، إلا أنهم زادوا الأمر وضوحًا بكثرة الأمثلة وتفريعها ومن ذلك:

١- الاتساع المجازي، ويكون بتضييق المعنى كما في: كلمة Meat التي كانت تعني جميع الطعام والآن خُصصت للحم.

وإما بتوسيع المعنى مثل: كلمة Bird وتعني الطائر أما الآن فهي تطلق على أي طائر[3].

٢- الاستعارة وفيها يُنقل المعنى من الحقيقي إلى المجازي لعلاقة المشابهة، كما في (يد) للدلالة على العضو أو (يد الرجل) أي أعوانه أو (يد طولى) كناية عن الكرم.

٣- نقل المعنى مثل كلمة Bead وكانت تعني الخرزة أو حبة المسبحة ثم استعملت في معنى التسبيح والدعاء.

٤- التطور الصوتي يؤدي إلى تطابق لفظي ومن أمثلته See (يرى) تحولت صوتيًا إلى

---

[1] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٦٣.

[2] فندريس، اللغة، ص٢٥٨.

[3] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٩ وينظر مزيد من الأمثلة.

Sea (بحر) فاتحدت اللفظتان للتقارب الصوتي بينهما بالرغم من اختلاف الدلالة[1].

٥- الاستعمال المجازي للغة كإطلاق اللسان وهو العضو الأصلي في الجهاز النطقي على اللغة عامة[2].

ج- آثار المشترك اللفظي وتنقسم إلى:

آثار إيجابية وأخرى سلبية وسنوضحها فيما يلي:

أولاً: الآثار الإيجابية:

- لما كانت المعاني غير محدودة، والألفاظ من خلال أصواتها عناصر محدودة، لزم أن يُعبر باللفظ الواحد عن معاني مختلفة؛ لتعويض النقص في أصوات اللغة وحروفها؛ وبذلك تكتسب الكلمات نفسها نوعًا من المرونة والطواعية فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة.
- الإفادة من الألفاظ الغامضة وذلك في الفنون الأدبية والعصرية؛ لإثارة الذهن ولفت الانتباه، ومن ذلك الجناس والسجع والتورية وأسلوب الحكيم، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**﴾ (الروم ٥٥). وقال أبو العلاء المعري:

لم تلق غيرك إنسانا يُلاذ به   فلا برحت لعين الدهر إنسانا[3]

- استخدام المجاز في عبارات تضيف رقة وعذوبة إلى الأسلوب، ومن ذلك قول القائل: بكت السماء إذا أمطرت، وضحكت الأشجار كناية عن إزهارها وإثمارها، وبكت الأخلاق لموت فلان.
- كثيرًا ما يأتي تعدد المعنى أو نقله لسد فجوة معجمية وكثيرًا ما يرد هذا النوع في حياتنا

---

[1] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٩٠.

[2] د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٥٧.

[3] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨١.

اليومية وفي لغتنا العادية وأفضل أمثلة على هذا استخدام أعضاء البدن في كل اللغات استخدامات مجازية مع الجمادات مثل: (رجل الكرسي وعين الإبرة ويد القوس وكبد السماء)[١].

ثانياً: الآثار السلبية:

ويُقصد بها ما يعتري الكلام من غموض يؤدي إلى التشويش والإبهام في فهم المراد، أو يؤدي إلى الصراع بين الكلمات المتداخلة والمعاني المُلبسة؛ ولذلك يحرص اللغويون على وضع بعض المعايير التي تجنبنا هذا الخلط وهي:

١- هجر أحد المعنيين وتركه بالكلية لتصادمه مع المعنى الآخر وكثيرًا ما يهجر المعنى ويبقى المعنى الثاني إذا ما حدث الاحتكاك ويشترط لحدوث هذا الاحتكاك الأمور الآتية:

أ- أن تكون الكلمتان مستعملتين في نفس المجال اللغوي وفي طبقة اجتماعية واحدة؛ ولذلك لا يحدث احتكاك بين اللفظين a near (كُلية) an ear (أُذن)؛ وذلك لاختلاف مجال استعمال كلٍ منهما[٢].

ب- أن تكون الفترة الزمنية واحدة. فلا يمكن أن يعد اللفظ الذي هجر في وقت ما متأثرًا بلفظ آخر لا يشترك معه في الفترة الزمنية.

ج- أن تنتمي كلمتا المشترك اللفظي إلى نفس النوع الكلامي وأن يُراد في نفس التراكيب النحوية؛ فليس من المحتمل نشوء صراع بين اسم وفعل، أو اسم وصفة، أو مفرد وجمع، وكما ليس من المحتمل نشوء صراع بين لفظين يختلفان في التراكيب النحوية التي يراد فيها، ومن ذلك:

- كلمة read التي لا تلتبس بكلمة red (صيغة الماضي) لاختلاف النوع الكلامي، فلا يحدث احتكاك بينهما لاختلاف نوعهما بين الاسم والفعل.

---

[١] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٢ - ١٨٣، د. إبراهيم الدسوقي، علم الدلالة، ص٥٨.

[٢] أولمان، دور الكلمة في اللغة، تعريب د. كمال بشر، ط القاهرة، ص١٣٠ - ١٣٢.

وكذلك لا يحدث بين كلمة (قَدَحٌ) اسم لما يشرب فيه، مع كلمة (قَدَحَ) كفعل بمعنى (قدح في نسبه) أي طعنه.

د- أن تتحد كتابة الكلمتين كما في light (بمعنى خفيف وبمعنى ضوء). أما اختلاف كتابتهما فقد يعمل على الاحتفاظ بهما بعيدتين عن الاحتكاك[1].

كما في sow (ينثر الحب) و sew (يخيط).

٢- بقاء اللفظين مع الاعتماد على السياق أو القرينة الخارجية لتحديد المعنى المراد. ومنه نفوذ السياق الذي يجعلنا نعطي كلمة ما بضعة معانٍ مختلفة دون خشية الخلط، فحين يسمع الإنجليزي الجملة: He will write a letter.

لن يخطر بباله التساؤل: أهي write أم right؟ ومثال ذلك في العربية لفظة (عين)، حيث تتخذ معاني مختلفة لاختلاف الأسلوب والسياق الذي ترد فيه[2]، إلا أن السياق قد يعجز أحيانًا عن تحديد معنى اللفظة، ومن ذلك كلمة bore في الجملة Our mother bore us لا يتضح معناها أهو: حملتنا؟ أو أطاقتنا وتحملتنا[3]؟

٣- تغير صيغة إحدى الكلمتين حتى تأخذ شكلاً خاصًا بها يميزها عن الكلمة الأخرى. ومن أمثلة ذلك في اللهجة الليبية كلمة (رقبة) التي تنطق (رڭبة)، وبهذا تلتقي في النطق مع كلمة (ركبة) الموجودة بالفعل ولكن لأمن اللبس بالغ الليبيون في جهر كاف الكلمة الأولى وهمس كاف الكلمة الثانية[4].

٤- عدم استخدام بعض الكلمات التي ينبغي أن تنطق بإبدال صوتي معين (طبقًا لنظام اللهجة الصوتي)؛ وذلك لأنها لو استخدمت بعد إبدالها الصوتي لطابقت كلمة أخرى موجودة بالفعل في اللغة، من أمثلة ذلك كلمة (ضرس) التي تنطق ضادها دالا لأمن

---

(١) السابق، ص١٢٨، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٥.

(٢) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٦، فندريس، اللغة، ص٢٢٨.

(٣) دور الكلمة في اللغة، ص١٢٩، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٧.

(٤) د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٧.

اللبس. ولكن في (أسنانه تضرس) حوفظ على الضاد حتى لا يلتبس اللفظ بكلمة (تدرس) المستعملة في اللهجة العامية[1].

٥- وقد ينتج عن صراع المعاني بين كلمات المشترك اللفظي تحديد استعمال الكلمات. فتخصص كلمة منه بمجموعة أو مهنة أو دائرة معينة، كما هو الحال في (جذر) التي يكون لها معنى عند عالم النبات والفلاح، يختلف عنه عند عالم اللغة والرياضيات[2].

---

[1] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٨، دور الكلمة في اللغة، ص١٣٢.

[2] د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص١٨٨.

ثبت المصادر والمراجع

١- د. إبراهيم أنيس:

- الأصوات اللغوية، ط الأنجلو المصرية، ١٩٩٣م.

- دلالة الألفاظ، ط٦، الأنجلو المصرية، ١٩٩١م.

- اللهجات العربية، ط٨، الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٠م.

- من أسرار اللغة، ط الأنجلو المصرية، ١٩٩٤م.

٢- د. إبراهيم الدسوقي:

- مبحث الإدغام في لغة الأمثال العامية، م/ علوم اللغة، المجلد الثاني، العدد ٦، ١٩٩٩م.

- علم الدلالات، ط الكتاب الجامعي، ١٩٩٩م.

٣- د. إبراهيم السمرائي: مبحث الفعل والنظام الفعلي في العربية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السادس، ١٩٥٩م.

٤- ابن الأثير:

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود الطناحي، القاهرة، ١٩٦٥م.

٥- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ط٤، المطابع الأميرية، ١٣٢٩هـ.

٦- أحمد سليمان ياقوت:

- دراسة نحوية في خصائص ابن جني، ط دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

- في علم اللغة التقابلي، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.

٧- أحمد بن فارس: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق د. مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٣م.

٨- د. أحمد كشك:

- مبحث قضايا صرفية، حوليات دار العلوم، العدد التاسع، ١٩٨٣م.

- من وظائف الصوت اللغوي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٧م.

٩- د. أحمد مختار عمر:

- البحث اللغوي عند العرب، ط عالم الكتب، ١٩٩٨م.

- دراسة الصوت اللغوي، ط عالم الكتب، ١٩٩١م.

- علم الدلالة، ط عالم الكتب، ١٩٩٨م.

- محاضرات في علم اللغة الحديث، ط عالم الكتب، ١٩٩٥م.

١٠- أحمد بن مصطفى (طاش كبرى زادة): مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١١- د. أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط القاهرة، ١٩٩٦م.

١٢- د. أحمد هندي: مبحث الفرق بالحركة بين المعاني المختلفة في اللغة العربية، بمجلة علوم اللغة، دورية ٢٣، ٢٠٠٣م.

١٣- الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط الخانجي، ١٩٩٠م.

١٤- الأسنوي: الكوكب الدري، تحقيق عبد الرازق السعدي، ط العراق، ١٩٨٤م.

١٥- الأشموني: في حاشية الصبان على شرح ألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

١٦- الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، ط دار الحديث، د.ت.

١٧- ابن الأنباري:

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ط المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م.

- لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط المعارف، بغداد، ١٩٥٩م.
١٨- أندريه مارتنيه: مبادىء ألسنية عامة، ترجمة ريمون رزق الله، ط دار الحداثة، بيروت، ١٩٩٠م.
١٩- أولمان: دور الكلمة في اللغة، تعريب د. كمال بشر، ط القاهرة، د.ت.
٢٠- البخاري: في متنه بشرح السندي، دار المعرفة، بيروت.
٢١- برجشتراسر، التطور النحوي، ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط الكويت، ١٩٧٧م.
٢٢- أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط دار الجيل، ١٩٧٦م.
٢٣- تشومسكي (نعوم تشومسكي):
- البنى النحوية، ترجمة د. يوئيل عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، منشورات عيون، ط النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٧م.
- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
٢٤- د. تمام حسان:
- اللغة العربية معناها ومبناها، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- الأصول دراسة أبستمولوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١م.
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م.
- مبحث أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، حوليات دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٨م.

- مناهج البحث في اللغة، ط الدار البيضاء، ١٩٩١م.
٢٥- الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، القاهرة، ١٢٨٤هـ.
٢٦- الجاحظ: البيان والتبيين، ط٥ المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٧- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع، ط القاهرة، المطابع التجارية الكبرى، د.ت.
٢٨- جميل بن معمر: في ديوانه، تحقيق د. حسين نصار، ط القاهرة، د.ت.
٢٩- ابن جني:
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.
- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق د. إبراهيم مصطفى ود. عبد الله أمين، ط القاهرة، ١٩٥٤م.
٣٠- جفري سامسون: مدارس اللسانيات - التسابق والتطور، ترجمة د. محمد زياد كبة، ط جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ.
٣١- جون ليونز: اللغة وعلم اللغة، تعريب د. مصطفى التوني، ط النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م.
٣٢- جونثان كللر، فردينان دي سوسير، تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات، ترجمة محمود حمدي عبد الغني ومراجعة محمود فهمي حجازي، ط المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.
٣٣- ابن الحاجب: شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٣٤- الحسن بن القاسم المرادي: الجنى الداني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمود نديم فاضل، ط٢، الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٥- د. حلمي خليل:
- دراسات في اللسانيات التطبيقية، ط دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م.
- علم اللغة البنيوي، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- الكلمة دراسة لغوية معجمية، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠م.
- مقدمة لدراسة علم اللغة، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
٣٦- أبو حيان:
- ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق د. مصطفى النماس، القاهرة، ١٩٨٤م.
- البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوني ود. أحمد النجولي الجمل، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٧- خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
٣٨- ابن خلدون: المقدمة، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، ط٣ دار النهضة المصرية، ١٩٧٩م.
٣٩- د. خليل أحمد عمايرة: أسلوبا النفي والاستفهام، مطبوعات جامعة اليرموك، د.ت.
٤٠- الخليل بن أحمد: معجم العين، تحقيق عبد الله درويش، ط بغداد، ١٩٦٧م.
٤١- دافيد كريستال: التعريف بعلم اللغة، ترجمة د. حلمي خليل، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.
٤٢- د. داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ط٢، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.

٤٣- د. رضوان القضماني: مبحث الأنماط التنغيمية في اللسان العربي، مجلة علوم اللغة، المجلد الرابع، العدد الأول، ج١٣، ٢٠٠١م.

٤٤- دي سوسير: علم اللغة، ترجمة ملك المطلبي، بيت الموصل للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٤٥- الرضي:

- شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط دار الكتب العلمية، د.ت.

- شرح شافية ابن الحاجب، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٤٦- د. رمزي منير بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، ط دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

٤٧- د. رمضان عبد التواب:

- بحوث ومقالات في اللغة ط الخانجي، القاهرة، ١٩٩٥م.

- فصول في فقه اللغة، ط٢، الخانجي، ١٩٨٢م.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، الخانكي، ١٩٨٥م.

٤٨- ر. هـ. روبنز، الموجز في تاريخ علم اللغة، ترجمة أحمد عوض، ط الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٧م.

٤٩- د. ريمون طحان: الألسنية العربية (النحو - الجملة - الأسلوب)، ط دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٥٠- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥١- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م.

٥٢- الزمخشري: الكشاف، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، الناشـــر دار الريان للتراث، ط دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

٥٣- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط الرسالة، بيروت، د.ت.

٥٤- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، ط٢، الخانجي، ١٩٩٤م.

٥٥- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط الهيئة العامة المصرية للكتـــاب، ١٩٧٧م.

٥٦- السيوطي:

- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبـــة النصـــرية، بيروت، ١٩٩٧م.

- الأشباه والنظائر، تحقيق د. طه عبد الرءوف سعد، ط الكليـــات الأزهريـــة، ١٩٧٥م.

- الاقتراح في أصول النحو، تحقيق د. أحمد سليم الحمص ومحمد أحمد القاســـم، ط جروس برس، ١٩٨٨م.

- شرح شواهد المغني، تحقيق محمد محمود الشنقيطي، عنايـــة د. أحمـــد ظـــاهر كوجـــان، ط مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وعلي محمد البجـــاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، د.ت.

٥٧- الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، عني بطبعة محمد عبد الله دراز، ط المطابع التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٦هـــ.

٥٨- الشريف الجرجاني: التعريفات، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط دار الريان للتـــراث، د.ت.

٥٩- د. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ط جامعية دمشق، ١٩٩٦م.

٦٠- د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي، ط الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
٦١- د. عاطف مدكور: علم اللغة بين القديم والحديث، ط دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، ١٩٨٦م.
٦٢- د. عباس حسن: النحو الوافي، ط دار المعارف، ١٩٦٣م.
٦٣- د. عبد الرحمن أيوب: التطور اللغوي، ط القاهرة، ١٩٦٤م.
٦٤- د. عبد الستار الجواري: مبحث حروف الزيادة، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٣٩، ١٩٨٨م.
٦٥- عبد الصبور شاهين: علم الأصوات، ط القاهرة، ١٩٩١م.
٦٦- د. عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، ط مكتبة الرياض، ١٩٩٠م.
٦٧- د. عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، بحث دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١م.
٦٨- عبد القاهر الجرجاني:
- أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط المدني، القاهرة، ١٩٩٦م.
- دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، ط محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٦٠م.
٦٩- د. عبده الراجحي:
- التطبيق الصرفي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
- فصول في فقه اللغة، ط دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
- فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
- النحو العربي والدرس الحديث، ط دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
٧٠- د. عثمان أمين: فلسفة اللغة العربية، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥م.

٧١- د. عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجية، دار الفكر اللبناني، بيروت، د.ت.
٧٢- ابن عصفور: شرح المقرب، تأليف د. علي محمد فاخر، ط السعادة، ١٩٩٠م.
٧٣- ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، د.ت.
٧٤- الشيخ علي حسب الله: أصول الفقه، ط٢، دار المعارف، ١٩٥٩م.
٧٥- عمر بن أبي ربيعة: ديوانه، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، ط النهضة المصرية للكتاب، ١٩٧٨م.
٧٦- الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت للعلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم للإمام محب الله بن عبد الشكور، ط المطابع الأميرية، ١٣٢٢هـ.
٧٧- د. فتح الله سليمان: دراسات في علم اللغة، ط القاهرة، ٢٠٠١م.
٧٨- الفخر الرازي: التفسير الكبير، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
٧٩- الفراء: معاني القرآن، الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ط دار الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م، الجزء الثاني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٦٦م.
٨٠- د. فكري محمد أحمد: مبحث التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلي، مقالة من مجموعة مقالات مهداة للمستشرق الألماني فيشر، تحرير د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.
٨١- فندريس: اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ط القاهرة، د.ت.
٨٢- الفيروز أبادي: تاج العروس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٨٣- ابن قتيبة: أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الجيـــل، بيروت، ١٩٦٣م.

٨٤- القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق الشيخ عامر السيد ود. عبد الصبور شاهين، ط المجلس الأعلى، ١٩٧٢م.

٨٥- ابن القيم الجوزية:

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٨٦م.

- بدائع الفوائد، ط دار المطابع المنيرية، القاهرة، د.ت.

٨٦- كامل المسيري: الجامع في تجويد قـــراءات القـــرآن الكـــريم، ط دار الإيمـــان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

٨٧- د. كريم حسام الدين:

- الإشارة الجسمية، ط الأنجلو، ١٩٩٧م.

- أصول تراثية في علم اللغة، ط دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

- الدلالة الصوتية، ط الأنجلـــو، ١٩٩٢م -١٤١٢هـــ.

٨٨- د. كمال بشر:

- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ط مكتبة الشباب، د.ت.

- دراسات في علم المعنى (السيماتيك)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.

- علم الأصوات، ط دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.

- علم اللغة العام (الأصوات العربية)، مكتبة الشباب، ١٩٩٠م.

٨٩- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة د. أحمد مختار، ط عالم الكتب، ١٩٨٧م.

٩٠- المبرد: المقتضب في علم العربية، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط٣، مطابع الأهـــرام التجارية، مصر، ١٤١٥هـــ - ١٩٩٤م.

٩١- د. محمد حبلص:

- البحث الدلالي عند الأصوليين، ط عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م.

- علم اللسان العربي، ط عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٦م.
- مقدمة في علم اللغة، ط دار الثقافة العربية، ١٩٩٧م.
- من أسس علم اللغة، ط دار الثقافة العربية، ١٩٩٦م.

٩٢- د. محمد حسن عبد العزيز: مدخل إلى علم اللغة، ط دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

٩٣- د. محمد حماسة عبد اللطيف:
- العربية ودور القواعد في تعليمها، حوليات دار العلوم، ع ١٤، ١٩٩١م.
- العلامة الإعرابية، بين القديم والحديث، ط الكويت، ١٩٨٣م.

٩٤- د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، جامعة اللاذقية، د.ت.

٩٥- د. محمد علي الخولي: قواعد تحويلية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م.

٩٦- د. محمد عيد: مبحث اللغة ونحو الصنعة، حوليات كلية دار العلوم، ١٩٧٨م.

٩٧- د. محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ط دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٩٨- د. محمود السعران: علم اللغة، مقدمة القارىء العربي، ط دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٩٩- د. محمود سليمان ياقوت: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

١٠٠-د. محمود نحلة:
- أصول النحو العربي، ط دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧م.
- التعريف والتنكير بين الشكل والدلالة، ط دار التوني للطباعة والنشر، ١٩٩٧م.
- علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، ط٢، ملتقى الفكر، ٢٠٠١م.
- لغة القرآن الكريم في جزء عم، ط بيروت، ١٩٨١م.

١٠١-ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٠٢-ابن معطي زين الدين، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي: الفصول الخمسون، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ط الإيمان، القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
١٠٣-ابن منظور: لسان العرب، ط دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.
١٠٤-ميشال زكريا: بحوث ألسنية عربية، ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م.
١٠٥-ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة د. سعد مصلوح و د. وفاء كامل، ط٢، المركز الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.
١٠٦-د. نادية رمضان النجار:
- الترادف وأثره عند بنت الشاطيء، مجلة علوم اللغة، م٦، ع٢١، دار غريب، ٢٠٠٣م.
- الزيادة في الفكر النحوي، حوليات كلية الآداب، الإسكندرية، ٢٠٠١م.
- القرائن بين اللغويين والأصوليين، بحث دكتوراه، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- قضايا في الدرس اللغوي، ط مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠١م.
- قواعد الحذف والمنهج التحويلي، مجلة كلية الآداب، ع ٤٩، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
١٠٧-ابن هشام:
- أوضح المسالك على شرح ألفية ابن مالك، تحقيق بركات يوسف هبور، صححه وعلق عليه يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- شذور الذهب، شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، د.ت.

- مغني اللبيب من كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الـدين عبـد الحميـد، القاهرة، د.ت.

١٠٨-أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، تحقيق محمد سليم، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٠٩-ابن يعيش: شرح المفصل، ط عالم الكتب، بيروت، د.ت.

فهرست الكتاب

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

رقم الايداع
٢٠٠٤/٤٦٧٣